هذا المشروع بدعم من

الاتحاد الأوروبي

مدى
MADA
نحو إعلام حر ومهني

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"

انتهاكات الحريات الاعلامية في فلسطين خلال النصف الأول من عام 2020

أنجز هذا التقرير بإشراف: موسى الريماوي

إعداد وتحرير: غازي بني عودة

متابعة وتنسيق: شيرين الخطيب

فلسطين – 2020

تم انجاز هذا التقرير بدعم من الاتحاد الاوروبي كجزء من مشروع

"خطوة الى الامام نحو تعزيز حرية التعبير في فلسطين" الذي ينفذه مركز "مدى"

"محتويات هذا التقرير من مسؤولية مركز مدى ولا تعبر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي"

مقدمة:

شهد النصف الاول من العام 2020 انخفاضاً في إجمالي عدد الانتهاكات ضد الحريات الاعلامية في فلسطين مقارنة بما بلغته خلال ذات الفترة من العام الماضي 2019 وذلك نتيجة سببين رئيسيين: أولهما هبوط حاد في عدد الانتهاكات الفلسطينية، وثانيهما، الشلل شبه التام في الحياة العامة، الذي شهدته الفترة التي يغطيها هذا التقرير نتيجة الإغلاق بسبب انتشار وباء كورونا، وهو ما امتد لأكثر من شهرين (ثلث المدة التي يغطيها التقرير تقريبا)، هذا علماً أن معدل وقوع الانتهاكات الاسرائيلية خلال النصف الاول من 2020 ارتفع في حقيقة الأمر، (اذا ما أُخذت مسألة الاغلاق بالاعتبار)، في حين لم يطرأ أي تغير تقريبا على عدد الانتهاكات التي ارتكبتها شركة فيسبوك مقارنة بما كانت عليه في النصف الاول من 2019.

ويضاف الى ما سبق سبب ثالث يتمثل في توقف فعاليات مسيرات العودة السلمية التي تنظم في قطاع غزة احتجاجا على استمرار الاحتلال في اغلاق القطاع وحصاره، التي شكلت نقطة الاحتكاك الابرز والاكثر اتساعاً مع قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال النصف الاول من العام الماضي 2019 حيث كانت شهدت عشرات الاعتداءات الاسرائيلية ضد الصحافيين/ات ووسائل الاعلام خلال تغطيتهم تلك المسيرات، وهو ما تقلص خلال النصف الاول من 2020 ليلامس الصفر تقريبا إثر توقف تلك المسيرات.

وبلغ اجمالي عدد الانتهاكات الفلسطينية والاسرائيلية، وتلك التي ارتكبتها شركة "فيسبوك" خلال النصف الاول من العام 2020 ما مجموعه 237 اعتداء، مقارنة بما مجموعه 330 اعتداء كانت سجلت خلال ذات الفترة من العام السابق 2019، اي بتراجع إجمالي قدره 93 نقطة، او ما يعادل حوالي 28% مما كانت عليه.

(مجمل الانتهاكات ضد الحريات الاعلامية خلال النصف الاول من عام 2020 والاعوام التي سبقته)

النصف الاول من	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي عدد الانتهاكات	112	108	112	186	224	198	228	277	330	237

									(منها 65 انتهاكا من فيسبوك)	(منها64 ارتكبتها فيسبوك

ومن المهم معرفة من أين جاء التراجع في عدد الانتهاكات المسجلة، سيما وان التقرير يتناول ثلاث جهات رئيسة مسؤولة عن ارتكاب هذه الانتهاكات، وهي: الاحتلال الاسرائيلي، والجهات الفلسطينية، وشركات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها شركة فيسبوك.

وتظهر نظرة مقارنة لخارطة توزيع الانتهاكات (حسب مرتكبيها) خلال النصف الاول من العام الجاري 2020 والفترة المناظرة لها في العام الماضي 2019، وتوزيع حصص التراجع، ان 68 انتهاكاً من إجمالي التراجع الاجمالي البالغ 93 انتهاكا، جاءت من الانتهاكات الفلسطينية التي انخفضت بصورة حادة، و 25 انتهاكا هو حجم التراجع من الاعتداءات الاسرائيلية، وانتهاك وحيد جاء كتراجع في عدد الانتهاكات التي ارتكبتها شركة فيسبوك، علما ان الانتهاكات الفلسطينية (التي تراجعت بشكل كبير) لم تكن تشكل سوى 35% من المجموع العام لانتهاكات النصف الاول من 2019، في حين كانت الانتهاكات الاسرائيلية تشكل 45%، وانتهاكات فيسبوك 20% منها.

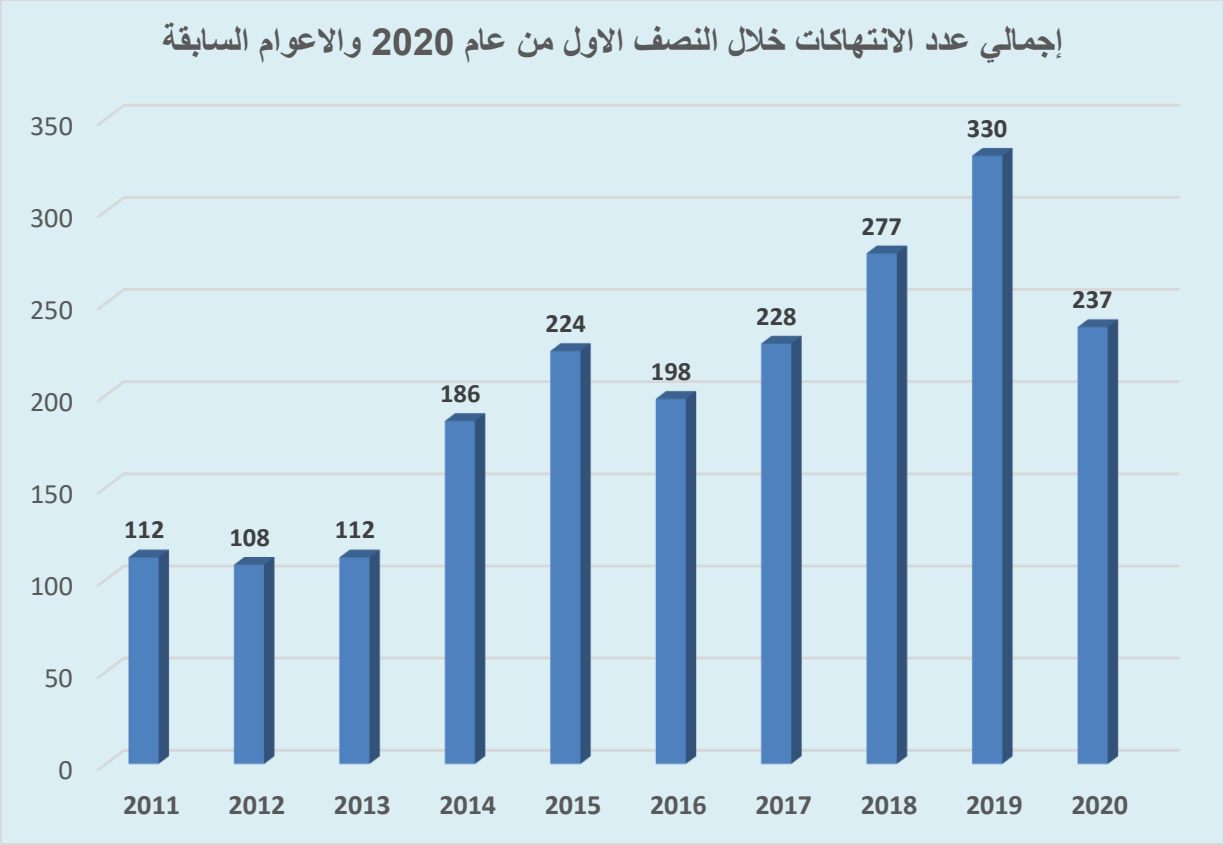

وارتكب الاحتلال الاسرائيلي في النصف الاول من 2020 ما مجموعه 125 انتهاكا ضد الحريات الاعلامية في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، وقطاع غزة، فيما ارتكبت جهات فلسطينية مختلفة ما مجموعه 47 انتهاكا، وارتكبت شركة فيسبوك 64 انتهاكا، فيما تمثل الانتهاك الاخير باقدام وكالة الانباء الاميركية اسوشيتد برس على فصل الصحفي اياد حمد بسبب مشاركته في أنشطة مناصرة لصحفيين تعرضوا لاعتداءات.

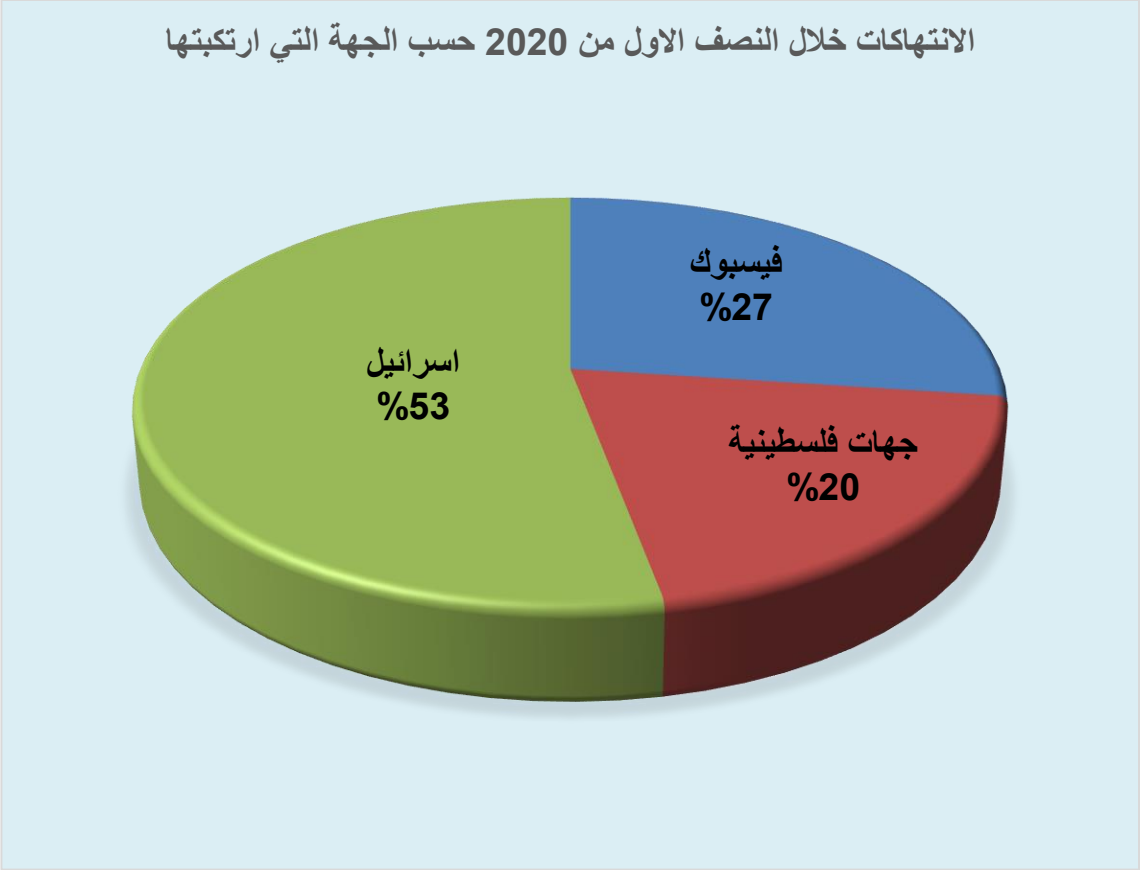

وطالت الاعتداءات التي سجلت خلال النصف الاول من العام 2020، البالغ عددها 237 اعتداء، ما مجموعه 130 شخصا[1] هم 118 صحافياً و12 صحافية.

ويعود السبب الرئيسي لتركز معظم الاعتداءات بين الصحافيين (الذكور) مقارنة بزميلاتهم من الاناث الى مسألتين، الاولى منهما مرتبطة بشكل عام باجمالي عدد الصحافيات العاملات مقارنة بالصحافيين (يشكلن حسب تقديرات مختلفة نحو 30%)، أما المسألة الاخرى فانها مرتبطة بمحدودية عدد الصحافيات اللواتي يعملن في الميدان والتصوير، وتركز معظم الصحافيات العاملات في "وظائف مكتبية"، بعيدة نسبيا عن التعرض للاعتداءات المباشرة مقارنة بما هو عليه الحال عند العمل في الميدان

(الانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية خلال النصف الاول من عام 2020 حسب النوع)

نوع الانتهاك	اسرائيل	جهات فلسطينية	شركة فيسبوك	جهات أخرى

[1] - بعض ضحايا هذه الاعتداءات كانوا عرضة لاكثر من اعتداء خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فضلا عن ان قسما من الاعتداءات استهدفت مؤسسات اعلامية وطواقم صحفية ولم تستهدف اشخاصا /افرادا محددين بصورة مباشرة.

اعتداء جسدي–اصابة–ضرب	38	3	0	0
اعتقال/توقيف–تحويل اداري	7	10	0	0
احتجاز (غالبا يتخلله استجواب)	9	2	0	0
استدعاء/استدعاء واستجواب	9	13	0	0
مصادرة/ احتجاز/ اتلاف معدات	4	4	0	0
دهم مؤسسة/منزل	0	2	0	0
منع تغطية	47	4	0	0
استهداف للمنع من التغطية	3	0	0	0
حذف مواد	3	1	0	0
اغلاق/تدمير مؤسسات/حجب	1	0	64	0
ابعاد عن القدس	1	0	0	0
تعذيب/اساءة معاملة	0	2	0	0
تهديد	0	2	0	0
تحريض– تشهير	0	2	0	0
اعتداءات أخرى	3	2	0	1
المجموع	**125**	**47**	**64**	**1**

الانتهاكات الاسرائيلية

تراجع عدد الانتهاكات الاسرائيلية المسجلة خلال النصف الاول من العام 2020، مقارنة بما كانت عليه خلال ذات الفترة من العام الذي سبقه 2019. وانخفض عدد الانتهاكات الاسرائيلية من 150 اعتداء سجلت في النصف الاول من العام 2019 الى 125 اعتداء في النصف الاول من العام الجاري 2020.

ووقعت معظم الاعتداءات الاسرائيلية في الضفة الغربية (121 منها)، فيما اقتصر عدد الاعتداءات الاسرائيلية التي سجلت في قطاع غزة على أربعة اعتداءات فقط، علما ان عددها خلال النصف الاول من العام 2019 كان بلغ 59 اعتداء، معظمها كانت اصابات جسدية بالذخيرة الحية.

وجاء هبوط عدد الاعتداءات الاسرائيلية في قطاع غزة نتيجة توقف مسيرات العودة السلمية التي كانت تنظم في القطاع، وبالتالي غياب فرص الاحتكاك مع المواطنين ووسائل الاعلام التي اعتادت تغطيتها.

(انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي خلال النصف الاول من عام 2020 والاعوام التي سبقته)

النصف الاول من	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الانتهاكات	44	67	78	132	114	133	127	208	150	125

وبجانب أثر توقف مسيرات العودة في غزة، فان الانخفاض في عدد الانتهاكات الاسرائيلية (ورغم محدوديته) جاء في جزء منه كنتيجة مباشرة لعملية الاغلاق الشامل التي فرضتها الحكومة الفلسطينية على مختلف المحافظات ضمن اجراءات مكافحة تفشي وباء كورونا، حيث استمر الاغلاق الشامل الذي فرضته الحكومة الفلسطينية نحو 80 يوماً (من 5 آذار 2020 وحتى 25 أيار 2020)، فضلا عن عمليات اغلاق جزئية شملت العديد من المحافظات في فترات اخرى، كما حدث في بيت لحم مع بداية ظهور اول حالات الاصابة بالمرض، عوضا عن اجراءات منع التجمعات العامة للمواطنين والاجراءات الاحترازية الاخرى التي طُبقت قبل وبعد ذلك في مجمل الاراضي الفلسطينية.

وألزمت هذه الاجراءات، المواطنين الفلسطينيين المكوث في منازلهم لمدة لا تقل عن شهرين، وشُلت الحركة العامة بشكل شبه تام، واختفت او كادت تختفي بصورة كلية مختلف النشاطات الميدانية لا سيما المناهضة للاحتلال منها، وانحصر الاهتمام الاعلامي بملف وباء كورونا، وغابت بالتالي فرص الاحتكاك اليومي مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في الميدان، التي عادة ما تشهد اعتداءات اسرائيلية ضد الصحافيين/ات لمنعهم من تغطيتها.

(الانتهاكات الاسرائيلية خلال النصف الاول من العام 2020 حسب الشهر)

الشهر	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
عدد الانتهاكات	23	31	4	1	18	48

وبدا انعكاس ذلك جليا بوضوح خلال شهري آذار ونيسان (شهري الاغلاق)، حيث شهد شهر آذار 4 اعتداءات اسرائيلية، فيما شهد شهر نيسان انتهاكاً اسرائيلياً واحدا فقط، ما أدى بصورة مباشرة لتراجع عدد الانتهاكات الاسرائيلة المسجلة خلال النصف الاول من العام 2020 التي يغطيها هذا التقرير، التي لولا هذه التطورات الطارئة لكانت شهدت قفزة كبيرة مقارنة بالنصف الاول من العام الذي سبقه، (انظر جدول توزيع الانتهاكات الاسرائيلية حسب الشهور).

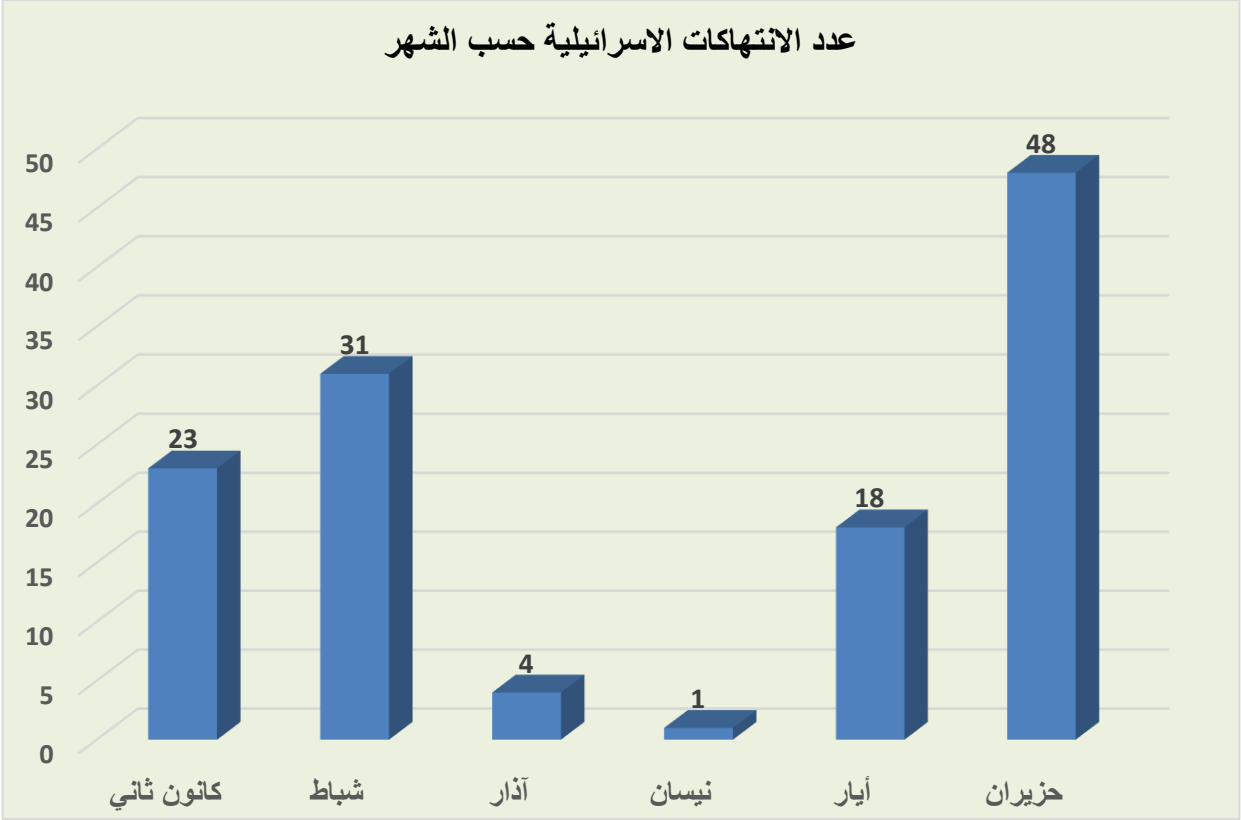

ودون احتساب اثر توقف مسيرات العودة في قطاع غزة، وتلقص الاحتكاكات وبالتالي الانتهاكات الى الصفر تقريبا، فانه لو تم استثناء هذين الشهرين " الاستثنائيين (نيسان وأيار)، فاننا سنجد ان متوسط عدد الاعتداءات الاسرائيلية خلال النصف الاول من العام 2020 بلغ 30 اعتداء كل شهر، وهذا يفوق معدل الاعتداءات التي سجلت خلال النصف الاول من العام الذي سبقه 2019، فضلا عن انه يفوق المتوسط العام المسجل خلال النصف الاول من الاعوام التسعة الماضية (ما بين 2011 وحتى 2019)، البالغ 19.5 اعتداء كل شهر بنحو 54%.

وحتى لو تم احتساب شهري آذار ونيسان اللذين شهدا شللا في الحياة العامة، ادى لتوقف مختلف الانشطة، وبالتالي الاحتكك مع الاحتلال الاسرائيلي، فان متوسط عدد الاعتداءات التي سجلت خلال النصف الاول من 2020 يبقى أعلى من المعدل العام المسجل على امتداد السنوات التسع الماضية (125 اعتداء في النصف الاول من 2020 مقابل 117 اعتداء هو متوسط ما شهدته الشهور الستة الاولى من الاعوام التسعة السابقة).

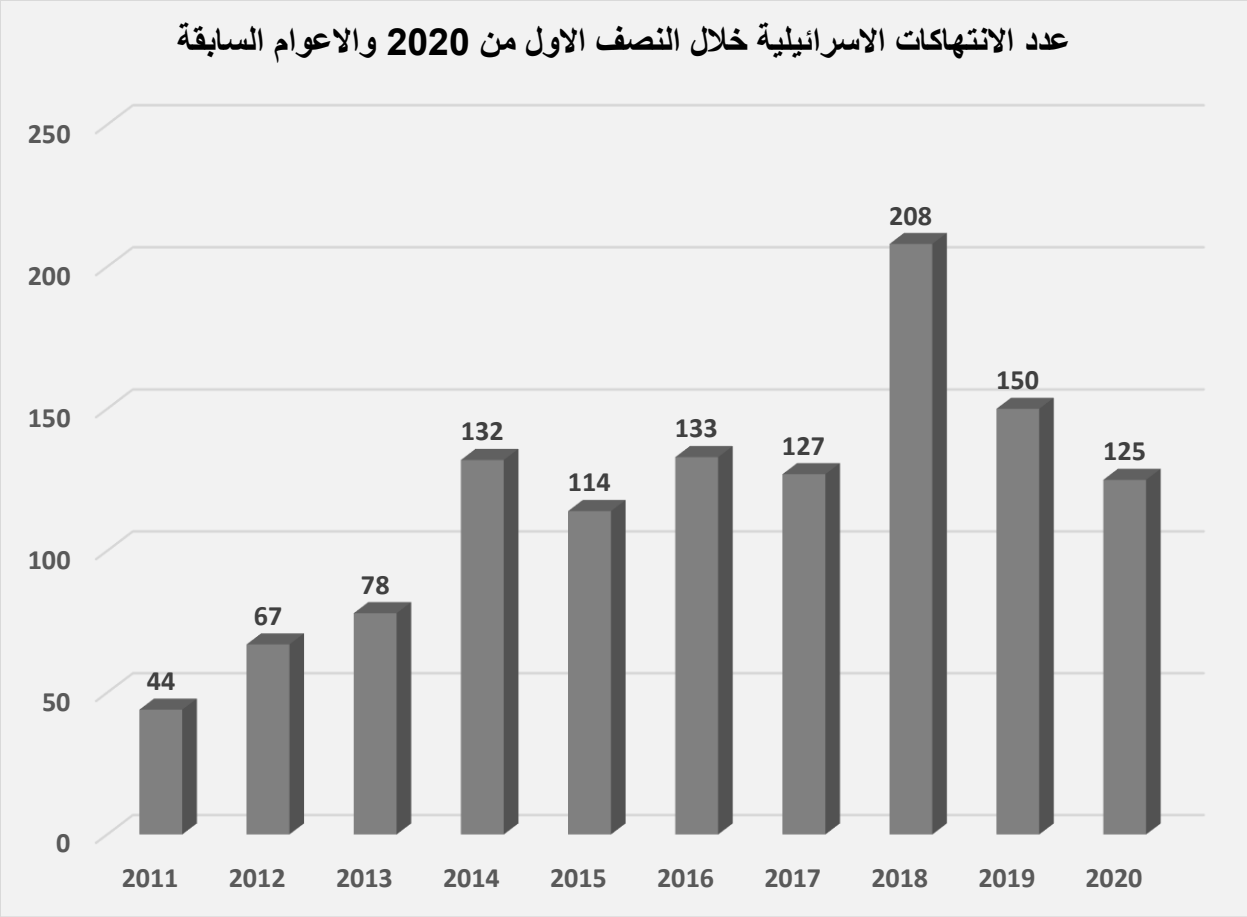

وجاءت الاعتداءات الاسرائيلية ضمن 11 نوعا، تتمحور جميعها حول فكرة أو هدف مركزي واحد، هو إبعاد وسائل الاعلام والصحافيين/ات عن الميدان، والتعتيم على سياسات واعتداءات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك من خلال الاستهداف الجسدي للصحفيين/ات او عبر منعهم من الوصول الى أمكان الاحداث او إغلاقها او إتلاف ما قد يكون البعض استطاع توثيقه بالصورة او الصوت او المعلومة، وغيرها من الوسائل التي تصب في هدف واحد يتمثل في منع تقديم اي رواية أخرى لما يجري على الارض من ممارسات واعتداءات غير الرواية الاسرائيلية.

الاعتداءات الجسدية:

لا شك أن الاعتداءات الجسدية التي تستهداف الصحافيين/ات ووسائل الاعلام تعتبر الاشد خطورة على حياتهم، كما حدث على سبيل المثال مع المصور الصحفي تيسير عبد المحسن شلالدة الذي أطلق جندي اسرائيلي عياراً معدنيا مغلفا بالمطاط نحوه، ما تسبب له بكسر انبساطي في الجمجة، حيث خاط الاطباء مكان إصابته في رأسه بـ 5 قطب، علما ان شلالدة اصيب بحالة تشنج وفقد الوعي وسقط على الارض لحظة اصابته يوم 2020/2/2 بينما كان يغطي تظاهرة بمدينة الخليل.

وبلغ اجمالي عدد الاعتداءات الجسدية التي ارتكبها جيش الاحتلال ضد الصحافيين/ات في الضفة وقطاع غزة خلال النصف الاول من العام 2020 ما مجموعه، 38 اعتداء جسدياً مباشراً (ضرب او اصابة بالرصاص الحي او المعدني او بقنابل الصوت والغاز).

وشكلت الاعتداءات الجسدية المباشرة، وعمليات الاعتقال والتوقيف التي طالت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير ما مجموعه 45 صحافيا/ة ما نسبته 36% من مجمل الاعتداءات الاسرائيلية.

(انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي خلال النصف الاول من 2020 حسب النوع)

الرقم	نوع الانتهاك	العدد
1	اعتداء جسدي-اصابة-ضرب	38
2	اعتقال/توقيف-تحويل اداري	7
3	احتجاز (غالبا يتخلله استجواب)	9
4	استدعاء واستجواب	9
5	مصادرة/ احتجاز/ اتلاف معدات	4
6	منع تغطية	47
7	استهداف للمنع من التغطية	3
8	حذف مواد	3
9	اغلاق مؤسسات	1
10	ابعاد عن القدس	1

11	اعتداءات اخرى	3
	المجموع	125

المنع من التغطية:

يعتبر المنع من التغطية الهدف الاساسي لقوات وسلطات الاحتلال من عمليات القمع والاعتداءات التي تنفذها ضد وسائل الاعلام والصحافيين/ات كما تظهر مختلف المعطيات والحقائق المتصلة بقمع الحريات الاعلامية.

وبينما بلغ عدد عمليات المنع المباشر من التغطية (كابعاد الصحافيين/ات عن اماكن الحدث أو منعهم من الوصول اليها) 47 اعتداء او ما نسبته حوالي 38% من مجمل الاعتداءات الاسرائيلية، فان عمليات المنع من التغطية تشمل في حقيقة الامر مجموعة اكثر اتساعا من الاعتداءات الرامية تحقيق هذا الهدف، إن لم نقل بأن جميع الاعتداءات الاسرائيلية ترمي لتحقيق ذلك، بغية حصر ما يُقدم للرأي العام المحلي والعالمي ازاء ما يجري في فلسطين بالرواية الاسرائيلية فقط.

وتحت عمليات المنع من التغطية، تندرج ايضا، عمليات الاستهداف المباشر لبعض الصحافيين/ات (كما حدث على سبيل المثال مع الصحافيين حسن عبد الفتاح اصليح واشرف ابو عمرة ومحمد المشهراوي وايمن الرزي الذين فتح الجيش النار نحوهم بينما كانوا يعدون تقارير عن حصاد المزارعين لحقول القمح شرق خانيونس)، وعمليات احتجاز صحافيين/ات في الميدان، ومصادرة او اتلاف بعض معداتهم او حذف مواد مصورة او مسجلة عليها، وصولا الى عمليات الابعاد عن بعض اماكن الحدث الساخنة لفترات قد تمتد احيانا لشهور (وخاصة في القدس المحتلة)، كما حدث مع الصحفية سندس عويس التي أُبعدت عن الاقصى لثلاثة شهور، هذا فضلا عن اغلاق بعض المؤسسات الاعلامية، كما حدث مع تلفزيون فلسطين الذي اغلق الاحتلال مكتبه في القدس أواخر العام الماضي لستة شهور بامر من وزير الداخلية الاسرائيلي، وجدد في العاشر من ايار 2020 اغلاقه لستة شهور أخرى ومنع طواقمه من القيام باي عمل صحفي او تغطيات اعلامية انطلاقا من القدس.

ويعتبر اغلاق اي مؤسسة اعلامية (خاصة حين يطال مؤسسة كبيرة كتلفزيون فلسطين)، او ابعاد صحفي/ة عن أحد اماكن الحدث الساخنة كما حدث مع الصحفية سندس عويس التي ابعدت لثلاثة شهور عن الاقصى، من أشد عمليات المنع من التغطية خطورة، نظرا لانه يمثل منعا مفتوحا لتغطية الاحداث والتعتيم على ما يجري لفترات طويلة وليس حجبا لتغطية حدث واحد.

وبلغ اجمالي الانتهاكات التي تندرج ضمن عمليات المنع المباشر والمفتوح للتغطية (التي سلف ذكرها) 68 اعتداء اي ما يشكل 54% من مجمل الاعتداءات الاسرائيلية المسجلة خلال النصف الاول من 2020، علما ان بقية انواع الاعتداءات الاسرائيلية

لا تبتعد كثيرا عن فكرة المنع من التغطية والتعتيم على ما يجري، لا سيما الاعتداءات الجسدية الرامية أساسا منع الصحافيين/ات من التغطية.

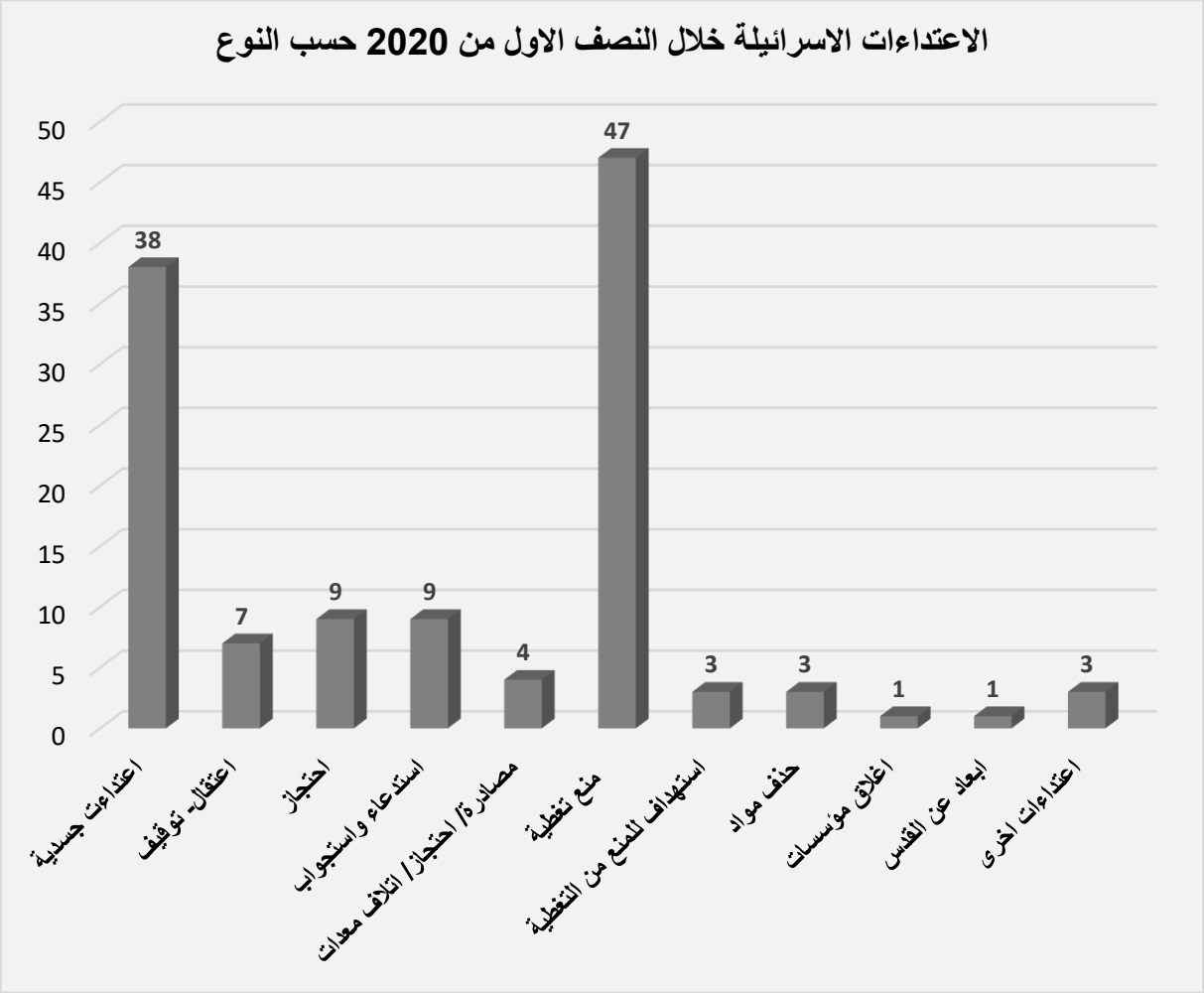

شركة فيسبوك:

واصلت شركة فيسبوك تنفيذ عمليات ملاحقة واغلاق منهجية، طالت مئات الصفحات والحسابات الخاصة بمواطنين/ات فلسطينيين، الامر الذي شمل عشرات الصحافيين/ات، وذلك بذريعة خرقهم او مخالفتهم "معايير فيسبوك".

واغلقت إدارة "فيسبوك" صفحات وحسابات شخصية لـ 64 صحافيا/ة خلال النصف الاول من العام الجاري، ارتباطا بما ينشروه من محتوى، ودون ان تقدم لهؤلاء الاشخاص في معظم الاحيان اي تفسير لاسباب اغلاق حساباتهم.

وباتت عمليات الملاحقة والاغلاق التي تنفذها شركة فيسبوك تتخذ مسارا ممنهجا وآليا في الكثير من الحالات، حيث أصبح استخدام بعض المصطلحات او المسميات كفيل بالتعرض للحجب او الاغلاق، وفقا لما يتضح من تجارب عشرات الصحافيين/ات الذين تعرضوا لهذا الانتهاك من قبل فيسبوك.

يذكر ان سلطات الاحتلال الاسرائيلة كانت توصلت قبل نحو أربع سنوات لتفاهمات مع شركة "فيسبوك" تقوم في جوهرها على مراقبة المحتوى الفلسطيني الذي ينشر عبر فيسبوك، وحذف كل ما تعتبر سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وذلك تحت مسمى محاربة "التحريض على العنف والارهاب". وقد أبدت شركة فيسبوك استجابة عالية منذ ذلك الحين، واقدمت على حذف معظم ما طلبته منها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص، متجاهلة ما تزخر بها الاف الصفحات والحسابات الاسرائيلية على فيسبوك من محتويات ذات طابع عنصري وتحريضي على العنف.

الانتهاكات الفلسطينية

شهدت الانتهاكات الفلسطينية التي سجلت في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الاول من العام 2020 انخفاضا حاداً مقارنة بذات الفترة من العام الذي سبقه 2019، ما أدى بصورة مباشرة الى انخفاض مجمل الانتهاكات المسجلة، رغم ان الانتهاكات الاسرائيلية لم تشهد سوى تراجع طفيف، ولم يطرأ اي تغيير على انتهاكات شركة فيسبوك تقريباً.

وسجل خلال النصف الاول من 2020 ما مجموعه 47 انتهاكا فلسطينيا، وهو رقم لا يشكل سوى 41% من عدد الانتهاكات الفلسطينية التي كانت سجلت خلال ذات الفترة من العام الذي سبقه 2019، التي كانت بلغت 115 انتهاكاً.

(الانتهاكات الفلسطينية خلال النصف الاول من 2020 والأعوام التي سبقته)

النصف الاول من	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الانتهاكات	68	41	34	54	110	65	101	69	115	47

وجاءت الانتهاكات الفلسطينية التي تم رصدها وتوثيقها خلال النصف الاول من 2020 موزعة على 19 انتهاكا وقعت في الضفة الغربية و28 انتهاكا في قطاع غزة.

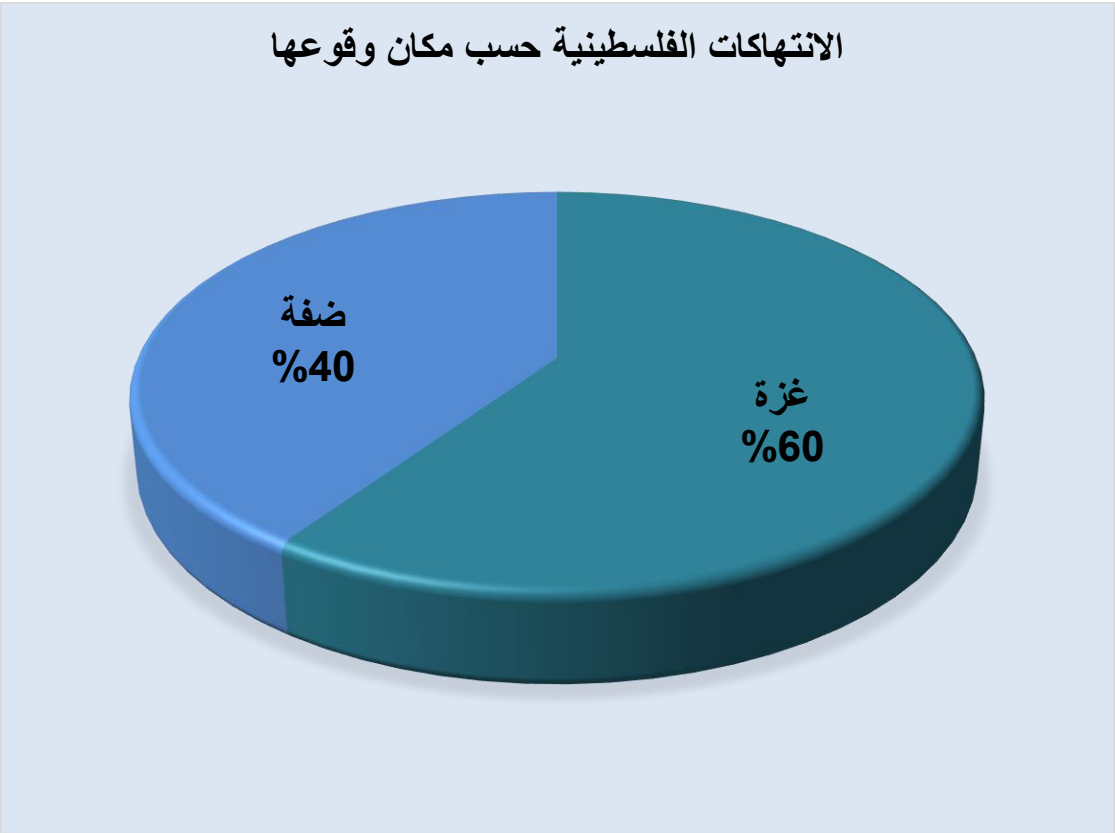

ويلاحظ ان هبوطا حاداً طرأ على عدد الانتهاكات الفلسطينية التي سجلت في قطاع غزة، حيث انخفضت من 88 انتهاكا في النصف الاول من 2019 الى 28 انتهاكا، أي انه لم يقع خلال النصف الاول من 2020 سوى أقل من ثلث ما كان سجل في الفترة المناظرة لها من 2019.

لكن، وللعام الثاني على التوالي فإن عدد الانتهاكات الفلسطينية التي وقعت في قطاع غزة جاءت أكبر من مثيلتها بالضفة الغربية، علما ان الضفة الغربية كما هو معروف، اكثر سكانا، ويوجد فيها عدد اكبر من المؤسسات الاعلامية والصحافيين/ات مقارنة بقطاع غزة.

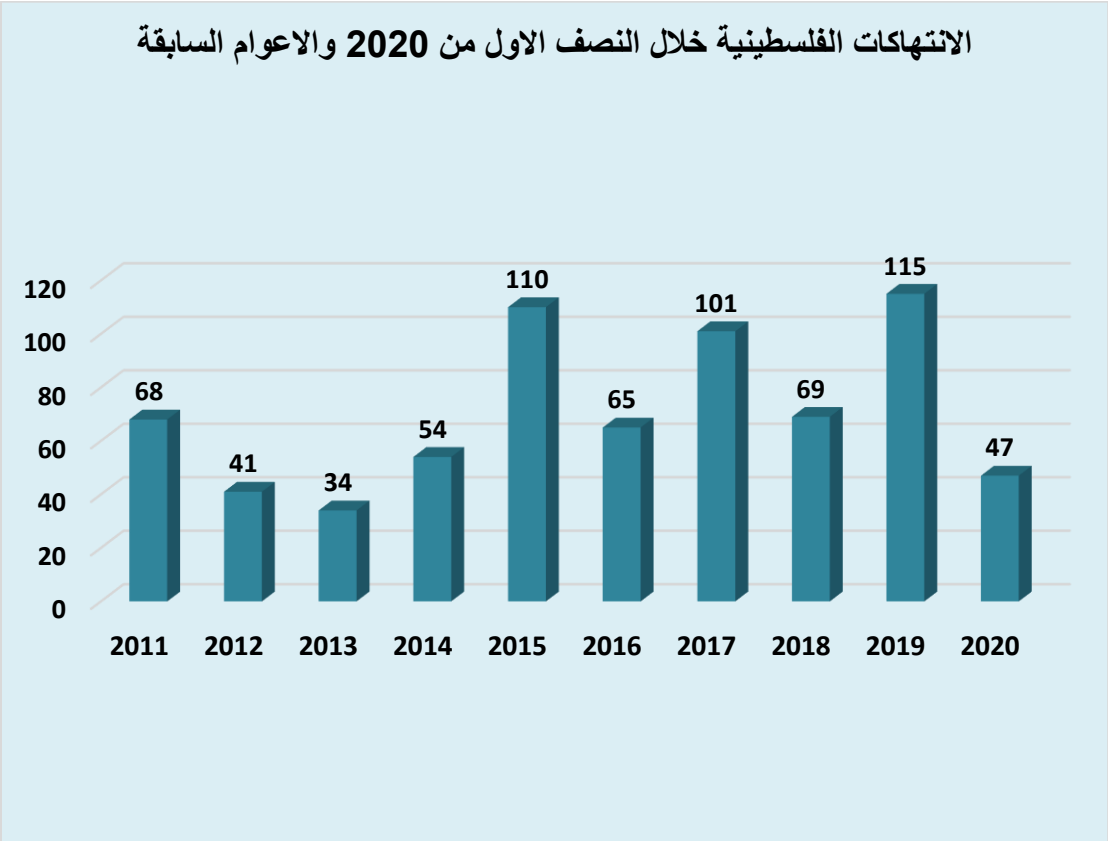

وشكلت الانتهاكات الفلسطينية التي سجلت في قطاع غزة في النصف الاول من 2020 نحو 60% مقابل 40% بالضفة والغربية، علما ان الانتهاكات الفلسطينية في غزة خلال النصف الاول من العام 2019 شكلت 77% مقابل 23% في الضفة.

وكان توزيع الانتهاكات الفلسطينية قبل ذلك (اي خلال النصف الاول من العام 2018) معاكسا لما أصبح عليه الان، حيث شكلت الانتهاكات الفلسطينية التي وقعت بالضفة آنذاك 78% مقابل 22% وقعت في قطاع غزة.

(الانتهاكات الفلسطينية خلال النصف الاول من عام 2020 حسب النوع ومكان وقوعها)

الرقم	نوع الانتهاك	جهات فلسطينية	
		الضفة	غزة
1	اعتداءات جسدية	0	3
2	اعتقال/توقيف	3	7
3	احتجاز – غالبا يتخلله استجواب	1	1
4	استدعاء – استدعاء واستجواب	4	9
5	مصادرة – احتجاز – اتلاف معدات	3	1
6	دهم منزل–مؤسسة	1	1
7	تهديد	1	1
8	منع تغطية	2	2
9	حذف مواد	0	1
10	تعذيب/اساءة معاملة	1	1
11	تحريض – تشهير	1	1
12	اعتداءات اخرى	2	0
	المجموع	19	28

وجاءت الانتهاكات الفلسطينية خلال النصف الاول من 2020 ضمن 11 نوعاً، أبرزها عمليات الاستدعاء والاستجواب التي بلغت 13 حالة، وعمليات الاعتقال والتوقيف التي طالت 10 صحافيين.

وشكل هذان النوعان من الانتهاكات نحو نصف مجموع الانتهاكات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (49% منها).

وشهدت اثنتين من حالات التوقيف والاعتقال (واحدة بالضفة والاخرى في غزة)، تعذيبا واساءة معاملة للموقوفين، علما ان النصف الاول من العام 2019 كان شهد ما مجموعه 16 حالة تعذيب واساءة معاملة من مجموع حالات التوقيف والاعتقال التي بلغت آنذاك 37 حالة، ما يظهر تراجعا كبيرا في واحدة من اشد الانتهاكات خطورة.

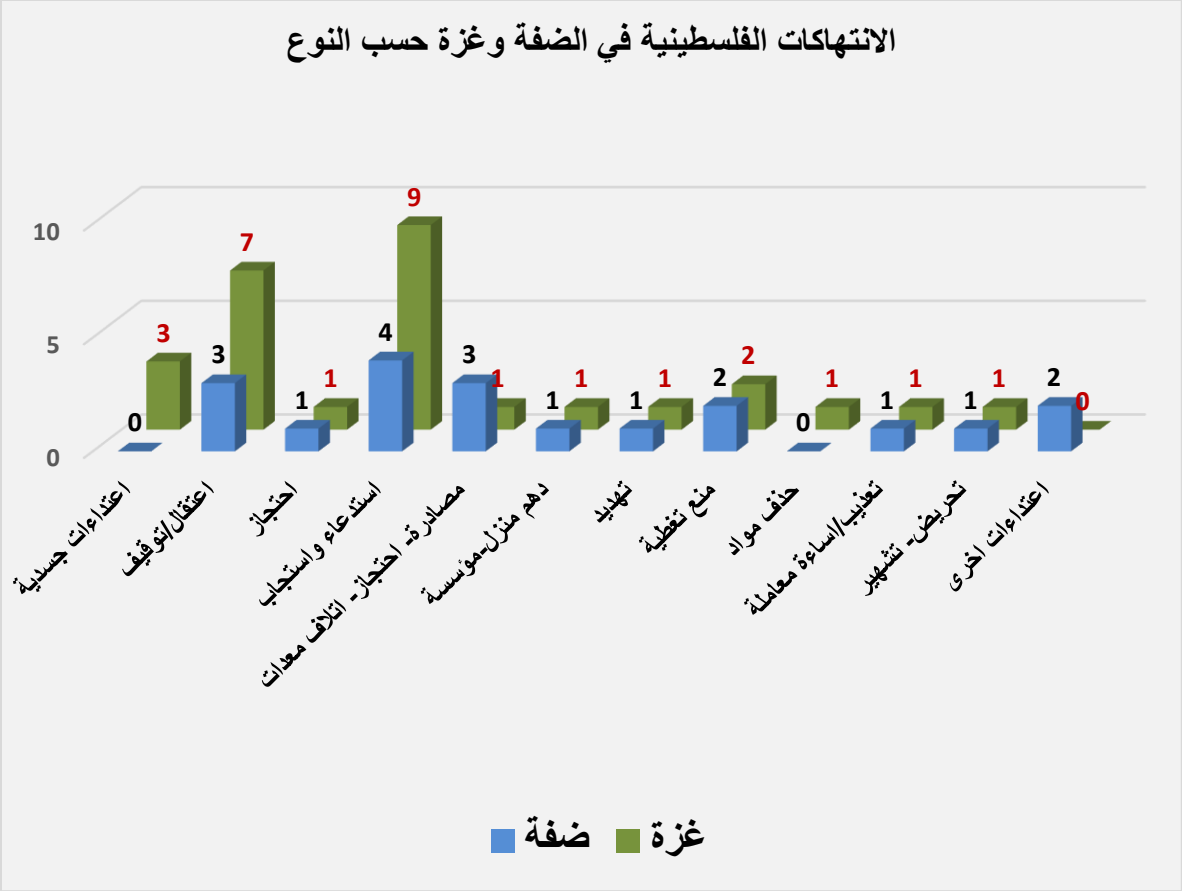

تفاصيل الانتهاكات:

كانون ثاني

(6-1) اعتدى جنود الاحتلال على عدد من الصحافيين ومنعوهم من تغطية تظاهرة احتجاجية فلسطينية نظمت عند مدخل قرية النبي الياس شرق مدينة قلقيلية.

ووفقا لمتابعة باحث مدى" فان تظاهرة سلمية كانت نظمت ظهر يوم السادس من كانون ثاني 2020 على الشارع الاستيطاني 55 الذي يمر قرب مدخل قرية النبي الياس شرق قلقيلية، وان العديد من الصحافيين ووسائل الاعلام وصلت المكان لتغطية التظاهرة. واثناء ذلك وعند الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم وبينما كان طاقم فضائية "رؤيا" الاردنية التلفزيونية المؤلف من مراسل القناة في الضفة حافظ محمود ابو صبرا (32 عاما)، وزميله مصور القناة اشرف محمد سليم دار زيد (35 عاما)، يقدمان رسالة مباشرة ضمن نشرة الاخبار، اقتربت مجموعة من الجنود بهما، واقدم احدهم (احد الجنود) على سحب الكابل الخاص بحقيبة (جهاز) البث المباشر بينما كان في بث مباشر على الهواء ما ادى الى قطع البث عن استوديو القناة، كما وقام الجندي بدفع المراسل ابو صبرا، وامرهما بالابتعاد عن المكان لمسافة لا تقل عن مئتي متر بدعوى انها "منطقة عسكرية مغلقة". كما وعمل جنود الاحتلال على منع بقية الصحافيين من تغطية التظاهرة التي تخللها اعتداء مستوطنين على بعض المتظاهرين والمواطنين. وقد طالت عمليات المنع من التغطية التي تخللها دفع الصحافيين بقوة لابعادهم عن المكان كلا من:
طاقم قناة "الاخبارية" السورية المراسل جريس خليل عازر (30 عاما) ومصور القناة معتصم سمير سقف الحيط (32 عامًا)، ومراسل تلفزيون فلسطين في قلقيلية احمد عثمان شاور (33 عامًا)، والمصور الصحفي الحر محمود فوزي اسماعيل (30 عامًا) ومصور هيئة مقاومة الجدار والاستيطان محمد جهاد حمدان (29 عاما).

(6-1) اعتدى جنود الاحتلال على عدد من الصحافيين ومنعوهم من تغطية قيام الجيش الاسرائيلي بهدم وتفكيك عدد من المنازل والمنشآت الخاصة بمواطنين فلسطينيين في قرية العوجا شمال مدينة اريحا.
ووفقا لمتابعة باحث "مدى" الميدانية فان قوة من جيش الاحتلال كانت وصلت صباح يوم الاثنين 2020/1/6 الى قرية العوجا الفلسطينية شمال مدينة اريحا وباشرت عملية هدم ثلاثة بركسات وتفكيك أكثر من 15 منزلا لمواطنين من سكان القرية، فيما وصل المكان عدد من الصحافيين لتغطية هذه العملية، كان من بينهم مصور وكالة رويترز **عادل إبراهيم أبو نعمة** (52 عاما) وهو من سكان اريحا. وعند الساعة التاسعة والنصف وبينما كان الصحفي ابو نعمة بجانب عدد من زملائه يصور عملية الهدم (ولم يكن يرتدي خوذة والسترة الخاصة للصحفيين)، وكان بجانب بعض الصحافيين عدد من سكان القرية، فيما كان بعض الجنود الإسرائيليين يطلقون قنابل الغاز والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والأعيرة الحية باتجاه السكان كما واعتقلوا عددا من المواطنين الامر الذي شمل الصحفي عادل إبراهيم أبو نعمه، حيث اقدم أحد الجنود الإسرائيليين على تقييد الصحفي ابو نعمة واقتاده بالقوة الى احد الجيبات العسكرية ووضعه بداخله واحتجزه لمدة ساعتين تقريبا، ما حال دون تمكنه من تغطية عملية الهدم. وعند حوالي الساعة 2.30 من عصر ذات اليوم، اعتدى احد الجنود على ثلاثة صحفيين وقام بدفعهم ومنعهم من التغطية الامر الذي شمل كل من: مصور وكالة الانباء الفلسطيني "وفا" سليمان محمود سليمان أبو سرور (37 عاما) حيث هدده الجنود بالاعتقال إذ لم يغادر المنطقة ما اضطره للابتعاد الى موقع يبعد حوالي 700 مترا عن موقع الحدث، كما وعرقلوا وصول زميله مراسل "وفا" نديم احمد موسى علاوي (25 عاما) الى موقع الحدث، كما واعتدى الجنود على مراسل قناة "العودة" الفضائية والموظف في هيئة شؤون الجدار والاستيطان محمد جرير توفيق حمدان (40 عاما) حيث قام احد الجنود برش عدد من المواطنين بغاز الفلفل ومن بينهم كان الصحفي حمدان ما ادى الى إصابته بالاختناق.

(13-1) استدعت المخابرات الاسرائيلية المصور الصحفي عبد المحسن تيسير شلالدة وهددته بالقتل في حال استمر بالتصوير في محيط الحرم الابراهيمي في الخليل.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان المصور الصحفي عبد المحسن تيسير شلالدة (28 عاما) من الخليل، يعمل لدى شركة G media والجزيرة الوثائقية، تلقى عند حوالي السادسة من مساء يوم الاحد 2020/1/12 من ضابط اسرائيلي ابلغه بضرورة الحضور لمقابلة في مجمع "عتصيون" الاستيطاني حيث يوجد مركز تحقيق للمخابرات الاسرائيلية، عند الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (الاثنين 2020/1/13). توجه الصحفي عبد المحسن شلالدة في الموعد المذكور الى مركز التحقيق في مستوطنة "عتصيون" المقامة جنوبي بيت لحم، وهناك قابله ضابط مخابرات لمدة نصف ساعة تقريبا، حيث ابلغ الضابط الاسرائيلي الصحفي شلالده بان قيامه (شلالدة) بتصوير الحرم الابراهيمي ومحيطه، وتصويره المعتقلين يزعجهم (المخابرات والجيش الاسرائيلي) وهدده بالتوقف عن ذلك، وأخبره بان هذا آخر انذار له بخصوص التصوير، وعندما غادر الشلالدة المقر هدده ضابط آخر بالقتل، وقال له أن هذه المرة تمت مقابلته (استجوابه) أما المرة القادمة فستكون "اغتيال"، فسأله عبد المحسن إن كان يتكلم بجدية أم لا، فأخبره بأنه جدي وأن الأمر قد يصل للاغتيال.

(أثناء إعداد هذا التقرير أصيب عبد المحسن شلالدة بعيار مطاطي في رأسه أطلق عليه مباشرة أثناء تغطيته أحداثا في الخليل يوم 2020/2/2 في اعتداء يبدو انه ترجمة للتهديد سالف الذكر كما يعتقد).

(14-1) ابلغ الاطباء في مستشفى الاردن المصور عطية محمد درويش الذي كان اصيب بقنبلة غاز في وجهه اطلقها نحوه احد جنود الاحتلال قبل نحو عام بانه فقد البصر كليا في عينه ولا امل في انقاذها او علاجها.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" الميدانية فان عطية محمد علي درويش (32 عاماً)، يعمل مصورا صحافيا حراً لعدة مؤسسات من بينها وكالة "الرأي" في غزة، كان وصل عصر يوم الجمعة الموافق 2018/12/14، منطقة ملكة شرقي مدينة غزة لتغطية مسيرة العودة السلمية التي تنظم اسبوعيا في القطاع، وعند حوالي الساعة الخامسة مساء من مساء ذلك اليوم وبينما كان يتواجد على مسافة نحو 300 متر من السياج الفاصل الذي ينتشر جنود الاحتلال الاسرائيلي على الجانب الاخر منه، ويلتقط صورا للمتظاهرين، أصيب بقنبلة غاز في وجهه (أسفل عينه اليسرى)، اطلقها احد جنود الاحتلال نحوه، علما ان درويش كان يرتدي الزي الصحفي المعروف (خوذة رأس ودرع ازرق)، وعلى الفور تم نقله بسيارة اسعاف كانت في المكان إلى مستشفى دار الشفاء، وهناك أدخل الى غرفة العناية المركزة، وبعد يومين (يوم الأحد الموافق 2018/12/16)، اجريت له عملية جراحية في ذات المستشفى لاستئصال العظم الذي تفتت جراء الاصابة ولزرع قطعة بلاتين في وجهه، ومكث في المستشفى حتى يوم 2018/12/21، وبعد ذلك تم تحويله لمستشفى القدس التابع للهلال الاحمر الفلسطيني، وهناك مكث أسبوعا كاملا تحت المتابعة، ومن ثم غادر المستشفى وعاد الى بيته بتاريخ 2018/12/28. ونظراً لعدم قدرته على الرؤية بشكل واضح فيها عقب الاصابة، وبعد فشل محاولاته في الحصول على تحويلة طبية لمستشفى العيون في القاهرة، سافر في شهر شباط/فبراير 2019 على حسابه

الخاص إلى مصر، وهناك أخبره الأطباء بأنه لا أمل في علاج عينه، نظراً للتهتك الذي أصابها ولمضي فترة طويلة نسبيا على وقوع الاصابة، فعاد إلى قطاع غزة من جديد. ويوم الأربعاء، الموافق 15/يناير/2020، غادر قطاع غزة عبر معبر رفح البري، واتجه الى الأردن للعلاج، بعد أن حصل على تحويلة طبية على نفقة السلطة الفلسطينية، وهناك دخل يوم 2020/1/18 مستشفى الأردن في عمان، وبعد ان تم تشخيص حالته، أخبره الأطباء في مستشفى الاردن بأن "لا أمل في علاج عينه"، وانه فقد الابصار فيها بشكل كلي وانها ستبقى على حالها. وسيبقى درويش في مستشفى الاردن لمدة شهر واحد، حيث من المقرر أن تُجرى له علمية تجميل للوجه، والسمع، نظراً لتأثر سمعه من الإصابة.

(1/15) اعتدى عناصر من الامن التابع للسلطة الفلسطينية على الصحفيين محمد عوض ومحمد المصري اثناء تواجدهما فيما يعرف بـ "النقطة 5/5" بحاجز بيت حانون (ايرز) في قطاع غزة لتغطية الافراج عن الاسير علاء ابو جزر من سجون الاحتلال الاسرائيلي، عبر حاجز بيت حانون.

ووفقا لمتابعات باحثة "مدى" فإن مراسل صحيفة "دنيا الوطن" الالكترونية محمد محمود شعبان عوض (30 عاما)، والمصور الصحفي بوكالة "غزة ميديا" محمد حازم سامي المصري (22 عاما)، كانا وصلا عصر يوم الاربعاء 2020/1/15 النقطة (5/5) التابعة لاجهزة السلطة الفلسطينية عند حاجز بيت حانون بقطاع غزة لتغطية وصول الاسير علاء ابو جزر بعد ان تم الافراج عنه من سجون الاحتلال الاسرائيلي حيث قضى 17 عاما، وهناك، عند حوالي الساعة 2:30 عمل عناصر الامن على اخلاء المواطنين والصحفيين المتجمهرين نظرا لضيق المكان، فوقعت مشادة بين الصحفيين (المصري وعوض) واحد عناصر الامن ارتباطا بذلك، حيث اعتدى عنصر الامن الذي يتبع امن السلطة الفلسطينية وثلاثة من زملائه على الصحافيين عوض والمصري بالضرب وبالألفاظ النابية، على الرغم من حصول الصحفيين على تنسيق لتسهيل مهمتهم من الجهات المختصة التابعة للسلطة الفلسطينية، وتمت مصادرة هواتفهم من قبل احد عناصر الشرطة لدى محاولتهما الاتصال مع مدير عام المعابر نظمي مهنا، وتم اخراجهما من النقطة (5/5) الى البوابة الخارجية. في هذه اللحظات جاء مدير المخابرات (أبو إبراهيم الزعانين) الذي أمر باقتياد الصحفيين للاستماع إلى أقوالهما ومعرفة ما حدث، وبعد حوالي نصف ساعة جاء أفراد من جهاز الأمن الوطني وطلبوا من مدير المخابرات " الزعانين " اقتياد الصحفيين إلى غرفة تحقيق أخرى تواجد فيها 4 أفراد عناصر امن يتبعون المخابرات والامن الوقائي، تحدثوا إليهما حول ما حدث وفي الاثناء دخل عنصر الامن (الذي وقعت المشادة معه واعتدى عليهما وثلاثة من زملائه)، فأخرجه زملاؤه من الغرفة وواصلوا استجواب الصحفيين حول ما حدث معهما ومن ثم أخرجاهما ليكملا تغطيتهما للإفراج عن الاسير ابو جزر، لكن عنصر الامن الذي كان اعتدى عليهما عاود اعتراضهما مجددا، ما دفع مدير المخابرات ليطلب من افراد الامن الوطني اخراج الصحافيين عوض والمصري الى بوابة النقطة (3/3) التابعة لأمن حركة حماس وهناك طلب اثنان من عناصر امن حماس استجوابهما حول ما جرى معهما في النقطة التابعة لأمن السلطة الفلسطينية، لكنهما رفضا الامتثال لذلك الا اذا تم في مؤسستهما او بحضور النقابة وغادرا الى منزليهما.

(21-1) اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي يزن أبو صلاح، أثناء عودته من مدينة رام الله الى منزله في بلدة عرابة جنوب جنين.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" ففي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 2020/1/21، وبينما كان يزن جعفر فوزي عبد الله ابو صلاح (24 عاما) وهو من سكان بلدة عرابة في جنين ويعمل مراسلا لصفحة "رام الله نيوز" وصفحة مجلة الهدف على فيسبوك، عائدا من مدينة رام الله الى عرابة فان جيبين عسكريين اسرائيليين لاحقا المركبة التي كان يستقلها الصحفي يزن على الطريق بعد حاجز زعترة المقام جنوب نابلس، واوقفوها واعتقلوا يزن. وقد تواصلت عائلة الصحفي يزن مع مكتب الشكاوى في القدس وعلمت منهم انه موجود "حاليا" في مركز تحقيق الجلمة.

(22-1) منع عناصر قالوا انهم من جهاز "الأمن الداخلي" في محافظة خان يونس بقطاع غزة، طاقم تلفزيون فلسطين من اعداد تقرير صحفي حول وفاة مواطنة انهار عليها سقف منزلها جراء الامطار وما تسبب به المنخفض الجوي من خسائر.

وبحسب تحقيقات باحث مدى، فإنّ طاقم تلفزيون فلسطين، المكون من: المراسل محمد سليم أبو حطب (48عامًا)، والمصور حسام عطية المصري (43عامًا)، وكلاهما من سكان مخيم خان يونس، كانا وصلا قرابة الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء 2020/1/22، الى منزل المواطنة هند كساب، التي توفت جراء انهيار سقف منزلها الكائن في خانيونس/البلد عليها بسبب الامطار، لاعداد تقرير صحفي، بعد استئذان جيران المكان، وخلال التصوير (قرابة الساعة 9.45ص صباحًا- اي بعد ربع ساعة من وصولهما المكان)، وصل عنصران بلباس مدني للمكان وقالا انهما من جهاز "الأمن الداخلي"، وطلبا من طاقم تلفزيون فلسطين وقف التصوير ومغادرة المكان على الفور. طلب عنصرا الامن من مراسل التلفزيون محمد أبو حطب بطاقة هويته، فرفض ذلك بالبداية طالبا منهما ابراز ما يثبت انهما من الامن الداخلي، لكنهما رفضا الاستجابة له، فاخرج الصحفي ابوحطب بطاقته وسلمها لأحدهما وبعد ان اطلع عليها أرجعها له، وحينها أخرج أحد عنصري الامن بطاقة لكن لم تظهر بوضوح هوية حاملها، وطلبا من الطاقم مغادرة منزل المواطنة المتوفاة فامتثل طاقم التلفزيون لذلك. واثناء مغادرة طاقم التلفزيون المنزل اجرى احد عنصري الامن مكالمة هاتفية، وعلى الفور طلب عنصر الامن من مصور التلفزيون حسام المصري ان يحذف امامه ما كان صوره، فاستجاب لطلبه وحذف المادة المصورة. وفي الاثناء ابلغ الصحفي ابو حطب احد عنصري الامن بانه يعتزم وزميله التوجه الى شارع صلاح الدين قرب المستشفى الأوروبي بخان يونس، لوجود منطقة غارقة بمياه الأمطار، من اجل تقريرهما الذي كانا يحاولان اعداده حول الاحوال الجوية لكن أحد العناصر قال له: "ممنوع ان تصور أي شيء في خان يونس بتاتًا، أنتم والتلفزيون، وإذا أردت التصوير راجعوا مكتب جهاز الأمن الداخلي في المحافظة وخذوا اذنا للتصوير" ما دفع الطاقم للتوقف عن العمل وإلغاء التقرير الذي كانا بصدد اعداده، وأبلغ المراسل بعدها إدارة تلفزيون فلسطين – مكتب قطاع غزة بالحادثة؛ وغادرا المكان قرابة ساعة 10.10ص من صباح ذات اليوم.

(24-1) اعتدى عناصر امن اسرائيليون بالضرب على المصور الصحافي اياد ابو شلبك، اثناء تغطيته مشاركة مئات المواطنين في صلاة الفجر بالمسجد الاقصى في القدس.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان إياد حسن أبو شلبك (39 عاماً)، يعمل مصورا لقناة "رؤيا" الفضائية الأردنية، كان وصل في ساعة مبكرة من صباح يوم 2020/1/24 الى باحة المسجد الاقصى لتغطية مشاركة الاف المواطنين في اداء صلاة فجر الجمعة ضمن حملة "الفجر العظيم" التي أطلقها نشطاء لأداء صلاة الفجر، ضمن محاولة فلسطينية لكبح اعتداءات شبه يومية ينفذها المستوطنون في المسجد الاقصى. وحوالي الساعة السادسة والربع وبعد ان اقتحمت قوات كبيرة من شرطة وعناصر امن الاحتلال الاسرائيلي عدة اماكن في ساحات الأقصى، توجه المصور أبو شلبك من ساحة المسجد القبلي حيث كان متواجدا الى ساحة قبة الصخرة (حوالي 150 م عن مكان تواجده) وهناك شاهد عشرات الجنود المدججين بالسلاح في الساحة يقومون بإخراج المصلين والنساء بالقوة ويعتدون عليهم ضربا وبإطلاق الاعيرة المطاطية. واثناء قيامه بعمله هناك اقترب احد عناصر وحدة" اليسام" العسكرية الاسرائيلية من المصور ابو شلبك وضربه بعصاُ على رجله اليمنى، ومن ثم اقترب عنصر امن آخر منه ووجه له ضربة أخرى وهم يصرخون "لا تصور لا تصور .. اخرج من هنا ..اخرج من هنا"، علما ان عناصر الوحدة الاسرائيلية تلك كانوا يضربون المصلين بشكل عنيف وهستيري في تلك الاثناء. وبعد دقيقة تقريباً هاجم عنصر امن ثالث المصور ابو شلبك وصفعه بيده على وجهه ودفعه باتجاه الدرج المؤدي الى ساحة المسجد القبلي وسط تهديده بالاعتقال اذا ما واصل التصوير. اصيب المصور أبو شلبك بكدمات وخدوش في وجهه ورجله، جراء هذا الاعتداء، وتلقى اسعافات اولية في الميدان من قبل مسعفين متطوعين كانوا في ساحات المسجد الاقصى في تلك الاثناء.

(25-1) اعتقل جنود الاحتلال الاسرائيلي الصحفي ثائر عبد الناصر الشريف 28 عاماً، واحتجزوه لعدة ساعات اخضعوه خلالها لعملية تنكيل شديدة، بعد ان رشوه وافراد من عائلته برذاذ الفلفل.

ووفقا لمتابعات باحث "مدى"، فإن ثائر عبد الناصر احمد شريف (28 عاماً)، من سكان مخيم العروب للاجئين، شمالي مدينة الخليل، ويعمل مقدم برامج في تلفزيون فلسطين، وصل نحو الساعة 5:30 من مساءً يوم السبت الموافق: 2020/1/25، الى منزل عائلته على مسافة 10 م، من الشارع الالتفافي (60) في مخيم العروب للاجئين، شمالي مدينة الخليل، وذلك من اجل لقاء احد الاشخاص العاملين بمنزله الكائن على الطابق الثاني من منزل عائلته. وعند وصوله المنزل كان اثنان من جنود الاحتلال وضابط يتواجدون امام منزل عائلته ويحتجزون اثنين من الشبان. طلب الضابط من الصحفي ثائر ان يتقدم نحوه وان يظهر بطاقته الشخصية، فانصاع الصحفي ثائر للضابط واظهر هويته بعد ان تقدم صوبه، لكن الضابط طلب من ثائر بان ينحني ويضع هويته على الارض، وهو ما رفضه الصحفي ثائر الشريف، وبعد دقائق من الجدال، قام الضابط بالعدد 3-2-1، فهاجمه احد الجنود ولكمه بيده على عنقه، ومن ثم هاجمه الجنديان وامسكاه بيديه واسقطاه ارضاً فيما قام الضابط بالضغط على عنقه بركبته، فبدأ الشابان بالصراخ على الجنود فاشهر الجنديان سلاحمها نحو الشابين، فيما بدأ الصحفي الشريف بالصراخ على عائلته، وفورا هرع اليه والده وثلاثا من شقيقاته، في الوقت الذي استطاع فيه الصحفي ابعاد الضابط والنهوض. عندها اخرج الضابط من جيبه قنينه غاز الفلفل وبدا برش الصحفي وعائلته، واجبرهم على الدخول الى المنزل، فيما بقي والده الذي يتحدث العبرية بطلاقة يجادل الجنود. بعد دقائق طلب الضابط من الصحفي الشريف الذي كان يعاني من حالة اختناق جراء استنشاقه

الغاز (الفلفل) وعائلته ان يتقدم نحو الجدار ويرفع يديه للأعلى لتفتيشه. قام الضابط بتفتيشه ومن ثم كبل يديه للخلف بمربط بلاستيكي، وحاول ثنيه للأسفل، لكن الصحفي رفض ذلك، فلكمه الضابط بقبضة يده على عنقه واقتاده نحو البرج العسكري الذي يبعد عن المكان نحو 50م، فيما تبعه الجنديان وقاما بضرب الشريف بأيديهما على راسه وظهره وجانبيه، الى ان وصولوا الى البرج العسكري. ادخل الضابط الصحفي الشريف الى ممر ضيق، ودار جدال بين الجنود، بعدها بدأ الضابط بشتم الصحفي بألفاظ مهينة ومذلة، ومن ثم قام بتعصيب عينيه بقطعة قماش، وسار به عدة امتار ودفعه بقوة فارتطم راسه بجدار اسمنتي، ومن ثم طلب منه الجلوس على الارض، وما ان اكمل الضابط حديثه حتى قام احد الجنود بركل الشريف بقوة على ركبتيه عدة مرات فأسقطه ارضاً، واستمر بضربه على قدميه فيما كان الشريف يصرخ من شدة الالم في قدميه وفي يده اليمنى التي يعاني من بتر في اصابعها نتيجة اصابة عمل قديمة. وبعد نصف ساعة من ذلك، توقف الضرب لكن الجنود استمروا بشتمه. طلب أحد الجنود من الصحفي الشريف ان يقف لكنه لم يقدر بسبب الم ساقيه ويده اليمنى نتيجة الضرب والبرد الشديد، فقام اثنان من الجنود بمساعدته للوقوف ومن ثم طلبوا منه الجلوس مرة اخرى، فحاول الصحفي الشريف الجلوس ببطء بسبب الالم، لكن أحد الجنود ضربه بعنف مرة اخرى على ساقيه ركلاً فسقط ارضاً. بعد ذلك تعرض الصحفي للضرب من قبل أحد الجنود على بطنه وراسه وظهره لطما بالأيدي. نحو الساعة 7:00 مساءً، اقتاده احد الجنود الى غرفة صغيرة واجلسه على مقعد له ارضية من البلاستيك. استطاع الصحفي النظر من تحت الغطاء المثبت على راسه، فوجد نفسه داخل غرفة حمام، وبعد وقت قليل بدأ بالصراخ على الجنود من شدة الالم في قدميه ويديه، ففتح أحد الجنود الباب وبدأ بتوجيه الشتائم النابية للصحفي الشريف ولطمه على راسه عدة مرات. بعد دقائق بدأ الصحفي الشريف يشعر بحالة انهيار من شدة البرودة والالم، فصرخ على الجنود فحضر أحدهم وقام بالبصق على الشريف عدة مرات واعاد ضربه. استمرت الاهانات والبصق من قبل الجنود بشكل متقطع لنحو ساعة كاملة، بعدها أَخرج الجنود الصحفي من داخل الحمام، وساروا به عدة امتار، واجلسوه على لوح من الصفيح كان باردا جدا ورطباً، وبعد وقت قليل حاول الشريف مدد رجليه لإراحتهما، فشعر بشيء يضربه بقوة على (خصيتيه)، فصرخ من شدة الالم، فيما استمر الجنود بضربه بالأيدي والبصق عليه مرات، وكان الصحفي يسمع في الاثناء صوت التقاط صور من هاتف احد الجنود وكانه يقوم بتصوير وهو يعتدي عليه. حوالي الساعة 10:00 مساءً، قام احد الجنود بمساعدته على النهوض وسار به عدة امتار وازل العصبة عن عينيه، وفك المربط البلاستيكي، وطلب منه الذهاب الى الضابط الذي كان يقف على الطرف الاخر من الطريق، كان الصحفي الشريف لا يستطيع الحركة، ويشعر بالدوران، حتى اقترب منه احد المواطنين في الشارع وساعده بالمرور وقطع الطريق حتى وصل الى الضابط الذي بدأ حديثه مهددا اياه بالاعتقال والضرب في حال "مخالفة اوامر الجنود". عاد الصحفي الشريف الى منزل عائلته الساعة العاشرة، وكان في حالة ارهاق وتعب نتيجة الضرب والتعرض للبرد الشديد.

(29-1) احتجزت قوات الاحتلال ثلاثة طواقم صحافية ومنعتهم من الوصول الى منطقة المالح بالأغوار الشمالية لتغطية فعالية سلمية نظمت هناك احتجاجا على صفقة القرن التي اعلنتها واشنطن وتضمنت تمكين اسرائيل من ضم منطقة الاغوار، كما ومنعت ذات الطواقم الصحفية من تغطية احتجاج اخر في منطقة العوجا في ذات النهار.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان الصحفي فتحي خليل براهمة وعمر احمد حسن ابو عوض اللذان يعملان في تلفزيون فلسطين، والصحفي عادل ابو نعمة من وكالة "رويترز" والصحفي سليمان محمود سليمان ابو سرور من وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" وجميعهم من اريحا، كانوا انطلقوا عند الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء الموافق 2020/1/29 من اريحا باتجاه منطقة المالح (شرق طوباس) بالاغوار الشمالية لتغطية احتجاج شعبي سلمي دعت له هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ومحافظة طوباس ضد صفقة القرن التي اعلنتها واشنطن والتي تضمنت السماح للاحتلال الاسرائيلي بضم منطقة الأغوار. عند الساعة 9.40 دقيقة، وصل الصحافيون الذين كانوا معا في مركبة تعود لهيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية قرية الجفتلك (الواقعة على الطريق الى منطقة المالح حيث كانوا متجهين)، اوقفهم جنود الاحتلال الذين كانوا اقاموا اكثر من حاجز لمنع المواطنين من التوجه الى منطقة المالح للمشاركة في الاحتجاج، وطلبوا من الصحافيين الاربعة بطاقاتهم الصحافية والشخصية، قام جندي بتصويرها بهاتفه المحمول، ومن ثم أعاد بطاقات الصحافيين عادل ابو نعمة وفتحي براهمة، وطلب من الصحفيين سليمان محمود ابو سرور والصحفي عمر أبو عوض، النزول من المركبة واجبرهما على الجلوس في مكان يَبعد عن المركبة نحو 25 مترا، وكان برفقة الجندي شرطي اسرائيلي وثلاثة اشخاص بزي مدني. وقد تعرض الصحافيان ابو عوض وابو سرور للدفع والتهديد بالاعتقال من قبل الجندي ومرافقيه اذا ما شاهدوهم في منطقة الاغوار، وصادروا بطاقة وكالة وفا الصحافية من ابو سرور، وبطاقة نقابة الصحافيين الخاصة بعمر ابو عوض بحجة انهما منتهيتا الصلاحية (انتهت بتاريخ 31-12-2019) واجبروهم جميعا على العودة الى اريحا ومنعوهم من الوصول الى منطقة المالح حيث كانوا متجهين. واثناء عودتهم، وحين اقتربوا من قرية فصايل المجاورة لمدينة اريحا حوالي الساعة 12.10 ظهرا، شاهدوا مسيرة شعبية لمواطنين فلسطينيين عند مدخل شارع مستوطنة "معالي افرايم" المجاور لقرية فصايل فتوقفوا ونزلوا من المركبة لتغطية هذه المسيرة، لكن قوات الاحتلال التي كانت تتواجد في المكان منعت مجددا المصورين **عمر احمد ابو عوض، وسليمان محمود ابو سرور**، مرة أخرى من تغطية هذه المسيرة، فيما حاول احد عناصر الشرطة الاسرائيلية مصادرة كاميرا تلفزيون فلسطين، ومنع الصحفي فتحي براهمة من تغطيتها، حيث تجمع نحو 20 جندياً في مكان تواجد الصحفيين وأمروهم بمغادرة المكان وعدم التصوير بزعم أن المكان "منطقة عسكرية"، وهدد الجنود سائق مركبة تلفزيون فلسطين سامر اسعد عيسى ابو سلمان، بمصادرة رخصة القيادة واحتجاز المركبة وتحرير مخالفة له بقيمة 1000 شيقل اذا لم يغادر المكان ما دفعه لمغادرة المكان فورا.

(30-1) اصيب المصور ربيع حسان منير بحالة اختناق شديدة ادت لفقدانه الوعي، وذلك اثناء تغطيته تظاهرة عند مدخل مدينة البيرة هاجمها جنود الاحتلال اكثر من مرة بوابل من قنابل الغاز الخانق.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد انطلقت عند حوالي الواحدة من ظهر يوم الخميس، الموافق 2020/1/30 مسيرة دعت له القوى الوطنية والإسلامية تنديدا بـ "صفقة القرن" التي اعلنها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب". وشارك في المسيرة نحو 200 شخص انطلقت من أمام شركة المستحضرات الطبية في البيرة واتجهت نحو " حاجز بيت ايل العسكري الواقع على مسافة نحو 200-300 متر من موقع الانطلاق. وحين وصلت المسيرة ما يعرف بدوار "الستي ان" حوالي الساعة الواحدة والنصف، جاءت ثلاث مركبات عسكرية إسرائيلية من بوابة مركز الارتباط الاسرائيلي، وباشرت بإطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع نحو المسيرة ما أوقع العديد من حالات الاختناق بين المتظاهرين. ادى إطلاق قنابل الغاز بكثافة لإصابة مصور قناة "العربي" الفضائية" ربيع

حسان منير (38 عاما)، بحالة اختناق شديدة، حيث نقله مسعفون كانوا في المكان الى سيارة اسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني كانت متوقفة على مسافة نحو 30 مترا، وهناك قدمت له الاسعافات اللازمة حتى استقر وضعه، وعاد لمواصلة عمله وتغطية احداث التظاهرة من جديد. عند حوالي الساعة الثانية والنصف عصراً اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال المكان مجددا، واطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة نحو المتظاهرين والصحافيين، ما أوقع عشرات حالات الاختناق في صفوف المتظاهرين، كما واصيب الصحفي ربيع مجددا بحالة اختناق وضيق تنفس ادى لفقدانه الوعي (اصيب بالإغماء) ما دفع طاقم اسعاف في المكان الى نقله على وجه السرعة الى مستشفى المستقبل الواقع على مسافة نحو 2 كم عن موقع التظاهرة، وهناك قدمت له اسعافات ووضع له جهاز تنفس (اوكسجين) حتى استعاد وعيه، وعند حوالي الساعة الرابعة مساء نقل الى مجمع فلسطين الطبي برام الله نظرا لأنه كان يعاني من أوجاع في الصدر جراء هذه الاصابة، وهناك قدمت له المزيد من الاسعافات واجريت له عدة فحوصات وتخطيط للقلب وصور اشعة للاطمئنان على حالته، ووصف الاطباء حالته بانها متوسطة، ومكث في المستشفى حتى السادسة والنصف مساء حيث غادر المستشفى، واوعز له الاطباء بضرورة مراجعة اخصائي صدرية وقلب لاحقا.

(31-1) اعتدى جنود الاحتلال على طاقم تلفزيون فلسطين ومنعوه من تغطية مواجهات في مخيم العروب شمال الخليل.

ووفقا لتحقيقات باحث "مدى"، فإن طاقم تلفزيون فلسطين، المكون من الصحفيين: المصور فادي طالب خلاف (33 عاماً)؛ والمصور ثائر يوسف عرجان (38 عاماً)؛ المراسل عزمي وليد بنات (24 عاماً). توجهوا الى مخيم العروب للاجئين، شمالي مدينة الخليل، نحو الساعة 12:00 من منتصف نهار يوم الجمعة الموافق 2020/1/31، لتغطية مسيرة سلمية دعت لها القوى الوطنية في المخيم تنديداً بـ "صفقة التي أعلنها الرئيس الامريكي دونالد ترامب. وما ان انتهت صلاة الجمعة، حتى تحركت المسيرة ووصلت الى مركز التوزيع التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وهناك القى شبان مشاركون في المسيرة الحجارة صوب جنود الاحتلال، فيما رد الجنود بوابل من القنابل الصوتية وقنابل الغاز بشكل عشوائي تجاه راشقي الحجارة والطواقم الصحفية التي وصلت الى المكان لتغطية ما يجري. أجبر ذلك طاقم تلفزيون فلسطين للتوجه الى احد المباني القريبة من مكان اندلاع المواجهات وصعدوا على سطحه في الطابق الثالث لتغطية ما يجري. اثناء ذلك اطلق الجنود قنبلة غازية صوب المبنى الذي تواجد عليه طاقم تلفزيون فلسطين، مما اسفر عن اصابتهم بحالة اختناق، وبعد دقائق عاد الطاقم لنقل ما يجري بشكل مباشر، واثناء ذلك صعد ثلاثة جنود الى سطح المبنى المذكور، وطلبوا من طاقم التلفزيون وقف البث، وحاول الجنود منعهم من البث بوضع ايديهم على الكاميرا، استمرت مضايقات الجنود للطاقم حتى اجبروهم عن النزول عن المبنى المذكور، بعد ان هددوهم باستخدام القوة في حال عدم الانصياع للأوامر. فيما اضطر الصحفيون بعدها لمغادرة المخيم بسبب كثافة انتشار الغاز المسيل للدموع.

شباط:

(1-2) اصيب المصوران راجي عصفور وعبد الله فواضلة بالاختناق جراء إطلاق جنود الاحتلال وابلا من قنابل الغاز نحوهما بينما كانا يغطيان مواجهات عند مدخل مدينة البيرة.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان مصور قناة الجزيرة الفضائية راجي عودة عصفور (38 عاما) ومساعده المصور عبد الله فواضلة (42 عاما) وصلا عند حوالي العاشرة من صباح يوم 1-2-2020 مدخل مدينة البيرة حيث كانت اندلعت مواجهات بين مجموعات من الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال هناك، وباشرا بالتقاط صور لتلك الاحداث بعد ان قاما بارتداء معدات السلامة حيث كانت جيبات الاحتلال تطلق قنابل الغاز بشكل كثيف صوب المتظاهرين الفلسطينيين. استمرت تغطيتهما لعدة ساعات كان جنود الاحتلال خلالها يتحرشون بالصحفيين ويصرخون عليهم مطالبينهم بمغادرة المكان واستهدفوهم أكثر من مرة بإطلاق قنابل الصوت والرصاص المعدني المغلف بالمطاط نحوهم دون ان يسفر ذلك عن إي إصابات. عند الساعة 3:10 عصراً، كانت الاوضاع قد هدأت في المكان ولم تكن هناك اي مواجهات، ولكن الصحافيان عصفور وفواضلة فوجئا في تلك اللحظات بإطلاق جيبات الاحتلال قنابل الغاز بشكل اوتوماتيكي كثيف نحوهما، حيث لم يتمكنا لحظتها من وضع الكمامات الخاصة بالحماية من الغاز الخانق، ما أدى لإصابتهما بالاختناق بصورة شديدة، كما وان اطلاق الجنود للغاز بكثافة اعاق لبعض الوقت وصول طاقم الاسعاف التابع لجمعية الهلال الاحمر الذي كان في المكان لهما، وقد تم نقلهما من قبل الطاقم في بعيدا عن الموقع حيث قدمت لهما الاسعافات اللازمة في سيارة الاسعاف بالميدان.

(1-2) احتجزت المخابرات الاسرائيلية الصحفي الحر سامي الساعي مرتين اثناء سفره الى الاردن وعودته من هناك وحققت معه.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان الصحفي الحر سامي سعيد عبد الساعي (40 عاما)، ويعمل ايضا باحثا ميدانيا مع مركز مدى، وصل عند حوالي التاسعة والنصف من صباح يوم السبت 2020/2/1 الجانب الاسرائيلي على الجسر (معبر الكرامة)، وهو في طريق سفره الى الاردن، وهناك احتجزته نحو ساعة دون اي تحقيق او سؤال قبل ا ن تسمح له بالمغادرة ومواصلة طريقه الى الاردن. وبعد يومين، (الاثنين 2020/2/3)، واثناء عودته من الاردن الى الضفة، احتجزت المخابرات الاسرائيلية جواز سفر الصحفي سامي الساعي مرة أخرى نحو ثلاث ساعات، وتم خلال ذلك التحقيق معه من قبل ضابط مخابرات اسرائيلي، سأله عن عمله، والجهة التي يعمل معها، وأين ولماذا كان سافر الى الاردن واين اقام هناك وما هي الاماكن التي زارها، ثم قال له المحقق: سامي، انت سجنت عام 2016 وحكمت 6 أشهر على ماذا؟؟ فقال له سامي بان ذلك كان بتهمة "التحريض"، فقال له المحقق: "يعني متذكر"، فأجابه سامي بنعم ، وعندها قال له الضابط مهددا : "لا واضح أنك مش متذكر، لانو مياتك على النار – بمعنى ان ملفك جاهز لاعتقال جديد– وأنا اليوم بنصحك، دير بالك على زوجتك وبناتك، ولا تضل تكتب.. اذا بقيت بهذا الطريق رح تيجي عنا كمان مرة (سنعتقلك)"، وأخذ اسم صفحة سامي على الفيس بوك، ومن ثم سمحوا له بمواصلة طريق عودته الى الضفة.

(2-2) اصيب الصحفي عبد المحسن شلالدة، بعيار معدني مغلف بالمطاط في رأسه، اثناء تغطيته مسيرة سلمية في منطقة رأس الجورة شمال في مدينة الخليل.

ووفقا لتحقيقات باحث "مدى"، فإن عبد المحسن تيسير عبد المحسن شلالدة (28 عاماً)، ويعمل مصوراً في مكتب "جي ميديا" للخدمات الاعلامية، وهو من سكان بلدة سعير، شمال مدينة الخليل. رافق مسيرة سليمة نظمها طلبة جامعة الخليل، نحو الساعة 11:30 من صباح يوم الاحد الموافق: 2-2-20202، تنديداً بـ"صفقة القرن" التي اعلنها الرئيس الاميركي ترامب، وقد توجه المشاركون في المسيرة نحو منطقة راس الجورة شمالي مدينة الخليل. وحين وصلت المسيرة منطقة مسجد الشعراوي، كانت قوات كبيرة من جيش الاحتلال الاسرائيلي تنتشر في المكان، فتقدم الصحفي شلالدة الذي كان يرتدي زيه الصحفي الكامل برفقة عدد من زملائه الصحافيين نحو المكان الذي يتواجد فيه الجنود، فتقدم عدد من الجنود نحو الصحافيين وبدأوا بالصراخ عليهم باللغة العربية طالبين منهم الابتعاد. تحدث احد الصحفيين مع الضابط بانهم يريدون التواجد في مكان يحفظ سلامتهم بعيداً عن اطلاق النار، فرد عليه الضابط "اخر شيء يهمني سلامتكم" وأجبر الصحفيون ومن بينهم شلالدة على الابتعاد الى مكان يكونوا فيه ظاهرين للجنود. اثناء ذلك بدأ بعض المتظاهرين بإلقاء الحجارة صوب الجنود الذين تجاوز عدد منهم مكان تواجد الصحافيين متقدمين نحو المتظاهرين، وأطلقوا القنابل الغازية عشوائيا باتجاه راشقي الحجارة، اثناء ذلك وضع الصحفي شلالدة كاميرته على الارض وبدأ بارتداء الواقي الخاص بالغاز، فاطلق احد الجنود ومن مسافة تقدر بنحو 30م، عيارا معدنيا مغلفا بالمطاط نحو الصحفي شلالدة، اصابه في الجهة اليسرى من رأسه. سقط شلالدة فورا على الارض وقد أصيب بحالة تشنج وفقدان للوعي، فاسرع الصحفيان ساري عبد الغفار جرادات؛ واحمد حلايقة، وقاموا بنقله الى مركبة خاصة نقلته الى المستشفى الاهلي بالمدينة. وهناك اجريت له فحوصات طبية وصور أشعة، اظهرت وجود كسر انبساطي في الجمجمة، فيما خاط الاطباء مكان الاصابة في رأسه بـ 5 قطب ووضعوه تحت المراقبة لمدة 24 ساعة.

وينوي المصور عبد المحسن شلالدة التقدم بشكوى رسمية ضد جنود جيش الاحتلال بسبب استهدافه واصابته التي جاءت بعد ما كان تعرض له من تهديد بالاغتيال أثناء استدعائه والتحقيق معه بتاريخ 13-1-2020 الماضي من قبل مخابرات الاحتلال الاسرائيلي.

(2-2) اعتقلت قوة من جيش الاحتلال الصحفي محمد أسامة ملحم لمدة 11 يوما بعد ان اعتدت عليه بالضرب أثناء تغطيته مسيرة سلمية انطلقت في مدينة حلحول رفضا لصفقة القرن.

وبحسب متابعة باحثة "مدى" فان محمد أسامة ملحم (30عام) وهو من الخليل ويعمل مراسلا لإذاعة " المرح" في كما ويعمل في الهندسة الصوتية، كان يوم الاحد 2020/2/2 توجه الى مدينة حلحول لتغطية مسيرة سلمية نظمت هناك رفضا لصفقة القرن، عبر رسائل صوتية من الميدان للإذاعة. بعد ان انطلقت المسيرة بدأ الجنود بملاحقة المتظاهرين، فيما كان الصحفي محمد ملحم يقف على مقربة من الجنود، حيث اقترب منه حوالي ستة جنود وهو يصرخون عليه "سلم نفسك". لم يتحرك الصحفي من مكانه وأبلغهم بانه صحفي، لكن الجنود بدأوا بضربه بأيديهم وأرجلهم وبأعقاب البنادق، على وجهه ورقبته وظهره، ما تسبب له بكدمات وكسور في اسنانه. أخرج ملحم بطاقة هويته الشخصية وبداخلها بطاقته الصحفية، وأظهرها امام الجنود والضابط، فأخذها الضابط واقتادوه الى جيب لاعتقاله، واثناء نقله نحو مستوطنة "كريات أربع" المقامة وسط مدينة الخليل والتي تضم مركزا للمخابرات

تعرض ملحم للشتم والاهانة اللفظية من قبل الجنود، وحين وصلوا الى في مركز كريات أربع، حاول الصحفي ملحم اقناع المحقق بانه صحفي، وانه يحمل شهادة إعلام ويعمل على تغطية الأحداث، وطلب منهم احضار اوراقه من المنزل، والإذاعة لإثبات عمله الصحفي دون ان يلتفتوا لذلك حيث نقلوه الى مركز توقيف "عتصيون"، ولم يرى أحد أول يومين، حيث مكث معتقلا لمدة يومين. عرض الصحفي محمد ملحم على المحكمة، يوم الثلاثاء 2020/2/4، حيث أمر القاضي بإخلاء سبيله، نظرا لعدم وجود أي دليل لمشاركة الصحفي بـ "أعمال تخريب" كما ادعى الجنود، لكن النيابة العسكرية طلبت تمديد اعتقاله لـ 72 ساعة، الامر الذي تكرر لاحقا (تمديد اعتقاله) في محكمة سجن "عوفر" حتى يوم الخميس 2020/2/13 حيث قررت المحكمة العسكرية الاسرائيلية اخلاء سبيله الصحفي بكفالة قدرها 5000 شيقل، وقد حددت له جلسة محاكمة يوم الاحد (2020/3/8).

(3-2) اغلقت شركة فيسبوك صفحة شبكة الحرية الاعلامية بدعوى انه نشر مواد تنتهك السياسة العامة لشركة فيسبوك.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان شبكة الحرية الاعلامية وهي مؤسسة اعلامية اخبارية اعلانية اجتماعية سياسية، لديها صفحة على فيسبوك انشأتها عام 2019، تجاوز عدد المعجبين بها الـ 30000 الف شخص. تلقت الصحفة المذكورة يوم 2020/2/3، تحذيرا من شركة "فيسبوك" حول عدد من المنشورات بدعوى انها "تنتهك السياسة العامة للفيسبوك"، وعقب ذلك تم اغلاق الصفحة كما افاد القائمون عليها، علما انه كان تم خلال العام 2019، حذف ثلاث صفحات اخرى لشبكة الحرية الاعلامية من قبل شركة فيسبوك، بدعوى انتهاك سياسة المحتوى.

(6-2) اصيب المصور الصحفي محمد زكي ابو غنية بعيار معدني في البطن أطلقه عليه احد جنود الاحتلال اثناء تغطيته اقتحاما ومواجهات في مدينة بيت لحم.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان محمد زكي محمد ابو غنية (47 عاما) يعمل مصورا مع وكالة رويترز، وهو من سكان بيت لحم، كان وعدد من الصحافيين توجهوا عند الساعة 7:30 من صباح يوم 6-2-2020 لتغطية اقتحام نفذه جيش الاحتلال لعدة مناطق (شمل محيط مصنع العرجا والمقاطعة وحديقة البط في بيت جالا)، وقد توجهوا بداية لتغطية الاقتحام في منطقة حديقة البط، وهناك لم يتعرض لهم الجنود ولكنهم (الجنود) حين اقتحموا احد المنازل حاولوا منع الصحافيين من تصوير ذلك لكن الصحافيين رفضوا الامتثال لاوامرهم وقالوا لهم بان المنطقة ليست عسكرية مغلقة كي يتم منعهم من التصوير، وبعد ان انتهى اقتحام تلك المنطقة غادروها. وعند الساعة العاشرة من صباح ذات اليوم توجه الصحافيون لتغطية اقتحام منطقة المقاطعة حيث اندلعت مواجهات هناك رشقت مجموعات من الشبان الفلسطينيين خلالها دوريات جيش الاحتلال بالحجارة فيما اطلق الجنود قنابل الصوت والغاز والرصاص المطاطي. وخلال تغطيتهم هذه الاحداث كان الصحفيون يقفون في منطقة وسطى بين الجنود وراشقي الحجارة الذين كانت تفصل بينهم مسافة 100 متر تقريبا (كانوا على مسافة نحو 50 متراً من كل جانب)، وكانوا يرتدون

زي الصحافة والخوذ على رؤوسهم. وخلال ذلك اطلق أحد الجنود رصاصة معدنية نحو مصور رويترز محمد أبو غنية، اصابته بصورة مباشرة في بطنه، وعلى الفور سارع طاقم يتبع الهلال الاحمر الفلسطيني كان في المنطقة بتقديم الاسعافات له ميدانيا.

الصحفي محمد يرى أن الجندي استهدفه بصورة متعمدة حيث انه كان يرتدي زيه الصحفي ومن الواضح للجنود ما الذي يقوم به.

(7-2) أصيب الصحافي طارق يوسف خالد سركجي (34 عام)، برصاصتين معدنيتين في الفخذ، أطلقهما جنود الاحتلال عليه بينما كان يغطي احداثا اندلعت في بلدة عزون الى شرق مدينة قلقيلية.
ووفقا لمتابعة باحث "مدى"، فان طارق يوسف خالد سركجي (34 عام)، يعمل مصورا مع وكالة Jmedia، وقناة الجزيرة مباشر، كان وصل عند حوالي الساعة 14:25 من عصر يوم الجمعة الموافق 2020/2/7، بلدة عزون شرق مدينة قلقيلية لتغطية احداث وقعت في البلدة عقب تشييع جثمان الرقيب اول في الشرطة الفلسطينية طارق بدوان الذي استشهد برصاص جنود الاحتلال، وكان سركجي يرتدي خوذة وسترة صحافة زرقاء مكتوب عليها (Press) ، وكان في البلدة عدد كبير من المتظاهرين، توجه العشرات منهم الى مدخل البلدة (عزون)، وبدأوا برشق جنود الاحتلال بالحجارة، فيما كان جنود الاحتلال يطلقون القنابل الغازية والصوتية والرصاص المعدني والحي بكثافة باتجاه المتظاهرين ما أسفر عن اصابة عدد منهم بالرصاص الحي. وعند حوالي الساعة 15:10 وبينما كان يتواجد وهو يغطي تلك الاحداث على مسافة نحو بعد مئة متر وعلى الزاوية الجانب الاخر من موقع المواجهات التي تجري في منطقة الدوار الأول في البلدة (يبعد نحو 200 متر من وسط البلدة)، وما ان حاول التقدم نحو موقع المواجهات وكان محيطه خال من المتظاهرين، أصيب برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط في فخذه الأيسر، وما لبث ان اصيب برصاصة معدنية ثانية في فخذه الأيسر ايضا، في مكان يبعد سنتيمترات عن مكان الإصابة الأولى، فادرك ان مستهدف من الجنود وتراجع الى الخلف عند بقية زملائه الذين يقفون على الدوار مباشرة خلف المتظاهرين، وبعد نحو ساعه من اصابته (عند الساعة 16:15 تقريبا) غادر طارق موقع المواجهات دون التوجه الى اسعاف الهلال الأحمر، وبعد أن وصل المنزل واخذ قسطا من الراحة بدأ طارق يشعر بآلام شديدة حيث كان موقع الاصابة محمرا بشدة، فتوجه الى مستشفى رفيديا عند الساعة السابعة والنصف مساء، وهناك تم تقديم العلاج اللازم له ووضعت له كمادات لتخفيف الالم، واوصاه الأطباء بالراحة لمدة ثلاثة ايام.
(10-2) استدعى جهاز الأمن الداخلي الصحفي لؤي ناهض الغول وأخضعه لتحقيق لعدة ساعات، ارتباطا بعمله في نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فإن لؤي ناهض محمد الغول (40 عاما)، وهو مدير نقابة الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة، كان تلقى عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاحد 2020/2/9 بمنزله الكائن في مخيم الشاطئ بلاغا من جهاز الامن الداخلي، استلمه شقيقه صالح الغول، ينص (البلاغ) على ضرورة مراجعة الأمن الداخلي عند الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين 2020/2/10 واحضار هاتفه المحمول وهويته الشخصية، دون إيضاح الأسباب في البلاغ. وقد توجه الصحفي الغول إلى مقر الأمن الداخلي بغزة في الموعد المذكور وسلم نفسه، وهناك استقبله شرطي وأخذ منه بطاقة الهوية الشخصية وهاتفه المحمول والنقود التي كانت معه، وسجل بياناته كاملة وبعد حوالي عشرة دقائق، أدخله إلى مكان يدعى "الباص" وهو عبارة عن مكان

لاحتجاز الأفراد، وهناك مكث محتجزا حوالي ساعة ونصف، وكان يتواجد في ذات المكان (الباص) أربعة أشخاص آخرين. وعند حوالي الساعة 10:30 صباحا جاء شرطي واقتاده الى غرفة للتحقيق، كان يتواجد فيها ضابط يرتدي ملابس مدنية، وبدأ باستجوابه حول عمله الصحفي والمكتب الحركي المركزي للصحفيين وعمل نقابة الصحافيين في غزة وانتمائه السياسي، وكان الضابط يسجل الأجوبة، وقد استمرت هذه المقابلة نحو ساعة، نقله الشرطي بعدها إلى غرفة اخرى مكث فيها حوالي 40 دقيقة. وعند حوالي الساعة 12:10 أعاده الشرطي الى نفس الضابط الذي اعاد استجوابه حول عمل المكتب الحركي المركزي للصحفيين، ومع من يتواصلون في حال إقامة فعالية معينة وأبرز له الضابط صورا للعاملين في المكتب الحركي (عددهم حوالي 11 شخصا) وسأله عن كل واحد منهم وعمله، واستمرت هذه المقابلة حوالي ساعة، ومن ثم اعيد الى "الباص" مرة اخرى لاحتجازه هناك وبعد نحو ثلث ساعة اعيد نقله الى غرفة احتجاز مكث فيها حتى قرابة الساعة 2:30 من عصر ذات اليوم حيث أخلى سبيله بعد ان اعيدت له بطاقة الهوية والهاتف والامانات الاخرى.

(10-2) احتجز جنود الاحتلال طالب الصحافة في جامعة خضوري ايهاب العلامة لعدة ساعات وحذفوا مادة صورها حول اغلاق الجنود مدخل مخيم العروب بالضفة ومنعهم الاهالي من الدخول او الخروج من المخيم. ووفقاً لتحقيقات باحث (مدى)، فإن الطالب بكلية الصحافة والاعلام في جامعة خضوري، فرع العروب، ايهاب عيسى محمود العلامي (22 عاماً)، من سكان بلدة بيت امر، شمالي مدينة الخليل. كان عائداً الى منزله نحو الساعة 11:00 من صباح يوم الاثنين الموافق: 2020/2/10، بعد انتهاء دوامه في الكلية، وحين وصل الى البوابة الرئيسية لمدخل الكلية، المرتبط بالطريق الاستيطاني الالتفافي (60)، مقابل المدخل الغربي لمخيم العروب شمالي مدينة الخليل. شاهد العلامة اثنين من الجنود الاسرائيليين يقفان على مدخل المخيم المذكور الذي كان مغلقاً ببوابة حديدية، ويمنعون المواطنين من الدخول او الخروج من والى المخيم. تقدم العلامة لمشاهدة ما يجري، واثناء ذلك شاهد الجنود يمنعون امرأة مسنة من المرور عبر الفتحة بجانب البوابة. اتصل العلامي بعدد من اصدقائه الصحافيين وأبلغهم بالحضور الى مخيم العروب لتصوير ما يجري، وقام هو بفتح هاتفه وبدأ بتصوير مضايقات الجنود للسكان، واثناء تصويره ما يجري، صرخ عليه احد الجنود وتقدم نحوه وابلغه بوقف التصوير، فسأله العلامة عن السبب لكن الجندي رفض الحديث معه، واخذ الهاتف منه وأمره باللحاق به الى مدخل المخيم الذي يبعد نحو 20م عن مدخل الكلية. وعندما وصل العلامة بالقرب من الجنود طلب منه الجندي الجلوس على الارض. بعد نحو نصف ساعة بدأ العلامي يشعر بألم في ظهره حيث يعاني من الم في فقرات العمود الفقري، فطلب من الجندي ان يقف، لكن الجندي رفض ذلك، وبعد دقيقتين سمح له الجندي بالوقوف لأقل من دقيقة ومن ثم طلب منه الجلوس مجددا على الارض. اثناء ذلك كان العلامة يسمع حديث الجنود باللغة العبرية التي يعرفها، حيث قال أحدهم للأخر "أطلق سراحه لماذا تحتجزه؟" فأجابه الجندي الاخر "خلينا نتسلى". بعد ذلك وصل الى المكان مصور الوكالة الاوروبية عبد الحفيظ الهشلمون، وقال للجنود بان العلامة صحفي وسألهم عن سبب احتجازه، لكن الجنود رفضوا الرد عليه. نحو الساعة 1:00 عصراً، وصل والد ووالدة العلامة الى المكان بعد مشاهدتهم صور نجلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحدث والده مع الجنود بالعبرية وقال لهم: "لماذا لا تأخذونه الى مركز التوقيف اذا اردتم اعتقاله، او اخلوا سبيله" فرد عليه جندي بالقول "سوف ارسله الى ربكم"، وطلب من الابوين الابتعاد. بعد ذلك بوقت قليل وصلت سيارة عسكرية الى

الحاجز، قام الجندي بتسليم هاتف العلامة لاحد الجنود بداخلها، ونحو الساعة 2:00 مساءً، طلب الجندي من العلامة مغادرة المكان، وسلمه هاتفه، حيث تبين للعلامة بعد مغادرته ان الجنود فتحوا هاتفه وقاموا بمسح كل المواد التي تخص الجنود عنه كما وحذفوا التصوير الخاص بمدخل المخيم.

(11-2) اصيب خمسة صحافيين بحالات اختناق شديدة وبالرصاص المطاطي خلال تغطيتهم تظاهرة نظمت عند مدخل مدينة البيرة.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد انطلقت عند حوالي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء 11 شباط 2020 مسيرة من وسط مدينة رام الله شارك فيها نحو 200 شخص، تنديدا بـ "صفقة القرن"، واتجهت نحو ما يسمى حاجز بيت ايل العسكري الاسرائيلي المقام على مدخل مدينة البيرة الذي يبعد عن مركز رام الله نحو 4 كيلومترات. وحين اقترب المتظاهرون من دوار "السيتي ان" الذي يبعد عن الحاجز نحو 300-400 متر، وكانت عدد من الصحافيين/ات يرافقون المسيرة لتغطيتها فيما وصل عدد اخر من الصحافيين المكان في وقت لاحق. فور وصول المسيرة دوار "السيتي ان" باشرت عدة دوريات اسرائيلية كانت قرب الحاجز العسكري بإطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي صوب المتظاهرين، ما أدى إلى إصابة 2 منهم بالرصاص المطاطي، و8 بالاختناق، فيما باشر بعض الشبان برشق الحجارة نحو دوريات الجيش التي واصلت لاحقا اطلاق قنابل الغاز والرصاص المطاطي صوب المتظاهرين والصحافيين. عند حوالي الساعة الثانية والنصف وبينما كانت الصحافية فاتن عارف عبد الله علوان (38 عاما)، مراسلة فضائية "الحرة" التلفزيونية، تقدم رسالة تلفزيونية مباشرة من الميدان للقناة، تقدمت عدة دوريات اسرائيلية من الحاجز نحو المتظاهرين وأطلقت وابلاً من قنابل الغاز المسيل للدموع، وقد سقطت بأكثر من قنبلة غاز تسقط بجوارها، ما ادى لإصابتها ومصورها نضال محمد رمضان حسان (32 عاما) بحالة اختناق شديدة، حيث اوقفت البث وتحركت مسرعة نحو سيارة اسعاف تابعة للهلال الأحمر كانت متوقفة على مسافة نحو 50 مترا منها، ودخلتها حيث قدمت لها الاسعافات اللازمة. وفي وبعد وقت قصير، وعند حوالي الساعة الثالثة والربع، وبينما كان مراسل قناة "رؤيا" الاردنية حافظ محمود أبو صبرا (32 عاما) يتواجد بجوار تجمع الصحافيين وينقل للقناة في بث مباشر تطورات الاحداث في المكان وفي الضفة عموما، برفقة زميله المصور وسام عبد ربه، بدأت دوريات الاحتلال بإطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع صوب المتظاهرين البعيدين نسبيا عن مكان وقوفه والصحافيين، ولكنه شاهد فجأة احد الجيبات العسكرية يوجه مقدمته نحوه ويباشر بإطلاق القنابل بشكل عشوائي، حيث اصابت احدى قنابل الغاز قدم الصحفي ابو صبرا بعد ان ارتطمت بالأرض، فيما تسببت عدة قنابل اخرى سقطت بجواره بإصابته بحالة اختناق شديدة، ما دفعه للصراخ وطلب المساعدة من زملائه حيث شعر بدوار شديد والقى الميكرفون، وما لبث ان فقد الوعي ولم يفق من غيبوبته الا وهو على نقالة وحوله عدد من متطوعي الهلال الاحمر يجرون له الاسعافات، وقد لازمه صداع بعد ذلك لعدة ساعات اعقبت اسعافه. وفي الاثناء كان محمد جرير حمدان (30 عاما) وهو مصور يعمل في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وصل حوالي الساعة الثالثة عصراً مدخل مدينة البيرة لتغطية هذه الاحداث، وكان يرتدي الدرع الخاص بالصحفيين، ولكنه وبعد نحو 10 دقائق من وصوله المكان ومباشرته تصوير الاحداث،

اصيب بعيار مطاطي في الكتف الأيسر اطلقه نحوه احد جنود الاحتلال، وعلى الفور نقله مسعفون متطوعون كانوا هناك الى سيارة الإسعاف وقدموا له الاسعافات اللازمة، وعاد لاحقا لمواصلة تغطية الاحداث ولم يتوجه للمستشفى ولكنه خلال ساعات الليل شعر بآلام شديدة نتيجة الاصابة فتوجه الى مجمع فلسطين الطبي وقام بتصوير مكان الإصابة، وطمأنه الأطباء في المستشفى، وصرفوا له مسكنا للألم وغادر المشفى. هذا واصيب ايضا مصور فضائية فلسطين احمد مناصرة بحالة اختناق طفيفة اثناء تغطيته هذه الاحداث.

(16-2) منعت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي طاقم تلفزيون فلسطين من الوصول الى قرية دير نظام لتغطية فعالية نظمت هناك.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان طاقم تلفزيون فلسطين الذي ضم المراسلة الصحافية حنين الحلو (29 عاما)، والمصور محمد راضي (35 عاما)، توجه يوم 2020/2/16 إلى قرية دير نظام بمحافظة رام الله عبر الشارع القريب من مستوطنة "حلميش"، المقام عليه حاجز عسكري للجيش الاسرائيلي وذلك، بسبب إغلاق قوات الاحتلال مدخلي القرية، علما أن الحاجز المذكور كان يسمح للمركبات بالمرور. وصل الطاقم الحاجز حوالي الساعة 11:30 وحين شاهد الجنود انهما صحافيان، وطلبوا منهما اظهار بطاقتيهما الصحافيتين، وصادروا مفتاح المركبة، واخبروهما بانه من غير المسموح لهما بالمرور، واحتجزوهما لأكثر من ساعة. وخلال احتجازهم عمل جنود الاحتلال على استفزاز الصحافية حنين وزميلها محمد، من خلال تشغيل جهاز الإنذار في المركبة أكثر من مرة، عبر الضغط على مفتاح المركبة الذي كانوا صادروه منهما، ومن خلال اطلاق شتائم بحق الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والضرب على مقدمة المركبة، فيما هدد احد الجنود المصور محمد راضي في حال ظهوره في تلك المنطقة "إذا رأيناك في المنطقة راح نكسرك" بدعوى انه يقوم بتصوير الجنود، فيما حاول احد المستوطنين الاقتراب من مركبة الصحفيين المحتجزين لكن الجنود ابعدوه عنها. وخلال احتجازهما صادر الجنود هاتف الصحافية حنين الحلو لنحو 15 دقيقة حين شاهدوها تتصل بإدارة التلفزيون لإبلاغهم بما حدث زاعمين انهم ظنوا بانها كانت تحاول تصوير الجنود. وبعد نحو ساعة من احتجازهم وأثر تدخل الارتباط الفلسطيني أخلى سبيلهما.

(19-2) احتجزت قوة من جيش الاحتلال طاقم قناة "الجزيرة مباشر" ومنعتهم من التغطية، اثناء قيام الطاقم ببث مباشر لصالح القناة حول الاستيطان واعتداءات المستوطنين في بلدة ترمسعيا بالضفة الغربية.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد وصل الصحفي علاء الريماوي (41 عاما)، والمصور محمد شكري عوض (32 عاما) بلدة ترمسعيا عند حوالي الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم 2020/2/19، وذلك لتنفيذ بث مباشر لصالح قناة "الجزيرة مباشر" مع مواطنة من ترمسعيا تملك اراض في المنطقة الشرقية من البلدة المهددة مساحات من اراضيها بالمصادرة والاستيطان من قبل سلطات الاحتلال. وبعد نحو 25 دقيقة من بدء البث المباشر لقناة الجزيرة، وصلت ثلاث دوريات عسكرية إسرائيلية المكان وكان برفقة الجنود عناصر من المخابرات الإسرائيلية، طلبوا منهم فور وصولهم بطاقاتهم الشخصية وبطاقات الصحافة، واحتجزوا

معداتهم وهواتفهم الخاصة، واحتجزوهم تحت المطر واستجوبوهم حول سبب تواجدهم في المكان والى اي جهة يعملون، ومكثوا محتجزين نحو ساعة في الاجواء الباردة والماطرة ومن ثم أخلوا سبيلهم وامروهم بمغادرة المكان.

(20-2) استدعى جهاز الامن الوقائي المصور الصحفي نضال النتشة وحقق معه حول عمله الصحفي.

ووفقا لمتابعات باحث "مدى" ففي حوالي الساعة 10:00 صباحاً، من يوم الخميس الموافق: 2020/2/20، علم المصور الصحفي لفضائية "فرانس 24"، نضال محمود عبد الحفيظ اشمر (32 عاماً)، وهو من سكان مدينة الخليل، علم من قريب له، عبر اتصال هاتفي، بان قوة من جهاز الامن الوقائي الفلسطيني وصلت الى منزله، وقامت بتسليم طلب استدعاء خطي لعائلته، من اجل ان يمثل (المصور نضال) في مقرهم الكائن بمدينة الخليل، يوم الاحد الموافق 2/22 الساعة: 10:00 صباحاً. وعليه فقد توجه المصور نضال في الموعد المذكور الى مقر جهاز الامن الوقائي بالخليل، وعند وصوله اخذوا بطاقته الشخصية وأُدخل الى غرفة احتجاز، تواجد بداخلها عدد من الاشخاص المطلوبين للمقابلة. انتظر المصور نضال حتى الساعة 12:00 ظهراً، نقله أحد الحراس الى غرفة كان فيها محقق واحد. بدأ المحقق بحديثه مع الصحفي نضال، عن طبيعة عمله، والجهات الاعلامية التي يعمل معها مصوراً، وكيف يتلقى راتبه، وعن الاشخاص العاملين معه في نفس الوظيفة، وكيفية التواصل مع العاملين في الفضائيات التي يعمل لصالحها، وعن قيمة راتبه وطريقه استلامه له، والايميلات التي يستخدمها في ارسال المواد المصورة. فرد الصحفي نضال بانه يعمل مع جهات معروفة لدى الجميع، وان بإمكان جهاز الامن الوقائي ان يأخذ باقي الاستفسارات من النيابة ان اراد ذلك. فهم من يحق له التحقيق معه بخصوص ذلك. بعدها سأل المحقق نضال عن منشور له على صفحته على "فيسبوك"، يخص اعتقال ابن شقيقه معتصم من قبل امن الجهاز قبل نحو اربعة اشهر، مدعيا ان الصحفي ركز في كتابته على كلمة (اختطاف)، وانها لا تليق بعمله كصحفي محايد، فرد الصحفي نضال بان ما قام بكتابته يصف ما حصل بالدقة وان ما جرى لم يكن اعتقالا. استمرت الجلسة نحو 15 دقيقة. بعدها اعيد الصحفي الى غرفة الانتظار المذكورة وهي عبارة عن غرفة صغيرة بالنسبة لعدد الاشخاص الذين ينتظرون المقابلات والذين فاق عددهم عن 20 شخص. مكث الصحفي نضال حتى الساعة 2:15 عصراً، بعدها اقتيد مجددا الى غرفة تحقيق كان فيها محقق اخر، سأله نفس الاسئلة التي دارت في جلسة التحقيق الاولي، ولكن المحقق ركز في حديثه عن طبيعة عمل التقارير الصحفية، وكيفية تلقيه راتبه، وكيفية تواصله مع الجهات الاعلامية التي يعمل معها. وخلال الحديث ابلغ المحقق الصحفي نضال بان هاتفه مراقب، فرد عليه نضال بان "هذا ليس من حق الامن الوقائي ان يراقب هاتفي"، وانه في حال استطاع ان يتأكد من تلك المعلومة فأنه سوف يتوجه للقضاء. استمرت الجلسة نحو 30 دقيقة، وقبل مغادرة الصحفي غرفة التحقيق، سأله المحقق عن اغراض له موجود لدى الجهاز وقت اعتقاله السابق لديهم قبل نحو 3 سنوات، وهي عبارة عن جهاز حاسوب محمول، هاردسك عدد4، هاتف محمول عدد2، وحاضنة خارجية عدد8. رد المحقق عليه بانه سيتصل به الأسبوع القادم من اجلها. وغادر الصحفي نضال مقر امن الجهاز نحو الساعة 3:15 عصراً.

(20-2) احتجزت قوة من جيش الاحتلال المصور الصحفي الحر محمود معطان اثناء عودته الى بلدته ليلا نحو خمس ساعات وحققت معه.

ووفقا لمتابعة باحث مدى فان محمود محمد معطان (34 عاما)، يعمل مصورا صحافيا حرا، كان عند الحادية عشرة والنصف من مساء يوم الخميس 2020/2/20 عائدا الى قرية برقة جنوب شرق مدينة رام الله حيث يقيم، وحين وصل جسر دير دبوان، كانت هناك ثلاث دوريات عسكرية إسرائيلية، اوقفته وطلب الجنود منه ابراز بطاقته الشخصية (الهوية)، وانزلوه من السيارة وقاموا بتفتيشها بصورة دقيقة، وبعد نحو ربع ساعة قيد الجنود يديه وعصبوا عينيه ونقلوه الى احدى المركبات العسكرية وهناك احتجزوه نحو خمس ساعات واخضعوه خلال ذلك للتحقيق.

وكان جيش الاحتلال اعتقل المصور معطان بتاريخ 2019/4/17 لمدة 11 يوما في سجن عسقلان، وخلال عملية اعتقاله صادر جنود الاحتلال أجهزة حاسوب ومبلغ 11 ألف شيقل من منزله في حينها ولم يستطيع إعادتها.

(21-2) أصيب الصحافي محمد محمود عناية (28 عام)، بتمزقات ورضوض في قدميه جراء قيام جرافة تابعة لجنود الاحتلال بدفع صخور كبيرة تجاه المتظاهرين والصحافيين خلال تظاهرة في بلدة كفر قدوم بمحافظة قلقيلية.
ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان محمد محمود عناية (28 عاما)، يعمل مصورا مع تلفزيون فلسطين، وصل عند حوالي الساعة 11:40 دقيقة من ظهر يوم الجمعة 2020/2/21 بلدة كفر قدوم لتغطية المسيرة الاسبوعية التي تنظم كل يوم جمعة منذ عدة سنوات ضد اغلاق مدخل القرية والاستيطان، وكان يرتدي خوذة واقية وسترة صحافة زرقاء مكتوب عليها (Press)، وكان هناك عدد كبير من المتظاهرين. وعلى الفور باشر محمد عناية تصوير ما يحدث بين الشبان وجنود الاحتلال، حيث خرج عشرات المواطنين في المسيرة الشعبية وصولا الى الشارع المغلق عند مدخل البلدة (الشارع المطل على مستوطنة قدوميم المقامة على اراضي كفر قدوم)، وهناك هاجم جنود الاحتلال المتظاهرين بالقنابل الغاز والصوت وبالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط بشكل كثيف وعشوائي ما أسفر عن اصابة عدد من المتظاهرين، في تلك الاثناء حيث كانت الساعة بلغت الثانية عشرة والنصف تقريبا، تراجع المتظاهرون اثر قمعهم من قبل الجيش عشرات الأمتار الى الخلف، وكان المصور محمد عناية وعدد من الصحافيين على مقربة منهم، ولكن وبعد نحو 40 دقيقة (حوالي الساعة الواحدة وعشر دقائق)، وبينما كان على مسافة نحو 100 متر من مسجد عمر بن الخطاب الذي تخرج المسيرة منه عادة، اقتحمت جرافة عسكرية اسرائيلية المكان وهاجمت المتظاهرين وهي تسير بسرعة عالية وتدفع امامها صخورة ضخمة نحو المتظاهرين، وقد كان المصور محمد يقف على مسافة امتار منهم ويصور ما يجري، فوجيء باقتحام الجرافة وبأحد الصخور تصدمه حيث سقط ارضا وتحطمت الكاميرا وحامل الكاميرا كليا، فيما سارع بعض الشبان المتواجدين لإبعاده ونقله الى سيارة اسعاف كانت تقف على مقربة منهم، حيث تبين انه اصيب في قدميه، وتم على الفور نقله الى مستشفى درويش نزال بمدينة قلقيلية وهناك اجريت له صور اشعة، ومكث في المستشفى حتى يوم الأحد 2020/2/23 للتأكد من عدم حدوث مضاعفات، وقد اجريت له صورة طبقية بينت انه اصيب بتمزقات شديدة في كلا قدميه، وابلغه الاطباء بتجنب المشي لمدى اسبوع حيث لم يكن يقوى على الوقوف من الالم.
(25-2) اصيب ما لا يقل عن خمسة صحافيين بحالات اختناق وبقنابل غاز تعمد جنود الاحتلال اطلاقها عليهم اثناء تغطيتهم مسيرة سلمية ضد الاستيطان شرق طوباس في الاغوار الشمالية بالضفة الغربية.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان هيئة مقاومة الجدار والاستيطان كانت دعت لمسيرة تضامن ودعم لأهالي الاغوار الشمالية ضد الاستيطان، حيث توجهت يوم 2020/2/25 عدة حافلات في مسيرة سلمية الى تلك المنطقة الواقعة شرق طوباس. حوالي الساعة الثانية عشرة ظهرا وصلت المسيرة حاجز تياسير العسكري الاسرائيلي المقام شرق طوباس، حيث أغلق جيش الاحتلال الطريق أمام المتظاهرين بالقرب من الحاجز وقمع المسيرة عبر إطلاق وابل من الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع نحو المشاركين في المسيرة، التي كان يرافقها عدد من الصحافيين/ات. وتعمد جنود الاحتلال اطلاق قنابل الغاز نحو الطواقم الاعلامية اثناء تغطيتهم قمع الجيش للمسيرة السلمية، وهو ما بدا صارخا حين اقترب ضابط اسرائيلي من معتصم سمير حمدي سققف الحيط (31 عاماً) الذي يعمل مصورا لقناة الاخبارية السورية أثناء تغطيته وتصوير الفعالية، وهو متواجد على مسافة عدة امتار من تجمع المتظاهرين، ودون سابق انذار قام الضابط الاسرائيلي برش رذاذ الفلفل الحار والخانق من انبوب بشكل مباشر ومتعمد على وجه المصور معتصم، ما أدى لإصابته بحالة اختناق شديدة، حيث سارع زملاؤه لنقله الى سيارة اسعاف، علما انه تم توثيق هذا الاعتداء بمقطع فيديو مصور. كما واصيب مصور قناة "الغد" حازم عماد حسني ناصر (30 عاماً)، بقنبلة غاز في الفخذ الايمن، بينما كان يصور مقابلة كان زميله مراسل القناة خالد صالح محمود بدير (31 عاما) يجريها مع أحد المتظاهرين حيث أطلق جنود الاحتلال عدة قنابل غاز نحوهم، اصابت احداها المصور حازم في الفخذ الايمن بصورة مباشرة، ما استدعى نقله الى المستشفى التركي في طوباس للعلاج، بينما اصيب زميله بدير بحالة اختناق شديدة وقدمت له اسعافات ميدانية من قبل طواقم تابعة للهلال الاحمر الفلسطيني كانت في المكان. وفي ظروف مماثلة وبينما كان مصور تلفزيون فلسطين، لؤي عبد الحفيظ عارف السمحان(40 عاماً)، وزميله أمير شاهين يعدان تقريرا حول المسيرة في ذات المكان، اطلق جنود الاحتلال عدة قنابل غاز نحوهما، ما ادى لإصابة لؤي بحالة اختناق شديدة وضيق تنفس وسقوطه ارضا حيث قدمت له اسعافات ميدانية ونقل الى المستشفى التركي للعلاج.

(25-2) اعتقل جهاز الامن الوقائي مراسل وكالة "سند" الاخبارية محمد انور منى، واحتجزه نحو 20 ساعة واعاد استدعاءه أكثر من مرة بعد ان اخلى سبيله.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان محمد أنور فتحي منى (38 عاماً)، ويعمل مراسلاً لوكالة "سند" للأنباء، تلقى عند حوالي الثانية عشرة من منتصف ليلة 2020/2/25 مكالمة على هاتف منزله الكائن في زواتا بنابلس، لكن المتصل وما لبث ان سأله عن اسمه حتى اغلق الهاتف. وبعد نحو 15 دقيقة تلقى اتصالا اخر، وطلب منه المتصل الذي قال له "نحن الامن الوقائي" بان يفتح لهم باب المنزل، ففعل على الفور، حيث شاهد ضابطا بزي عسكري قدم له الضابط ورقة قاله له انها عبارة عن "اذن من النيابة بتفتيش المنزل" وابلغه بان هناك امرا باعتقاله وطلب منه احضار هويته وهاتفه النقال. صادر الضابط جهاز الحاسوب والهاتف النقال وبطاقة هوية الصحفي منى، فيما قام اخرون من عناصر الجهاز خلال نحو 20 دقيقة بتفتيش المنزل باستثناء غرفة الاطفال، كما وتم تفتيش جهاز الحاسوب الخاص بزوجته (وهي معلمة تستخدمه لغايات التعليم)، واعتقلوا الصحفي منى ونقلوه الى سجن جنيد بنابلس، وقد وصل هناك حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وعُرض على الخدمات الطبية حيث تم فحصه

طبياً، وبعد ذلك نقل الى مقر الأمن الوقائي في نابلس، وهناك وقع على ورقة تحتوي ما تمت مصادرته من منزله، وهي جهاز حاسوب وجهازي هاتف وكاميرا فيديو (سوني)، ونقلوه الى زنزانة بقي فيها حتى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي، ولم يُسمح له بأن يخرج لقضاء حاجته، حيث لم يجب احد على نداءاته بخصوص ذلك. عند الساعة العاشرة صباح تم استجوابه من شخص يدعى جهاد بني عودة (مستشار قانوني) سأله عن سبب اعتقاله دون ان يوضح له شيئا، واعيد الى الزنزانة. عند حوالي الساعة الخامسة من مساء ذات اليوم استدعاه ضابط كان بزي مدني، وأخذ منه افادة حول اسمه واسماء أولاده وأعمارهم واسم زوجته وعملها طبيعة عمله مع الوكالة، وكم يتقاضى منهم راتباً، وعن توجه الوكالة، واسماء أشقائه وشقيقاته وعملهم، وعن اعتقاله من قبل الاحتلال الاسرائيلي وسبب ذلك، وعن اعتقالات السلطة الفلسطينية له وسببها. وبعد نحو ثلاث ساعات (حوالي الثامنة مساء) أعادوا استدعاءه وسلموه بلاغا لمقابلة جهاز الامن الوقائي عند العاشرة من صباح يوم الخميس 2020/2/27 وأخلوا سبيله بعد اعتقال استمر نحو 20 ساعة. وفي الموعد المذكور (الخميس 2020/2/27) توجه الصحفي محمد منى الى مقر جهاز الامن الوقائي في نابلس وهناك تم احتجازه حتى الساعة الخامسة والنصف مساءً دون ان يقابله أحد، ومن ثم اعطي موعدا جديدا للمقابلة في يوم الاحد 2020/3/1 الساعة العاشرة بعد ان احتجزوا بطاقة هويته الشخصية.

(25-2) احتجزت قوة من جيش الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين ومنعته من الوصول الى قرية دير نظام حيث كان بصدد تسجيل حلقة من برنامج "ملف اليوم" بدعوى ان تلفزيون فلسطين يحرض في برامجه ضد الاحتلال الاسرائيلي.
ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان طاقما كبيرا من تلفزيون فلسطين ضم 13 موظفاً هم: مقدم برنامج "ملف اليوم" الصحفي سلام الديك، والمخرج صهيب فؤاد، والمعد أسيد صبيح، ومهندسي البث اياد هديب وهشام مغنم، والمصورون عدي حريبات ومحمد العاروري واحمد حبيبة، ومهندس الاضاءة احمد الناشف، ومهندس الصوت معتز شحادة، وموظفي الحركة محمد رواشدة ومحمد رضوان، وصلوا عند حوالي الواحد من ظهر يوم 2020/2/25 مدخل قرية دير نظام مستقلين ثلاث مركبات، لتصوير حلقة من البرنامج مع اهالي القرية، وحين وصلوا مدخل القرية عند مستوطنة حلميش، اوقفهم جنود الاحتلال الذين يقيمون حاجزا عسكريا في المكان، واحتجزوهم وصادروا بطاقاتهم الشخصية وصوروها . وبعد نحو 40 دقيقة من احتجازهم تحدث أحمد الناشف لواحد من الضابط وسأله عن سبب احتجازهم، فأخبره الضابط بأن طواقم تلفزيون فلسطين تقوم من خلال تقاريرها بـ "التحريض ضد الجيش الاسرائيلي" وعرض عليه من خلال هاتف محمول بحوزته بعض الصور والتقارير التي بثتها شاشة التلفزيون مدعيا انها "تحريض ضد الجنود الاسرائيليين"، فيما اوضح افراد الطاقم للضابط بأنهم يغطون ممارسات الجيش الاسرائيلي كجزء من تغطيتهم الصحافية، وانه من حقهم التحرك بحرية والقيام بعملهم المهني كما يجب. وبعد مرور أكثر من ساعتين على احتجازهم
حريبات قال بأنهم اخبروا الضابط بعد ان استمر احتجازهم لأكثر من ساعتين بأنهم لن يقوموا بالتصوير، فقام الضابط بتصوير جميع أفراد الطاقم واخبرهم بأنه سيوزع صورهم على مختلف الحواجز العسكرية ونقاط تواجد الجيش في محيط القرية لمنعهم من دخولها، وبناء على ذلك اطلق الجيش سراح افراد الطاقم شريطة أن يعودوا الى مدينة رام الله التي جاؤا منها ولا يكملوا تصويرهم، لكن ادارة التلفزيون أصرت على تصوير الحلقة وتم تصوير الحلقة من منطقة في قرية النبي صالح المجاورة تطل على قرية دير نظام، ولكن وبدلًا من اجراء مقابلات مع اهالي قرية دير نظام كما كان مقررا، تم الاكتفاء باستضافة رئيس المجلس القروي الذي تمكن من الوصول الى مكان التصوير في قرية النبي صالح.

(26-2) اعتقلت شرطة الاحتلال الصحفي مجاهد مفلح من على حاجز عسكري على طريق رام الله نابلس بينما كان برفقة زوجته وطفليه.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان جنود الاحتلال المتمركزين على حاجز زعترة المقام على طريق رام الله- نابلس، اوقفوا عند حوالي الخامس من مساء يوم 2020/2/26 مجاهد محمد بني مفلح (30 عاما) الذي يعمل محرراً في موقع" القدس" دوت كوم، وموقع "ألترا فلسطين" الاخباري، اثناء توجهه برفقة زوجته وطفليه الى بلدة بيتا، واعتقلوه وصادروا هاتفه وهاتف زوجته، ونقلوه الى مركز شرطة مستوطنة اريئيل، فيما بقيت زوجته وطفليه في السيارة بالمكان حتى حضر احد اقربائه (خاله اسلام الشرفا) وقاد السيارة واوصل زوجة مجاهد وطفليه الى منزل العائلة في بيتا. وعلم ان الصحفي مجاهد تواصل مع نادي الاسير الفلسطيني من مركز التحقيق في مستوطنة اريئيل وأخبرهم بأن شرطة الاحتلال تحقق معه بتهمة "التحريض من خلال صفحته عبر مواقع التواصل الاجتماعي". عرض الصحفي مجاهد مفلح يوم الاحد 2020/3/1 امام المحكمة العسكرية الاسرائيلية في سالم، وتم تمديد توقيفه وتأجيل المحكمة حتى يوم الخميس 2020/3/5.

(28-2) دهمت قوة من جهاز الامن الوقائي منزل عائلة الصحفي الحر ايمن قواريق ليلا بغية اعتقاله، لكنه لم يكن في منزله حينها، وابلغته بان يسلم نفسه للجهاز في اليوم التالي.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان مجموعة من عناصر الامن الوقائي وصلوا بعد منتصف ليلة 2020/2/28 منزل عائلة الصحفي الحر[2] أيمن فيصل محمود قواريق (33 عاما)، بغية اعتقاله لاعتقاله، لكنه كان في تلك الاثناء ببلدة حوارة المجاورة الاعتقال لتغطية اعتداء نفذه مستوطنون هناك، حيث وصله اتصال من أحد اشقائه بينما كان في بث مباشر لشبكة قدس الاخبارية دون ان يرد عليه وفصله اكثر من مرة، ولكن عند الساعة 12:05 ورده اتصال من رقم غير مسجل لديه فقطع البث المباشر ورد على المتصل الذي ابلغه بأنه ضابط في الامن الوقائي وانهم في منزل عائلته قدموا لاعتقاله، فاخبره قواريق بانه متواجد في حوارة ليغطي اعتداء للمستوطنين على السكان هناك. أخبر الامن الوقائي عائلة قواريق بضرورة ان يقوم ايمن بتسليم نفسه للجهاز وصادروا جهازي هاتف محمول وجهازي كمبيوتر من المنزل، وعندما طلب والد الصحفي ايمن ان يعطوه ورقة تثبت مصادرتهم للأجهزة، قاموا بكتابة ورقة بخط اليد لكنهم لم يعطوه اياها وبقيت بحوزتهم. الصحفي قواريق لم يتوجه في اليوم التالي لمقابلة جهاز الامن الوقائي في مقرهم بمدينة نابلس حتى يوم الاحد 2020/3/1، علما انه قام حين تم دهم منزل عائلته بنشر ما جرى عبر صفحته الشخصية.

(29-2) استدعت دائرة امن المؤسسات الصحفي في وكالة "وفا" لكنه لم يراجعها حيث تم لاحقا الغاء الاستدعاء بعد تدخل نقابة الصحافيين بهذا الخصوص.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد ابلغت ادارة وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية "وفا" يوم السبت 2020/2/29، الصحفي رامي سمارة الموظف لديها بأن دائرة أمن المؤسسات في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية تواصلت معها (مع ادارة وفا) يوم الخميس 2020/2/27 وابلغتها باستدعاء الصحفي سمارة لمقابلة يوم الاحد 2020/3/1. عند حوالي الساعة الثانية من ظهر السبت (2020/2/29) تواصلت نقابة الصحفيين الفلسطينيين مع الصحفي سمارة وابلغته بأنها قامت بالتواصل مع ادارة امن المؤسسات

[2] - يعمل كصحفي حر مع عدة مؤسسات منها شبكة قدس الاخبارية وموقع تيقن وموقع عرب 48 وغيرها.

وألغت استدعاءه. الصحفي رامي سمارة قال بأنه لا يعلم ما هو سبب استدعائه من ادارة امن المؤسسات، وان أحدا منها لم يتواصل معه لاطلاعه على الامر بعد ان قامت النقابة بإلغاء الاستدعاء.

آذار:

(3/1) أصيب المصور الصحفي محمد زهير سايح بعيار مطاطي أطلقه احد جنود الاحتلال عليه من عدة امتار بصورة مباشرة ومتعمدة اثناء تغطيته اقتحام مستوطنين وقوات الاحتلال جبل العرمة في بلدة بيتا جنوب شرق نابلس.

ووفقا لمتابعة باحثة مدى فان محمد زهير يوسف سايح (34 عاماً) من نابلس ويعمل مصورا لفضائية "النجاح" كان وصل قبل ظهر يوم الاحد 2020/3/1 منطقة جبل العرمة في بلدة بيتا لتغطية مواجهات اندلعت بين اهالي البلدة من جهة والمستوطنين الذي يسعون للاستيطان في تلك المنطقة وقوات الاحتلال التي كانت توفر الحماية لهم من جهة اخرى، وكان السايح يرتدي الزي الصحفي، وعند حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف وبينما كان وزميله مراسل فضائية النجاح، عثمان جمال عثمان الشعيبي (28 عاماً)، وهو مذيع ومعد برامج في الفضائية، يتواجدان على مسافة نحو 15 مترا من الجنود ونحو 150 مترا من المتظاهرين والمحتجين الفلسطينيين ويقدمان رسالة لفضائية النجاح حول الاحداث التي تدور في المكان في بث حي ومباشر، اقتربت احدى دوريات الجيش الاسرائيلي منهما بسرعة وبصورة مفاجئة، وحين اصبحت على مسافة نحو 4-5 متر منهما، صرخ أحد الجنود عليهما وشتمهما مطالبا اياهما بمغادرة المكان واطلق قنبلة غاز مسيل للدموع نحوهما، فركضا مبتعدين، ووقفا في مكان أبعد عن الجنود، وبعد ثوان فقط نظر اليهما أحد الجنود وصرخ بهما وهو يشتمهما مطالبا اياهما بالمغادرة مرة أخرى، فأشار له السايح بأنه سيبتعد ولكن الجندي رفع سلاحه على الفور وأطلق رصاصة مطاطية بشكل مباشر ومتعمد نحوه، أصابت المصور السايح في ساقه اليمنى (عند عظمة الساق)، وفور اصابته حاول السايح الابتعاد لكنه وقع ارضاً، وبقي (السايح) نحو خمس دقائق ممداً على الارض بانتظار الاسعاف لنقله، لكن احد جنود الاحتلال اطلق مجدداً قنبلتي غاز بشكل مباشر نحوهما ما ادى الى اصابة السايح وزميله عثمان بحالة اختناق شديدة، وبعد نحو خمس دقائق(حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً)، ابتعد الجنود عنهما لمسافة 200 متراً تقريبا، واستطاع الشبان من المتظاهرين الوصول اليهما ونقلهما الى سيارة اسعاف، نقلت السايح وزميله عثمان الشعيبي الى مستشفى النجاح بعد ان قدمت لهما اسعافات اولية في المكان. وفي المستشفى أجريت للمصور السايح صورة أشعة، وتم تقديم مسكنات والدواء اللازم له وغادر المستشفى بعد نحو ساعتين من مكوثه في المشفى.

(2-3) اقتحمت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة مقر إذاعة "صوت الوطن"، وذلك لتنفيذ أمر حبس ضد موظف يعمل فني صوت في الإذاعة.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فإن بهاء الدين فتحي إسماعيل الرزي (32 عاما)، يعمل فني صوت في إذاعة صوت الوطن بغزة، الكائن مقرها في برج داود الطابق الـ 14 وصل إلى مكان عمله عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين 2020/3/2 الى الاذاعة لمتابعة عمله، وعند حوالي الساعة 2:45 من عصر ذات اليوم اقتحم أربعة أفراد من جهاز الأمن الداخلي في غزة (كانوا يرتدون الزي الرسمي ويحملون معهم هراوات) مقر الإذاعة دون ان يوضحوا في بادئ الامر سبب مجيئهم، وكانت تتواجد مع

الرزي في مقر الاذاعة زميلته ريم السكني. عند دخول أفراد الأمن مقر الاذاعة الأربعة سألوا الرزي عن زميله فايق كحيل الذي "عليه أمر حبس"، فاخبرهم بأنه غير متواجد في الاذاعة وانه كان في الصباح موجود في الإذاعة وغادرها الى بيته، لكنهم لم يصدقوا ذلك، ودون ان يبرزوا اي وثيقة رسمية أو بلاغ بتفتيش الإذاعة، اقتحموا كامل لمقر الإذاعة، واخذوه بالقوة جوال بهاء الرزي وأخرجوا منه رقم زميله فايق (المطلوب بامر حبس)، وقبل مغادرتهم ابلغوه بأنهم جاءوا بأمر من النيابة العامة لوجود أمر حبس على زميله فايق، علما ان عملية الاقتحام استغرقت نحو نصف ساعة ومن ثم غادروه.

(2-3) اعتقل جهاز الامن الوقائي الصحفي ايمن قواريق من عورتا لثلاثة ايام، حقق معه خلالها حول منشورات له على مواقع التواصل الاجتماعي، علما ان قوة من الامن الوقائي كانت دهمت منزل قواريق يوم 2020/2/28 ليلا لاعتقاله لكنه لم يكن في منزله في حينها وابلغته بتسليم نفسه في اليوم التالي لكنه لم يفعل حتى تم اعتقاله بعد ذلك بايام من بلدة بيتا.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان أيمن فيصل قواريق، وهو مدرس ويعمل كصحفي حر مع شبكة قدس الاخبارية وموقع عرب 48، وبينما كان عند الساعة الحادية عشرة والنصف من ظهر يوم الاثنين 2020/3/2 متواجدا في بلدة بيتا، تقدم منه شخص بزي مدني وطلب منه التوقف، وأمره بمرافقته فيما اقتربت سيارة مدنية لونها ازرق منهما على الفور، وكان بداخلها شخصان بالإضافة الى السائق، ودفعه نحوها، وانطلقوا به في السيارة، وبعد نحو 50 مترا، توقفت السيارة بجانب سيارة أخرى ونقل الصحفي قواريق اليها. بداخل السيارة تم تقييد يديه الى الامام ونقل من هناك الى مقر الامن الوقائي بمدينة نابلس، حيث أدخل الى مكتب تم فيه فك قيوده واستلام اماناته الشخصية، وبعد ذلك بدقيقتين بدأ ضباط (طويل القامة اسمر البشرة) بضربه بشكل عنيف على كتفيه وصدره ورأسه، فيما شارك عناصر اخرون بضربه ايضا، كما وحاول الضابط المذكور خنقه عبر الضغط بيديه بشكل شديد على حنجرته، وقد استمر ضربه لعدة دقائق، تم بعدها "سحله" بالقوة بين ممرات المكاتب والدوس على جسده بينما هو ملقى على الارض ويصرخ، فيما قام الشخص الذي التقاه بداية في بلدة بيتا لحظة اعتقاله بالجلوس فوقه ليتيح لزملائه تقييد يديه بشكل مشدود ومؤلم، ومن ثم قام احد الضباط بدفعه وصولًا الى الطابق الارضي، وهناك اجلسوه على كرسي ومن ثم قيدوا يديه للخلف ونقلوه الى سجن الجنيد. فور وصوله سجن جنيد نقل الى العيادة الطبية ومن ثم الى زنزانة صغيرة (متر/متر)، وبعد دقائق نقل الى زنزانة اخرى باردة ولا يوجد فيها اي فراش او غطاء بل أسرة حديد فقط، بقي فيها حتى ساعات المساء حيث اخضع خلال ذلك لـ 3 جلسات تحقيق، من قبل محقق عرف عن نفسه باسم "ابو المجد مدير التحقيق في الامن الوقائي بمنطقة الشمال"، حول عمله الصحفي وآرائه الشخصية التي ينشرها عبر فيسبوك، وبأن هناك عددا من المنشورات يجب عليه عدم نشرها حتى لو كانت توافق القانون، لأن "القانون ليس دائما صحيحا". تم التحقيق معه حول ثلاث منشورات أحدها حول اتفاقية اوسلو والاخر حول صفقة القرن، والثالث كان ينتقد فيه قاضي القضاة محمود الهباش ولقاءات التطبيع ومنشورات اخرى، وكان رد قواريق على ذلك بانه صحفي ويعبر عن رأيه الذي يكفله القانون والقانون الاساسي، وبعد انتهاء كل جلسة كانوا يعيدوه لذات الزنزانة. في اليوم الثاني تم استدعاءه الساعة 11 ظهرًا تقريبًا حيث عرضوه على "المستشار القانوني لجهاز الامن الوقائي" الذي عرف عن نفسه باسم "النقيب عاصم رمضان"، وقد سأل المستشار القانوني الصحفي قواريق عن كل ما سألوه عنه خلال التحقيق في اليوم السابق، فيما سأل قواريق مستشار الامن الوقائي عن التهمة الموجه له فاخبره بانه متهم بـ "ذم السلطة"، وكان يدون اجابات الصحفي قواريق على ورقة وضعها امامه، ثم طلب منه أن يوقع على الافادة، فرفض قواريق ذلك وطلب أن يقرأها، لكن المحقق اعتبر قواريق بأنه "لا يود التوقيع ولا لزوم لقراءتها". بعد الساعة الثانية عشرة نقل وعرض على النيابة العامة في مقرها بنابلس

بعد انتظار لساعتين، وكان محامي مركز "مدى" مجد قزمار الذي تولى الدفاع عنه موجودا، وهناك وجهت النيابة العامة لقواريق تهمد "ذم السلطة" وابرزت عدة منشورات له على مواقع التواصل الاجتماعي منها منشور "ازرع اوسلو تحصد صفقة القرن" ومنشور لخارطة مجتزأة لفلسطين وانتقاده لها. قام الصحفي قواريق بنفي كل التهم الموجهة له، وأخبرهم بأنه تعرض لاعتداء شديد من قبل ضباط الامن الوقائي، وأن آثار الاعتداء ما تزال ماثلة على جسده بوضوح. بعدها اعيد الى مقر الامن الوقائي وادخل في زنزانة بقي فيها حتى ساعات المساء، حيث استدعي مجددا للتحقيق معه، وكان يشعر بانه سيتقيأ فنقلوه الى الحمام ومن ثم اعيد الى الزنزانة وبقي فيها حتى اليوم الثالث لاعتقاله (الخميس– 2020/3/5) حيث عرض على المحكمة، وهناك طلبت النيابة تمديد اعتقاله لـ 15 يومًا لكن محامي "مدى" اعترض على ذلك وقدم ما يسوغ اخلاء سبيله وعدم تمديد توقيفه، الامر الذي توج برفض القاضي طلب النيابة حيث اصدر قرارا بالإفراج عنه. بعد ذلك اعيد الصحفي قواريق الى سجن الجنيد، وبعد نحو ثلاث ساعات استدعي للتحقيق حيث طلبوا منه تقديم افادة عاجلة، حول منشوراته وآرائه الشخصية وكان رده هو نفس ما تحدث به في التحقيق سابقا، ومن ثم نقل الى مقر الامن الوقائي وهناك التقاه احد الضباط وجرى بينهما نقاش حول حرية الرأي والنشر، وعند الساعة السادسة والنصف من مساء نفس اليوم أفرج عنه.

(11–3) أصيب الصحفي محمد صباح عبد الحق بعيار مطاطي أطلقه جنود الاحتلال اثناء تغطيته اعتصاما ضد الاستيطان في جبل العرمة ببلدة بيتا.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان بكر محمد صباح ممدوح عبد الحق (30 عاماً)، ويعمل مراسلا لتلفزيون فلسطين في محافظة نابلس، كان وصل عند الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الثلاثاء 2020/3/10 منطقة جبل العرمة لتغطية اعتصام مفتوح كان اصحاب الاراضي في جبل العرمة واهالي بلدة بيتا ينفذونه فوق الجبل رفضا لتهديدات المستوطنين باحتلاله للاستيطان هناك، وكان يرسل تباعا تقارير قصيرة عن الاعتصام السلمي حيث مكث في المكان، وعند الخامسة من فجر اليوم التالي (الاربعاء 2020/3/11) اقتحمت دوريات من جيش الاحتلال والمستوطنين جبل العرمة الامر الذي ترافق مع اطلاق الجنود وابل من الأعيرة النارية والمعدنية وقنابل الصوت والغاز لتفريق اصحاب الاراضي والاهالي المعتصمين على قمة الجبل. وعند الساعة السادسة وعشر دقائق وبينما كان الصحفي عبد الحق يقف قرب خيمة للهلال الاحمر كي يقدم تقريرا للتلفزيون حول ما يجري صرخ زميله وأخبره بأن احد الجنود يصوب سلاحه نحوه لكنه لم يستطع الابتعاد لحظتها حيث كانت المسافة بينهما وبين الجندي قريبة جداً، ما يقارب متراً واحداً، اصابته في ساقه اليسرى، فسارع احد مسعفي الهلال الاحمر لتقديم المساعدة الطبية له لكن الجندي اجبرهم على مغادرة المكان، رغم ان عبد الحق لم يكن يقوى على المشي على قدمه اليسرى بسبب الاصابة، فيما واصل الجنود اطالق قنابل الغاز نحوهم، وتم نقل عبد الحق بمساعدة أحد المسعفين مشياً مسافة 2 كيلو تقريباً، وقد لاحقهم الجنود، وحين ادركوهم تقدم أحد الجنود من عبد الحق وبصق في وجه وقام بحركة بذيئة. حاول الزميل عبد الحق الحديث مع الضابط، لكنه رفض أن يسمع وهدده بإطلاق قنبلة صوتية نحوه إذا لم يبتعد. تم نقل الصحفي عبد الحق ومصابين اخرين بسيارة اسعاف الى مستشفى رفيديا الحكومي الذي وصلوه عند حوالي السابعة صباحا، وكان عبد الحق فاقدا للوعي، وهناك قدمت له اسعافات واوكسجين وتبخيرة (جراء الغاز الذي استنشقه) وتبين ان الغاز تسبب له بالتهاب حاد في الشعب التنفسية اما الرصاصة

المطاطية التي أطلقت على ساقه فتسبب بكسر طفيف في عظمة الساق (شُعر)، ومكث في المستشفى حتى الحادية عشرة ظهرا حيث عاد الى البيت بعد ان تلقى العلاجات الازمة.

(13-3) اعتقلت قوة من الشرطة التابعة لمركز "جباليا النزلة" في قطاع غزة الكاتب عبد الله محمد ابو شرخ من منزله الكائن في ابراج الصفطاوي بجانب عيادة الوكالة/شمال غزة وما يزال قيد الاعتقال حتى لحظة اعداد هذا التقرير (2020/4/1).

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان قوة من جهاز الشرطة التابع لمركز جباليا اعتقلت عند حوالي الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الجمعة 2020/3/13 الكاتب عبدالله محمد عبدلله أبوشرخ (56 عاما) وهو متزوج وله ثلاثة أبناء من منزله الكائن في ابراج الصفطاوي شمال قطاع غزة، دون سابق انذار ودون ان يبرز عناصر الشرطة امر اعتقال حسب الاصول. والكاتب ابو شرخ كان عمل في حقل التعليم كمدرس، وسبق ان تعرض اكثر من مرة للاستدعاء والتوقيف، وكذلك للتهديد من اطراف مجهولة بسبب كتاباته عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام الجديد حول قضايا الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والسياسية. وفور اعتقاله تواصلت زوجة الكاتب (بسمة شحدة البيارى/ ابو شرخ) مع عدة جهات منها مركز مدى ممثلا بمحاميه إحسان أبو شرخ، لمتابعة قضية اعتقاله وزيارته والتواصل معه في السجن. وقد علمت العائلة من محامي مدى الذي تولى الدفاع عنه انه تم توقيفه (ابو شرخ) في نظارة مركز جباليا البلد، (تم لاحقا نقله الى السجن المركزي بشمال غزة المعروف باسم "ابو عبيدة" وسط بيت لاهيا) على ذمة النيابة العامة على خلفية اتهامه بكتابة مقالات ونشرها عبر صفحته على فيس بوك، وتحديدا المنشور الذي قام بنسخه ولصقه لمدة ثلاث دقائق على صفحته الخاصة حول حريق النصيرات علما انه حذفه لاحقا، كما وابلغت بأن النيابة العامة والقضاء قد مددوا له أمر الاعتقال لـ 15 يوما،. علما ان هذه ليست المرة الاولى التي يتم فيها اعتقال الكاتب ابو شرخ حيث سبق واعتقلته الأجهزة الأمينة في غزة اكثر من مرة بسبب كتاباته. وحسب محامي مدى فان النائب العام بغزة أصدر أمر ضبط وإحضار بحق الكاتب عبد الله ابو شرخ على خلفية منشور حريق النصيرات، وأنه تم تمديد توقيفه لـ 48 ساعة، وبتاريخ 2020/3/16 تم عرضه على قاضى التوقيف الذي قام بتمديد اعتقاله 15 يوما، علما أن النيابة العامة وجهت له تهمة "إساءة استخدام وسائل التكنلوجيا" وفقا لنص المادة 262 مكرر عام 1936 بالإضافة الى تهمة "ترديد إشاعات وأكاذيب تكدر الطمأنينة" خلافا للمادة 62 من قانون 1936، وباشرت التحقيق معه حول نشره "بوست" تم تداوله على صفحات عشرات الأشخاص، علما أنه قام بحذف التعليق المذكور بعد عدة دقائق من نشره ودعا أصدقائه إلى حذفه، فور إدراكه "انعدام المنطق به"، وقد حضر محامي "مدى" جلسات استجواب الكاتب ابو شرخ لدى المباحث العامة في مركز "جباليا النزلة" وكذلك جلسات الاستجواب أمام وكيل نيابة شمال غزة، وطالب بالإفراج عنه حيث انكر ما وجه له من اتهامات وباعتبار أنه لا تجريم ولا عقاب إلا بنص، وأن منصوص المادتين لا ينطبق على الواقعة محل الاستجواب، وأن الكاتب ابو شرخ لم تتوافر لديه النية والقصد الخاص الذى يتطلبه نص المادة 62 و262 – ع 36 ، كما وتوجه المحامي بمذكرة قانونية للاعتراض على أمر التوقيف إلى النائب العام إلا أنه لم يتلقى ردا عليها حتي اللحظة، كما وتقدم بطلب كفالة حسب الأصول إلى محكمة صلح شمال غزة، وانعقدت الجلسة الخاصة به بتاريخ 2020/3/23م، إلا أن القاضي رفض الطلب، وبناء عليه قام المحامي باستئناف القرار

الصادر عنه أمام محكمة بداية غزة بصفتها الاستئنافية وتجديد طلب الاستئناف، وقد حددت له جلسه بتاريخ 2020/4/9م، وقد ابلغ محامي مدى انه يعتزم الاضراب عن الطعام ابتداء الطعام ابتداء من صباح يوم الاربعاء (2020/4/1) وطلب منه الإعلان رسميا عن ذلك أمام الرأي العام.

(13-3) أصيب المصور الصحفي جعفر اشتية بعيار مطاطي اطلقه عليه احد جنود الاحتلال بينما كان يغطي احداث المسيرة الاسبوعية ضد الاستيطان والاغلاق المفروض على بلدة كفر قدوم بمحافظة قلقيلية.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان جعفر زاهد حسين اشتية (52 عاماً)، يعمل مصوراً لوكالة الأنباء الفرنسية في شمال الضفة الغربية، كان توجه يوم الجمعة الموافق 2020/13،3 الى بلدة كفر قدوم شرق مدينة قلقيلة لتغطية المسيرة الاسبوعية التي ينظمها الاهالي منذ عدة سنوات احتجاجا على الاستيطان واغلاق مدخل بلدتهم من قبل جيش الاحتلال. وبعد ان انطلقت المسيرة من امام مسجد كفر قدوم حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً، اعترضها جنود الاحتلال الاسرائيلي شرق القرية حيث توجه المتظاهرون احتجاجا على اغلاق مدخل بلدتهم المغلق منذ عام 2003، وهناك بدأ الجنود بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وقنابل صوت باتجاه المتظاهرين لتفريقهم فيما رشق المتظاهرون جنود الاحتلال بالحجارة. في تلك الاثناء كان المصور الصحفي يقف في منطقة مجاورة للمتظاهرين والجنود وتبعد عن كلا الطرفين (مرمى النيران وحجارة) نحو 60 متراً، وبعد ان استكمل الصحفي اشتية التقاط ما يريد من صور عاد باتجاه المنطقة التي انطلقت منها المسيرة حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهراً، واثناء عودته اطلق جندي كان مختبئاً بين أشجار الزيتون عيارا مطاطيا بشكل متعمد وغير مبرر نحوه، اصاب المصور اشتية في ساقه من الخلف (خلف الركبة) علما ان اشتية كان يرتدي الزي الصحفي، ووسائل السلامة الصحفية. تم على الفور نقل اشتية الى سيارة اسعاف كانت في المنطقة حيث قدم طاقمها اسعافا ميدانيا له، ثم غادر الى منزله و أكمل تلقي العلاج عند طبيب خاص يقيم بجوار منزله.

(15-3) اعتدى عناصر من الامن والشرطة في رفح بقطاع غزة على الصحفي ياسر ابو عاذرة وصادروا هاتفه اثناء تصويره احتجاجا ضد تحويل مدرستين كمركزين لحجر المصابين المحتملين بفيروس كورونا في قطاع غزة.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان الصحفي ياسر سليمان أبو عاذرة (33عامًا)، من سكان مخيم الشابورة بمحافظة رفح، يعمل مصور ومراسلا لوكالة كنعان الإخبارية، كان وصل حوالي الساعة الثالثة من عصر يوم الاحد 2020/3/15 قرية حي النصر شرقي رفح لتغطية اعتصام للأهالي هناك، احتجاجاً على قرار حكومي بتحويل مدرستي غسان كنفاني ومرمرة الحكوميتين كمراكز للحجر الصحي لمصابين محتملين بفيروس كورونا. وحين وصل الصحفي ابو عاذرة لم يشاهد أي عنصر أمن في مكان الاعتصام امام المدرستين وباشر على الفور التصوير وأخذ مقاطع فيديو للمعتصمين، وإجراء مقابلات مع بعضهم حول سبب احتجاجهم ومطالبهم، وبعد نحو 20 دقيقة من وصوله وبينما كان يجري مقابلة مع احد المحتجين، شاهد عددا من المواطنين يركضون وخلفهم عدد من عناصر الأمن بلباس عسكري يحملون أسلحة وعصيا يهرعون باتجاه المكان الذي يتواجد فيه، فأوقف التصوير

على الفور، وأنهى المقابلة التي كان يجريها، وأغلق هاتفه، وابتعد ووقف في مكان يبعد قرابة 50 مترًا عن تواجد قوات الأمن، (وقف على شارع صلاح الدين الرئيس المطل على مبنى المدرستين). وفي تلك اللحظات تقدم شخص بلباس مدني وغير مُسلح نحوه، وبدون ان يعرف عن نفسه، بدأ بالتهجم عليه وحاول مصادرة هاتفه الخاص، رغم ان ابو عاذرة قال له بصوت عال بانه صحفي، ولكن ما لبث ان تقدم خمسة من عناصر الشرطة نحوه، ودفعوا ابو عاذرة واعتدوا عليه ضربا بالأيدي، على ظهره وصدر، دون ان يعيروا قوله لهم بانه صحفي اي اهتمام، ما اسفر عن اصابته برضوض مختلفة تسببت له بآلام في الصدر، وصادروا هاتفه الشخصي بالقوة، وتركوه في المكان واتجهوا الى مكان الاعتصام الذي كان عناصر اخرون من الشرطة يعملون على فضه. حاول الصحفي ابو عاذرة التواصل مع ادارة مؤسسته ومع بعض الضباط في المكان لاسترجاع هاتفه، كما تواصل مع رئيس التجمع الإعلامي الفلسطيني علاء سلامة لذات الغاية دون ان يفلح في الوصول الى نتيجة وعند الساعة الرابعة اجبره عناصر الشرطة على مغادرة المكان وقد استعاد في اليوم التالي (الاثنين 2020/3/16) هاتفه حيث تلقى اتصالات هاتفيا من شخص يعمل في المكتب الاعلامي للداخلية في غزة، وطلب منه التوجه لشخص يعمل في المكتب الاعلامي للوزراة – مكتب رفح لتسلم هاتفه، وذهب الى هناك وتسلمه، وقد تبين له انه تم حذف المواد التي كان قام بتصويرها لاحتجاج المواطنين قرب مركز الحجر الصحي. وبعد ايام طلب منه المكتب الاعلامي للداخلية الحضور وقام ممثل عن مكتب المتحدث باسم الداخلية اياد البزم بالاعتذار منه على ما حدث.

(25–3) اعتقلت المباحث العامة والشرطة شمال قطاع غزة رسام الكاريكاتير إسماعيل البزم، من منزله بمخيم جباليا/ الفالوجا مرتين متتاليتين.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" واستنادا لأقوال شقيقه (رباح) فان رسام الكاريكاتير إسماعيل فايز محمد البزم (36 عاما)، متزوج ولديه طفلين، ويعمل رساما كاريكاتيريا، اعتقل من قبل جهاز المباحث من منزله الكائن في جباليا حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم الجمعة 2020/3/20، وذلك على يد شخصين وصلا منزله بملابس مدنية وتم نقله بعد اعتقاله الى مركز شرطة جباليا، ويوم السبت حوالي الساعة الـ 8:30 مساء كان وكيل النظارة يعامل الأشخاص المحتجزين بالزنزانة بطريقة سيئة، ويردد عليهم "لا أريد سماع أي صوت منكم"، ويطلق ألفاظا بذئية، فتدخل إسماعيل معترضا على ذلك، فاعتدى عليه افراد من الشرطة بعنف، وبعد ذلك أمر وكيل النظارة بوضع البزم في زنزانة انفرادية، قذرة فيها مياه متسخة ولا يوجد بها إنارة، وبقي بها حوالي ثلث ساعة، ومن ثم اعيد مجددا الى الزنزانة التي تبلغ مساحتها 5 امتار وفيها 11 شخصا. خلال فترة اعتقاله لم يتم التحقيق معه، وتم الإفراج عنه يوم الأحد 2020 /3/22 حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، دون أن يعيدوا له هاتفه المحمول او اغراضه الشخصية، لكنه علم بأنه تم اعتقاله بناء على شكوى من النائب العام دون ان يعرف سبب هذه الشكوى. بعد يومين من ذلك، وتحديدا عند الساعة الواحدة من ظهر يوم الثلاثاء 2020/3/24 توجه اسماعيل البزم الى مركز الشرطة لاستلام أغراضه الشخصية وقد تسلمها فعلا وغادر المركز إلى منزله، وفي مساء ذات اليوم (الثلاثاء 2020/3/24) ارسلت له الشرطة عند حوالي الساعة الـ 8 مساء بلاغا تطالبه عبره بتسليم نفسه مرة أخرى لمركز الشرطة، وفي صباح اليوم التالي الأربعاء 2020/3/25 جاءه بلاغ آخر من مركز

الشرطة بضرورة تسليم نفسه، وقد استلمه شقيقه رباح وقام بالاتصال بأخيه اسماعيل واخبره بانه مطلوب لتسليم نفسه الى مركز الشرطة، وعند الساعة الـ 12:30 من ظهر ذات اليوم (الأربعاء 2020/3/25) دهمت قوة من الشرطة (مكونة من ثلاثة جيبات بها حوالي 30 شرطيا) المنزل بطريقة عنيفة بحثا عن إسماعيل، وتم اعتقاله بملابسه المنزلية دون السماح له بتبديلها، وتبعهم شقيقه رباح مباشرة الى مركز الشرطة وهو يحمل ملابس لشقيقه، وللسؤال عن سبب اعتقاله مرة أخرى، فاخبره شرطي بان ذلك بسبب "قضية فيس بوك قديمة" دون إيضاح الأسباب، وفي ذات اليوم تواصلت عائلته مع مركز "مدى" ممثلا بمستشاره القانوني في غزة المحامي إحسان أبو شرخ، لمتابعة قضية اعتقاله ولإطلاق سراحه. وعند الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس 2020/3/27 اتصل شخص بشقيق اسماعيل البزم عرف عن نفسه بانه من مركز شرطة جباليا المعسكر، وطلب منه ان يقوم بفتح صفحة إسماعيل الخاصة على فيسبوك وان ينشر عليها اعتذارا للنائب العام كالتالي "اعتذر للنائب العام على ما ورد من سوء الفهم في الحادثة السابقة" وسأل شقيق الرسام اسماعيل الشرطي عن سبب نشر هذا الاعتذار وماذا كان فعل إسماعيل للنائب العام؟ وهل إسماعيل معتقل بشكوى من النائب العام؟ وما الجريمة التي ارتكبها بحقه؟ فرد عليه الشرطي بالقول انه بعد نشر هذا المنشور سيخرج إسماعيل. وبعد نشر الاعتذار تواصل وكيل النائب العام مع البزم، واخبره بأنه سيتم الأفراج عنه بعد هذا الاعتذار، فحاول البزم معرفة سبب الاعتذار وما هو الخطأ الذي ارتكبه بحق النائب العام الذي لا يعرفه شخصيا (كما قاله له) لكنه يتلقى اي اجابة او تفسير لذلك وبقي معتقلا دون ان يعرف سبب ذلك، ودون ان يتم التحقيق معه خلال فترة اعتقاله حتى افرج عنه عند حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الاحد 2020/3/29، وقد اعيد له هاتفه المحمول ومقتنياته التي احتجزت عند اعتقاله.

(29-3) تعرض الصحفي معتصم دلول لسلسلة ملاحقات واستدعاءات من قبل جهات امنية ورسمية في غزة اثر نشره تعليقا حول سقوط فتاة في مدرستها، توجت (الملاحقات) بإبلاغه بعزمها اعتقاله ان لم يحضر تنازلا من وزارة التربية والتعليم بشأن قضية رفعتها ضده بالخصوص.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد تلقى الصحفي معتصم أحمد ابراهيم دلول الذي يعمل مع موقع "المونيتور" صباح يوم الاحد 2020/3/29، اتصالاً هاتفياً من مركز شرطة "التفاح الدرج" في غزة، يطالبه بضرورة احضار تنازل من وزارة التربية والتعليم العالي بغزة بشأن القضية المرفوعة ضده، لإنهاء ملفه، وإلا فانه سيتم سجنه على خلفية الشكوى التي كانت الوزارة قدمتها ضده متهمة اياه بالتشهير بها فيما يتعلق بقضية وفاة الفتاة رهف زينو في مدرسة فهد الصباح في شهر شباط/فبراير 2020، التي كانت سقطت من الطابق الثالث في مدرستها، حيث كان الصحفي دلول كتب على صفحته على فيسبوك تعليقا يوم الأربعاء 2020/2/12 تعليقا يطالب فيه وزارة التربية والتعليم بفتح تحقيق جدي في قضية قتل الفتاة رهف زينو، وفي اليوم التالي (2020/2/13)، تلقى اتصالاً هاتفياً من المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم معتصم الميناوي، أبلغه بأن وزارة التعليم لا علاقة لها بالقضية، وأن أهل الفتاة هم الذين يتحملون المسؤولية، ووزارة التعليم لديها الأدلة، ودعاه للوزارة للاطلاع على التفاصيل. وفي اليوم التالي ذهب دلول للوزارة بعد أن أوقف المنشور بناء على الاتصال سالف الذكر، وهناك تم الحديث معه بشكل عام عن أن

الفتاة "تعاني من مشاكل نفسية من أهلها، وحاولت الانتحار عدة مرات، وان شرطة المباحث جاءت وفتحت تحقيقا، وقالت لأهلها بان ابنتهم انتحرت، وما بدنا نكبر الموضوع ولدينا الدليل وخجلانين نقول الحقيقة لأهلها"، فرد عليهم الصحفي دلول بالقول بأن كلام وزارة التربية غير مقنع مطلقاً ولابد من لجنة تحقيق تكشف ملابسات الحادثة، ولا يعقل ما يجري، فرد عليه المتحدث باسم الوزارة معتصم الميناوي مهددا "اذا ما حذفت المنشورات بخبط في بطنك". وعندما عاد الصحفي دلول الى منزله، أعاد تفعيل البوست الذي طالب فيه الوزارة بفتح تحقيق (بعد ان كان اوقفه بناء على اتصال التربية به). وبعد يومين من ذلك، تلقى الصحفي دلول يوم في 2020/2/15 اتصالاً هاتفياً من مدير ديوان النائب العام ضياء المدهون، اشاد فيه بجهود الصحفيين وطلب من دلول حذف المنشور، والمجيئ الى مقر النائب العام لاطلاعه على التفاصيل، وبالفعل ذهب الصحفي دلول يوم 2020/2/16 وهناك أخبروه أن النيابة فتحت تحقيقا في الحادث بإشراف النائب العام، وفور انتهاء التحقيقات سيتم إبلاغ أهلها ونشر التفاصيل. وعندما عاد دلول الى البيت كتب تعليقا جديدا تحدث فيه عن وجود أمل في كشف الحقيقة بعد لقائه بالنائب العام بغزة. وبعد ذلك رصد الصحفي دلول تعليقات من مسؤولين في وزارة التربية على صفحاتهم الشخصية تنطوي على "تشهير" بالفتاة. يوم 2020/3/19 تلقى الصحفي دلول اتصالاً من شرطة "التفاح والدرج" يطالبه بالحضور الى مركز الشرطة في حي الزيتون، وعندما ذهب تم التحقيق معه حول ما نشره على الفيسبوك بشأن قضية الطالبة زينو وبأنه يتهم التعليم بقتلها، فرد عليهم بأنه كتب بأن الفتاة زينو قتلت في مدرستها جراء سقوطها من الطابق الثالث وتحطمت، وانه طالب بالتحقيق في ذلك ليتم الكشف عن حقيقة الحادث. وتم إخباره بأن هناك قضية مرفوعة ضده من قبل التعليم العالي لدى النيابة، وطالبته الشرطة بناء على ذلك بجلب ورقة تنازل من قبل وزارة التربية والتعليم، ليتم إغلاق الملف، فأخبرهم بأنه لن يذهب لوزارة التعليم، وعاد لبيته.

ويوم الأحد الماضي الموافق 29 مارس، تلقى اتصالاً آخر من الشرطة، يطالبه بجلب الورقة، وإلا فانه سيتم اعتقاله، لأن ملف القضية لم يغلق بعد.

(23-3) نفذت شركة فيسبوك حملة واسعة من عمليات منع النشر والبث المباشر طالت حسابات ما لا يقل عن 16 صحافيا وصحافية وذلك بدعوى انتهاكهم معايير فيسبوك دون ان توضح لغالبيتهم السبب المباشر لعملية المنع وهم التالية اسماؤهم:

1) **الصحفي نجيب فراج** وهو من سكان بيت لحم ويعمل مراسلا لجريدة القدس اليومية، حيث تم منعه من النشر والتعليق عبر صفحته لمدة شهر وذلك ابتداء من يوم 2020/3/23 حيث تسلم اشعارا جاء فيه "لا يمكنك النشر أو التعليق لمدة 30 يوما، وذلك بسبب عدم اتباع 34 من منشوراتك السابقة معايير مجتمعنا." وهذه ليست المرة الاولى التي يتم فيها منعه من النشر الذي "يمثل جزءا من وظيفتي كصحفي حيث اقوم بنشر الاخبار والتقارير الصحفية بعيدا عن الآراء بما انشر" كما قال.
2) **الصحفي امين عبد العزيز امين ابو وردة** (53 عاما)، وهو سكان مدينة نابلس، ويعمل في موقع أصداء للصحافة والاعلام، وقد منع النشر عبر صفحته بتاريخ 2020/3/26 دون انذار واضح علما انه كان تلقى اشعارات حول مخالفة المنشور لسياسيات الفيس بوك وانتهاك الخصوصية، وقد حاول الصحفي ابو وردة استعادة الصفحة عبر الاستعانة

بمختصين دون جدوى. كما تم حظر خاصية البث المباشر عبر صفحته لمدة 7 ايام (ابتداء من التاريخ سالف الذكر) دون ذكر السبب.

3) **الصحفي حافظ ابو صبرا (31 عاما)، مراسل قناة رؤيا الفضائية الاردنية، تلقى** رسالة من ادارة شركة فيسبوك تفيد بحظر النشر والتفاعل عبر حسابه الخاص على فيسبوك من 2020/3/26 وحتى 2020/3/29، وذلك بدعوى انتهاكه سياسات النشر. لم يقم الصحفي ابو صبرا بإنشاء حساب بديل لإن مدة المنع قصيرة حسب رأيه.

4) **الصحفية اسيل صبحي عيد (28 عاما)، وهي من** سكان مخيم قلنديا شمال القدس رام الله، وتعمل في تلفزيون فلسطين ومتطوعة في مركز قلنديا الاعلامي، وقد تم منعها من التفاعل والبث المباشر عبر حسابها الشخصي لمدة اسبوع ابتداء من 2020/3/26 دون ان تتواصل ادارة "فيسبوك" معها وفقط تلقت رسالة تزعم فيها الشركة بان الصحفي اسيل "تنتهك سياسة فيسبوك". كما وتم منع الصحفية اسيل من جدولة الاخبار على الصفحات الاخبارية التي تعمل ادمن فيها ومن بينها صفحة مركز قلنديا الاعلامي التي تم اغلاقها ثلاث مرات ولفترات متباينة في السنوات الماضية علما انها كانت تحظى بمتابعة عشرات الاف المواطنين.

5) **الصحفي الحر بلال الطويل** (29 عاما)، وهو من سكان مدينة الخليل، حيث تم منعه من النشر لمدة اسبوع ومن خاصية البث المباشر لمدة ستة اشهر، وذلك ابتداء من يوم 2020/3/26 حيث تلقى رسالة تفيد بـ"انتهاك سياسية فيسبوك من خلال الاخبار والصور واسماء" بعض الشهداء التي ينشرها، كما وكان تم اغلاق قناته الخاصة على يوتيوب بتاريخ 2020/3/6 دون انذار مسبق ودون مدة محددة.

6) **الصحفي رائد رمزي الشريف (35 عاما) وهو من سكان الخليل ويعمل مراسلا لقناة الغد الاخبارية. تم** حظر التعليق والنشر عبر صفحته لمدة اسبوع ابتداء من يوم 2020/3/26 بحجة انتهاك سياسية "فيسبوك".

7) **الصحفية دانا غازي محمد ابو شمسية** (32 عاما) وهي من سكان مدينة القدس وتعمل مراسلة لفضائية تلفزيون فلسطين، تم حظر النشر عبر صفحتها بتاريخ 2020/3/23 ولمدة 7 ايام، وقد تلقت كبقية الصحافين رسالة من فيسبوك تدعي فيها الشركة انها ذلك تم بسبب انتهاكاها سياسة فيسبوك في نشرها للأخبار.

8) **الصحفي عميد سامي دويكات** (38 عاما)، وهو من سكان مدينة نابلس ويعمل في مذيعا في راديو طريق المحبة الذي يبث من نابلس، حيث تم حظر النشر عبر صفحته لمدة ثلاثة ايام ابتداء من يوم 2020/3/26 علما انه ممنوع من البث المباشر عبر صفحته منذ عدة شهور، وذلك بسبب منشورات قديمة يعود بعضها لعدة سنوات خلت.

9) **الصحفي قصي يعقوب الحلايقة (36 عاما)، وهو من سكان مدينة الخليل وهو مالك وناشر موقع "طقس الوطن الالكتروني" ومذيعا في اذاعة منبر الحرية بالخليل،** وقد تم حظر البث المباشر عبر صفحته لثلاثة أشهر ابتداء من 2020/3/26 وقد وصلته رسالة من شركة فيسبوك تعزو سبب المنع لانتهاكه سياسة فيسبوك، وقد قام بالتواصل مع ادارة فيسبوك وقدم طعنا بذلك لكنه لم يتلقى اي رد بالخصوص.

10) **الصحفي رامي سمارة (35 عاما) من سكان مدينة رام الله، ويعمل في وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية "وفا"** وفي اذاعة "اجيال" تم منعه من استخدام خاصيتي النشر والتعليق لمدة ثلاثة شهور كما وتم حجب خاصية البث المباشر علما انها ليست المرة الاولى التي يتعرض فيها لذلك.

11) **الصحفي ثائر ابو الفيلات** (27 عاما)، وهو من سكان حلحول ويعمل لدى شبكة الحرية الاعلامية في مدينة الخليل، تم حظر البث المباشر من على صفحته بسبب منشور قديم كان نشره وهو عبارة عن صورة لتشييع شهيد فلسطيني حيث تم ابلاغ الصحفي ابو الفيلات باغلاق البث المباشر يوم 2020/3/26 دون تحديد سقف او مدة لهذا الاجراء (المنع).

12) **الصحفي عبد الرحمن عبد الكريم محمد حسان** (32 عاما) وهو من سكان مدينة بيت لحم، ويعمل مراسلة لفضائية النجاح والقدس اليوم ومصورا حراً ، حيث قامت ادارة "فيسبوك" بتاريخ 2020/3/26 بمنع التعليق والنشر عبر صفحته دون ان يستلم رسالة توضح سبب ذلك.

13) **طالب الاعلام في جامعة بيرزيت نعيم سائد مقدادي (19 عاما)**، ويعمل مع "عين فلسطين الاخباري" و"فلسطين تايمز" حيث تلقى بتاريخ 2020/1/1 رسالة من ادارة فيسبوك تفيد بمنعه من البث المباشر لمدة 90 يوما بدعوى خرقه سياسية فيسبوك وبانه سيتم اغلاق حسابه كليا اذا استمر بذلك.

14) **الصحفي سامي سعيد عبد الساعي وهو من** سكان مدينة طولكرم ويعمل مراسلا مع فضائية النجاح نابلس وباحثا ميداني لدى مركز "مدى" للحريات الاعلامية، حيث تلقى بتاريخ 2020/3/26 رسالة من ادارة فيسبوك يفيد بمنعه من النشر والتعليق عبر صفحته لمدة 90 يوما، ولكن لم يتم تنفيذ المنع وبعد ذلك تلقى رسالة اخرى تفيد بتمديد منع البث المباشر لمدة 90 يوما بدعوى "انتهاك سياسية فيسبوك" وعلى ما يبدو فان الخلل كان في صياغة الرسالة فقط. ولم يتواصل الساعي مع ادارة الفيسبوك او أي جهة اخرى لحل المشكلة.

15) **المصور الصحفي عصام ريماوي** (36 عاما) وهو من سكان مدينة رام الله ويعمل مصورا صحفيا لدى وكالة "الاناضول" الاخبارية، وباحثا ميدانيا مع مركز "مدى" للحريات الاعلامية، وقد تم منعه من البث المباشر عبر صفحته لمدة 56 يوما ابتداء من 2020/3/26 بدعوى الخروج عن معايير فيسبوك كما جاء في رسالة تسلمها بهذا الخصوص، علما انه تم منعه من البث المباشر عدة مرات في وكان يعاد ويمدد المنع حين ينتهي اخرها كان بتاريخ 2019/12/17

16) **الصحفي عماد جبرين** (38 عاما) وهو من سكان مدينة بيت لحم ويعمل كصحفي حر، حيث تم منعه من التعليق والبث المباشر عبر صفحته لمدة 90 يوما ابتداء من 2020/3/26 بدعوى انتهاك معايير وسياسة فيسبوك، علما ان هذه ليست المرة الاولى التي يتم فيها الحد من التفاعل عبر صفحته.

نيسان:

(11-4) أصدرت إدارة وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، قرارا بإحالة اثنين من الصحفيين لديها، هما: جعفر صدقة، ورامي سمارة إلى لجنة تحقيق، عقب انتهاء حالة الطوارئ، وتجميد راتبيهما بدعوى خرقهما حالة الطوارئ، وفق ما جاء في الكتاب الذي تسلمه صدقة وسمارة، ولكنهما يعتقدان ان الامر مرتبط بكتاباتهما على فيسبوك.

ووفقا لمتابعة باحث مدى فقد تسلم الصحفي الاقتصادي جعفر صدقة يوم 9 نيسان صورة عن كتاب لجنة التحقيق من خلال رسالة عبر تطبيق "واتساب"، كونه يتواجد الآن في جنين، أرسلته له إدارة الوكالة، وهو موقع من مدير عام الشؤون المالية والإدارية في الوكالة أيمن الظاهر، وهو عبارة عن تبليغ له بتشكيل لجنة تحقيق "بسبب عدم التزامه بتعليمات الطوارئ"، على أن تباشر اللجنة عملها بعد انتهاء حالة الطوارئ، وضرورة الالتزام بحالة الطوارئ. ويبدو أن المقصود بخرق حالة الطوارئ هو ما يكتبه صدقة من منشورات على صفحته "الفيسبوك"، حسب ما أخبر به أحمد عساف مسؤول الاعلام الرسمي بعض الأطراف المقربة من صدقة. وبعد يومين (11 نيسان) بعث الصحفي صدقة برسالة إلى رئيس الوزراء محمد اشتية عن طريق الناطق باسم الحكومة إبراهيم ملحم لوضعه في صورة القرار الذي تبلغ به، وبدوره اتصل الناطق باسم الحكومة بصدقة، وأكد له بأن هذا الأمر غير مقبول من رئيس الوزراء اشتية، وأنه سيتم التعامل مع الأمر. ويوم 14 نيسان علم صدقة من احد اصدقائه باحتمالية أن يكون راتبه قد توقف، وعندها أجرى صدقة اتصالا مع مدير الشؤون المالية والإدارية في الوكالة الظاهر، الذي رفض إعطاءه أي تفاصيل حول ماهية خرق تعليمات الطوارئ، وبعد إلحاح منه قال له الظاهر بأنه لا يعلم التفاصيل وهي موجودة لدى المدير العام للهيئة أحمد عساف، أما فيما يتعلق بالراتب فقد تفاجأ الظاهر بأن صدقة يعلم بالقرار لأنه لم يتم تبليغه به، وقال له بأن كتابا صدر يوم 9 نيسان لوزارة المالية يطلب منها التحفظ على راتبه، وحول قانونية ذلك الإجراء، رغم عدم صدور نتائج لجنة التحقيق، قال الظاهر لصدقة "فش قوانين، نحن بحالة طوارئ"، ما دفع صدقة للاتصال بوزارة المالية التي أكدت له بأن الكتاب وصل لها، لكنه صادر من أحمد عساف وليس من ديوان شؤون الموظفين. تلقى "صدقة" الذي يعمل من البيت تأكيدات من الناطق باسم الحكومة إبراهيم ملحم أن الموضوع لدى الدكتور اشتية، وهو أمر غير مقبول، كما قام ملحم في 15 نيسان/ابريل في الإيجاز الصحفي الذي شارك فيه وزير المالية شكري بشارة، بالطلب منه عدم تنفيذ الكتاب المتعلق بتجميد الراتب.

أما الصحفي رامي سمارة، فقد تلقى يوم 13 نيسان اتصالا هاتفياً من مديره المباشر في الدائرة خالد الخالدي، يُخبره فيه بضرورة الحضور للوكالة لتسلم كتاب حول تشكيل لجنة تحقيق له، حيث توجه سمارة إلى مقر الوكالة وتحديدا إلى مكتب مدير عام الشؤون الإدارية والمالية أيمن الظاهر لاستلام الكتاب، وفي المكب كان يتواجد شخصان إضافة إلى الظاهر، هما مدير سمارة المباشر خالد الخالدي، ورجل أمن يدعي فادي النعسان وهو محسوب على حرس الرئاسة، وقبل تسلم سمارة الكتاب، توجه النعسان (رجل أمن) بعدة أسئلة إلى سمارة حول منشوراته على فيسبوك، وكانت الأسئلة اشبه بتحقيق معه، وتركزت حول منشوراته عن تلفزيون فلسطين، رغم أن سمارة لم ينشر شيئاً عن التلفزيون (سواء كان منشورات نقدية أو مسيئة)، فتطور النقاش بينهما واحتدّ، إلى أن استلم سمارة الكتاب وغادر مقر الوكالة. عقب مغادرته، اتصل سمارة بأحد الأشخاص العاملين في مكتب الرئيس للاستفسار عن مهمة فادي النعسان وأي صفة تخوله الحضور إلى الوكالة والحديث معه، (علما أنها المرة الثانية التي يتحدث بها معه)، فعاد النعسان بعد ذلك بقليل واتصل هاتفيا بسمارة وابلغه بأن مشكلته مع وكالة وفا هي إدارية وليست أمنية، الأمر الذي يشير الى أن ما قام به النعسان هو تصرف فردي وليس بتكليف من المؤسسة. بعد ذلك بدقائق تلقى سمارة اتصالا من المسؤول عن فادي النعسان، والذي اعتذر من سمارة، وأخبره بان النعسان كان موجود بشكل شخصي، وأبلغه بأن مشكلته مع "وفا" إدارية وليست أمنية. في اليوم التالي من تسلم الكتاب (يوم 13 نيسان)، طلب سمارة من زميله في الوكالة جعفر صدقة الذي تسلم كتابا مشابها في وقت سابق، أن يجري اتصالا بوزارة المالية ليفحص ما إذا كانت استلمت كتابا بتجميد راتبيهما، فأجرى صدقة ذلك الاتصال، وعلم من خلاله بأن كتابا وصل للمالية يطلب بتجميد راتب صدقة، بينما سمارة لم يكن قد وصل للوزارة كتاب بذلك. ومن أجل التأكد، أجرى سمارة بعدها اتصالا مع أيمن الظاهر، للاستفسار عن راتبه وإن كان هناك قرار بتوقيفه أم لا، فأخبره الظاهر بأن قرارا صدر بتوقيف راتبه وسيتم توجيهه للمالية. إثر ذلك توجه سمارة إلى بعض الأصدقاء

والمعارف ومنهم الناطق باسم الحكومة إبراهيم ملحم، الذي قدم له تطمينات شفهية، بأن الراتب لن يتوقف، وان لجنة التحقيق هي إجراء إداري يجب أن يخضع له الموظف، لكن دون أي عقوبة قبل أن تصدر نتائج اللجنة.

(25-4) منع عناصر امن في غزة طاقم تلفزيون فلسطين من اعداد مقابلات مع مواطنين لتقرير تلفزيوني حول أجواء شهر رمضان في القطاع في ظل انتشار وباء كورونا، واقتادوا الطاقم الى مقر المباحث واحتجزهما لعدة ساعات، حيث أجبرا على توقيع تعهد بعدم العمل في الميدان دون ترخيص مسبق، قبل ان يخلى سبيلهما.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فإن مراسل تلفزيون فلسطين بقطاع غزة محمد سليم سلامة أبو حطب (48 عاما) وزميله المصور بالتلفزيون محمد زياد عيسى نصار (42 عاما) كانا عند حوالي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت (2020/4/25) يجريان مقابلات مع بعض المواطنين في منطقة الترس شمال قطاع غزة، وذلك ضمن تقرير اخباري يعدانه عن أجواء شهر رمضان في ظل جائحة كورونا، واثناء ذلك تم توقيفهما من قبل ثلاثة أفراد من أمن حماس، بعد مشادة كلامية بين الطاقم وأفراد الأمن حول طبيعة عملهما وسبب تواجدهما بالمنطقة، وتم منعهما من استكمال عملهما بدعوى عدم امتلاكهما تصريحا مسبقا بذلك، وطلب عناصر الامن منهما التوجه الى مقر المباحث بمركز شرطة معسكر جباليا في السيارة الخاصة بالتلفزيون بصحبة أحد أفراد الأمن، وقد استجابا لذلك، وعند وصولهم الى المركز أجرى طاقم التلفزيون اتصالا مع إدارة القناة التي بدورها اتصلت بنقابة الصحفيين، فيما اجرى أفراد المباحث اتصالات بأحد مسؤوليهم الذي طلب منهم ان يوقع طاقم التلفزيون (ابو حطب ونصار) على تعهد بعدم العمل إلا بعد الحصول على تصريح مسبق ، وبعد ان وقعا التعهد تم اخلاء سبيلهما وذلك بعد نحو ساعتين ونصف في مقر الشرطة.

(16-4) استدعت مخابرات الاحتلال الاسرائيلي مراسلة تلفزيون فلسطين في القدس الصحفية كرستين ريناوي واستجوبتها حول استمرار عملها مع التلفزيون الذي كان تم اغلاق مكتبه ومنعه من قبل الاحتلال الاسرائيلي من العمل في القدس.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان مراسلة تلفزيون فلسطين، الصحفية كريستين خالد وليد ريناوي (31 عاما)، وهي من سكان بيت حنينا بالقدس، تلقت عند العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2020/4/16، اتصالا من احد ضباط المخابرات الاسرائيلية، حيث بدأ بسؤالها عن مكانها، فأبلغته بأنها في منزلها، فقال لها بانه امام بيتها وانه جاء لاعتقالها لأنها "مطلوبة"، فطلبت ريناوي منه ان يخبرها بما يريد عبر الهاتف، حيث أنها متواجدة مع والدتها المريضة في منزل عائلتها بمدينة رام الله منذ بداية إغلاقات الطرق لمنع انتشار فيروس كورونا، ولكنه رفض، وعند الساعة الحادية عشرة توجهت كريستين الى مركز التحقيق في "المسكوبية" بالقدس، وهناك بقيت تنتظر حتى الساعة الثانية والنصف تقريباً، حيث بدأ التحقيق معها بدعوى "المس بالسيادة الاسرائيلية على القدس وخرق قرار وزير الامن الداخلي"، ونظرا لانها المرة الرابعة التي يتم فيها استدعاء الريناوي بنفس التهمة، فقد ردت على المحقق وقالت له "أنتم تستدعوني لنفس التهمة التي يمكنكم توجيهها لمحافظ القدس او لوزير القدس كونهم يمارسون نشاطاً سياسياً، لكن انا صحفية وأمارس نشاطاً إعلامياً، وبالتالي لا يمكنكم اتهامي بذلك لمجرد عملي ضمن تلفزيون فلسطين باعتباره كأي مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية" كما وحققوا معها فيما يتعلق بخرق قرار منع عمل تلفزيون فلسطين في القدس، فأبلغتهم

بان اخر خدمات قدمتها لتلفزيون فلسطين في القدس كانت يوم 2019/12/5. علما أن القرار الصادر عن وزير الامن الداخلي الاسرائيلي جلعاد اردان الذي تم بموجبه اغلاق مكتب تلفزيون فلسطين وحظر انشطته في مدينة القدس لمدة ستة اشهر، كان قد تم توقيعه بتاريخ 13 تشرين الأول 2019، ما يعني أن قرار الاغلاق قد انتهى بتاريخ 13 نيسان. وخلال التحقيق معها، عرض المحقق الاسرائيلي على الصحفية ريناوي فيديو مصور بالبث المباشر لها، تنقل فيه أخبارا عن مدينة القدس في ظل جائحة "كورونا"، فأبلغته بأن تصوير ذلك كان تم من منزل عائلتها في مدينة رام الله، وحتى لو كان من داخل القدس فلا يمكن لأحد محاسبتها، فأجابها المحقق: "نعم يمكنني محاسبتك، ممنوع العمل لصالح تلفزيون فلسطين داخل حدود مدينة القدس وحتى لو كان من داخل المنزل". وبما أنها أثبتت وجودها في رام الله وليس في القدس، استطاعت اسقاط التهمة عنها، بعد ان بقيت محتجزة هناك حتى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم.

يذكر ان هذه هي المرة الرابعة التي يتم فيها التحقيق مع الصحفية كرستين ريناوي منذ إصدار قرار منع تلفزيون فلسطين من العمل في القدس واغلاق مكتبه، وقد كانت اول مرة بتاريخ 2019/11/20 حين تم اقتحام مقر تلفزيون فلسطين في منطقة الصوانة في مدينة القدس وإغلاقه.

(26–4) احتجز عناصر من جهاز الامن الوقائي، طاقم شركة جنى للإنتاج الاعلامي، الصحفيان: يوسف حساسنة (42 عاماً)؛ هيثم وراسنة (29 عاماً)، بعد تفتيش مركبتهما، وتم ونقلهما الى مقر الجهاز في مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان شخصا محسوبا على تنظيم حركة فتح اوقف عند حوالي الساعة 1:00 من بعد ظهر يوم السبت الموافق: 2020/4/26، مركبة تابعة للجمعية الاسلامية لرعاية الايتام، وسط مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل اثناء توزيعها سلات غذائية على عائلات الايتام في المدينة، وكان الصحفيان: يوسف ابراهيم شحدة حساسنة (42 عاماً)؛ مدير شركة جنى للإنتاج الاعلامي؛ ومصور الشركة الصحفي هيثم يوسف وراسنة (29 عاماً)، متواجدين في نفس المركبة لتغطية توزيع السلات الغذائية. دار حديث بين عنصر التنظيم وموظفي الجمعية الخيرية حول آلية توزيع السلات الغذائية، وفي الاثناء حضر عدد أخر من الاشخاص المحسوبين على تنظيم فتح، وطلبوا من موظفي الجمعية بمرافقتهم الى مقر اقليم فتح في المدينة. رافق الصحفيان طاقم الجمعية الى مقر الاقليم. وهناك طلب عناصر تنظيم فتح منهما مغادرة المكان فتوجه الصحفيان الى مركبتهما ولكن وقبل ان يتحركا من الموقع، وصلت مركبة تابعة لجهاز الامن الوقائي المكان، وترجل عدد من العناصر منها وتقدموا نحو مركبة الصحفيين وطلبوا منهما بطاقتيهما الشخصيتين. حاول الصحفيان توضيح ما جرى لعناصر الامن الوقائي الذين قاموا بتفتيش مركبة الصحفيين في الاثناء وصادروا جهاز حاسوب محمول وحقيبة اوراق خاصة بعملهما وكذلك هواتفهما الناقلة، وبطاقات الصحافة الخاصة بهما، وطلبوا منهما مرافقتهم الى مقر الجهاز في مدينة يطا. عند وصولهم الى مقر الوقائي، قام عناصر الجهاز بمصادرة كاميرات التصوير والمعدات الخاصة بها، وصادروا مفتاح المركبة وطلبوا منهما الجلوس بداخل المركبة. عند حوالي الساعة 6:30 مساءً، وبعد نحو 4 ساعات من الاحتجاز أعاد عناصر الجهاز الهواتف الشخصية والكاميرات للصحفيين حساسنة ووراسنة، وطلبوا منهم المغادرة. سألهم الصحفي حساسنة عن باقي الاغراض المحتجزة، فابلغه أحدهم بمراجعة

امن الجهاز في مقر الوقائي بمحافظة الخليل، وعند سؤال الصحفي عن هوياتهم الشخصية، وبان هناك حواجز لجيش الاحتلال في الطرق، رد عليه عنصر الجهاز بقوله " دبروا حالكم" فغادر الصحفيان مقر الوقائي في مدينة يطا. وفي اليوم التالي (الاحد 27-4-2020) توجه الصحفي يونس حساسنة الى مقر جهاز الامن الوقائي في مدينة الخليل لاستلام اغراضهما المحتجزة، وقد وصل المقر عند حوالي الساعة 10:00 صباحا، وهناك طلب منه الانتظار في الخارج، وبعد نحو 4 ساعات من الانتظار خارج المقر، طلب منه الحارس المغادرة والعودة في اليوم التالي لاستلام الاغراض المحتجزة وحضور مقابلة مع امن المؤسسات، كما ابلغه بان يُحضر معه شاحن جهاز اللابتوب. غادر الصحفي حساسنة مقر الجهاز في مدينة الخليل، وتواصل مع نقابة الصحافيين لمتابعة ما يجري، وأُبلغ بان مندوب النقابة في الخليل سوف يحضر معه المقابلة. وفي حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين الموافق: 2020/4/28. توجه الصحفي حساسنة الى مقر الامن الوقائي في مدينة الخليل لوحده، بعد ان اعتذر مندوب النقابة عن الحضور. أُخل الصحفي حساسنة الى غرفة بها محققان: بدا المحقق بالأسئلة الشخصية، وانتقل بعدها الى سؤاله عن طبيعة عمله، وعن شركة جنى الاعلامية، وعن طاقم العمل فيها، والجهات التي يعمل معها، والفضائيات التي يتعامل معها. رفض الصحفي التعامل مع المحقق حول هذه الاسئلة، وطلب منه تبيان سبب حضوره الى المقابلة. في هذه الاثناء كان المحقق الاخر يخرج من الغرفة قليلاً ويعود للسؤال عن بعض الملفات الموجودة على اللابتوب المصادر، فعرف الصحفي حساسنة حينها ان عناصر الجهاز فتحو جهازه الشخصي واطلعوا على الايميلات الخاصة بعمله وحسابه على فيسبوك. استمرت المقابلة نحو ساعة ونصف، كان المحقق يسأل فيها عن اشخاص يتعامل معهم من خلال تصفحه دفتر الاجندة الخاص بعمله الصحفي والذي تمت مصادرته من المركبة. نحو الساعة 12:00 من منتصف النهار، سلم المحقق الصحفي حساسنة الأغراض التي تمت مصادرتها وطلب منه المغادرة.

أيار:

(4-5) اعتدى عناصر من الشرطة الفلسطينية على الصحفي نزار حبش ومنعوه من تصوير مواطن مقعد وصل الموقع الذي يعقد فيه الايجاز الصحفي اليومي حول تطورات انتشار وباء كورونا عند مبنى رئاسة الوزراء بمدينة رام الله.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان الصحفي نزار ادمون حبش (34 عاماً) الذي يعمل مراسلاً لشبكة وطن الإعلامية، وبينما كان حوالي الساعة 5:20 من عصر يوم السبت، الموافق 4 أيار 2020 امام مجلس الوزراء في رام الله، برفقة مجموعة من الصحفيين يغطي الايجاز الصحفي اليومي للناطق باسم الحكومة حول مستجدات انتشار فيروس كورونا، شاهد مُقعداً (من ذوي الاحتياجات الخاصة)، يتجه نحو مقر رئاسة الوزراء محتجاً، فتوجه الصحفي حبش نحوه لمعرفة سبب احتجاجه رسالته (كان على مسافة نحو 20 متراً من مكان انعقاد الايجاز الصحفي)، لكن ثلاثة من عناصر الامن بالزي الشرطي، بدأوا بالصراخ على الصحفي

حبش مطالبينه بوقف التصوير، فيما أقدم احدهم على شد هاتفه النقال الى الأسفل لمنعه من التصوير، وقام اخر بدفعه من صدره وصرخ بوجهه قائلا: "ممنوع تصور وممنوع ان تتواجد في هاي المنطقة، وممنوع تيجي مرة أخرى لتغطية الإيجاز".

وزارة الداخلية الفلسطينية أصدرت لاحقا بيانا بشأن ما حدث، قالت فيه بان ما حدث نجم عن سوء تقدير، حيث جاء في البيان "رفضا لأي تصرف من شأنه تعطيل عمل أي صحفي فلسطيني، فإن وزارة الداخلية وانطلاقا من مسؤوليتها الكاملة في حفظ الأمن والنظام العام، تؤكد على حق كل مواطن في حرية الرأي والتعبير، وتوضح ان ما حصل لم يكن مقصوداً تجاه الصحفي، وانه نتج عن سوء تقدير لدى بعض عناصر الامن، لذلك فان الوزارة تعبر عن احترامها للصحفي وللمؤسسة التي يعمل بها".

(5-5) استدعى جهاز الامن الداخلي في غزة الصحفي عز ابو شنب مرتين وحقق معه حول أسباب تواجده في مصر علما انه كان يمكث هناك من اجل العلاج.

ووفقا لمتابعة باحث مدى فان عز عبد العزيز أحمد أبو شنب (36 عاماً) ويعمل صحافيا مع عدد وسائل اعلام مصرية، (صحيفة الأهرام، وصحيفة الجمهورية، وصحيفة الرأي العام المصري، والمصري الديمقراطي)، تلقى يوم الثلاثاء الموافق 2020/5/5 استدعاءً من جهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة، لمقابلة في مقر الجوازات، دون تحديد سبب الاستدعاء، وفي اليوم التالي (الاربعاء – 2020/5/6)، وصل الصحفي في تمام الساعة العاشرة صباحاً مقر الامن الداخلي (الجوازات)، وهناك اخضع لتحقيق من قبل محقق واحد، حول سبب مكوثه في مصر لمدة تسعة أشهر، وقد ابلغ أبو شنب المحقق بانه مكث في مصر للعلاج من إصابة تعرض لها خلال مسيرات العودة. وتم أيضا استجوابه حول عدد من الاشخاص المعروفين الذين كانوا غادروا قطاع غزة عقب الاقتتال الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في تموز عام 2006، مثل (نبيل طموس، وأيمن أبو الهطل، وصفوت رحمي، زكي السكني)، وكذلك حول طبيعة عمله في وسائل الإعلام المصرية، وعلاقته بحزب مصر القومي، وتعيينه (الصحفي أبو شنب) من قبل الحزب سفيرا للنوايا الحسنة، وبأنه "لا ألقاب تمنح بدون مقابل"، وقد نفى أبو شنب علاقته باي جهة او نشاط وأن وجوده في مصر كان فقط للعلاج. وعند حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر ذات اليوم أخلى سبيله. وبعد اسبوع، في يوم الثلاثاء الموافق 12 أيار، فوجئ الصحفي أبو شنب باستدعائه مجددا من قبل جهاز الأمن الداخلي، وبناء على ذلك توجه في اليوم التالي (الأربعاء 2010/5/13) الى مقر الامن الداخلي، وقد وصل المقر الساعة التاسعة صباحاً، وعلى الفور تم إدخاله الى غرفة التحقيق التي كان يتواجد فيها 5 أشخاص، لم يكن بينهم الضابط الذي كان حقق معه في المرة السابقة. أعاد المحققون طرح ذات الأسئلة التي وجهت له في التحقيق الأول، وقد نفى الصحفي أبو شنب علاقته بأي من الأشخاص الذين تم سؤاله عنهم، وأكد مجددا أنه كان يتواجد في مصر للعلاج فقط، وعند حوالي الساعة 2:00 من بعد ظهر ذات اليوم تم اخلاء سبيله.

(5-5) اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي تامر مصطفى عبيدات من منزله، واحتجزته حتى ساعات ما بعد الظهيرة وحققت معه بتهمة تقديم مساعدات عينية للمحتاجين في ظل جائحة كورونا وأخلت سبيله بعدة شروط.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فإن قوة من مخابرات الاحتلال والشرطة الاسرائيلية، وضمن حملة اعتقالات طالت عدة قيادات وشخصيات مقدسية، دهمت في تمام الساعة الخامسة و 50 دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 2020/5/5 منزل مقدم البرامج في فضائية "معا" وقناة "الغد" الصحفي تامر مصطفى محمد عبيدات (33 عاماً)، الكائن في حي بيت حنينا بمدينة القدس المحتلة، وقاموا بتفتيش المنزل والعبث بمحتوياته على مدار ساعة تقريباً، ومن ثم اعتقلوا الصحفي عبيدات واقتادوه الى ما يعرف باسم "غرف رقم 4" في مركز تحقيق المسكوبية بالقدس، حيث وصل المركز عند حوالى الساعة السابعة صباحا، وبعد نحو ساعتين (حوالي التاسعة)، أُخضع الصحفي عبيدات لتحقيق تمحور حول علاقته ببعض الشخصيات الذين تم اعتقالهم في ذات الصباح، وتقديم المساعدات والطرود الغذائية للمحتاجين في شهر رمضان في ظل جائحة كورونا والجهة التي تمول ذلك. وفي تمام الساعة الثانية عشر ظهراً تم الأفراج عن الصحفي تامر عبيدات بشروط منها: عدم التواصل مع عدد من الشخصيات الفلسطينية بمدينة القدس لمدة شهر، والاستجابة لطلب المخابرات الاسرائيلية له في أي وقت لقرار والحضور عندها في حال طُلب منه ذلك للحضور للتحقيق أو المحاكمة، وبانه سيدفع غرامة مالية بقيمة عشرة الاف شيقل (نحو 3 آلاف دولار) في حال مخالفته هذه الشروط.

(6-5) منع عناصر من الشرطة الفلسطينية محمد عياد من تغطية احداث وقعت في بلدة ابو ديس وحذفوا المادة التي صورها.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان محمد جمال محمد الحلبية- عياد (30 عاما)، وهو من ابو ديس بمحافظة القدس ويعمل كصحفي حر، وصل عند حوالي الساعة 12:15 من بعد منتصف ليلة الثلاثاء/ الاربعاء (5-6 أيار 2020)، الى مفرق الجامعة في ابو ديس، وذلك بعد سماعه صوت إطلاق نار كثيف، وهناك شاهد تجمعا يضم نحو 50 شابا ونحو 10 من عناصر الشرطة، فبدأ بالتصوير لإعداد تقرير لشبكة "القسطل"، وما لبثت بعد حوالي دقيقة من وجوده في المكان ان وصلت قوة إضافية من الشرطة (اكثر من خمس سيارات شرطة وسيارات مدنية)، فيما واصل عياد التصوير وهم (الشرطة) يطالبون المواطنين بإخلاء الشارع. كان عياد الصحفي الوحيد في المكان، وبينما كان يقف في مكان مرتفع قليلا على مسافة نحو 5 أمتار من تجمع المواطنين والشرطة ويصور ما يجري، اقترب منه ضابط من الشرطة كان بلباس مدني ويضع قبعة عسكرية صغيرة على رأسه، وأخذ من عياد الهاتف، وحين أخبره عياد بأنه صحفي، طلب الضابط منه اظهار بطاقته الصحفية، لكنه لم يكن يحمل بطاقة، فابتعد الضابط باتجاه تجمع عناصر الشرطة فيما تبعه الصحفي عياد لاسترداد هاتفه. وفي الاثناء تدخل أحد المتطوعين من أعضاء لجنة الطوارئ في البلدة بحكم معرفته الطرفين (الصحفي عياد وبعض عناصر الشرطة)، وأكد للضابط بأن عياد صحفي، فقال له الضابط "انت بدك تصور الاشياء على كيفك"، (أي من جانب واحدة)، ولكن الضابط ما لبث ان طلب منه الاطلاع على مقاطع الفيديو التي صورها، وبعد نحو 5 دقائق من احتجازه الهاتف اعاده له بعد ان شاهد ما صوره وحذفه.

(10-5) استدعت شرطة ومخابرات الاحتلال الصحفية كرستين ريناوي، وتم تسليمها قرار أصدره وزير الداخلية الاسرائيلي يقضي بتجديد فترة اغلاق ومنع تلفزيون فلسطين من العمل في مدينة القدس المحتلة لمدة ستة شهور أخرى، كما تم استجوابها حول عمل بعض زميلاتها.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فقد تلقت كرستين خالد وليد ريناوي (31عاما)، من سكان القدس وتعمل مراسلة لتلفزيون فلسطين الرسمي، يوم 2020/5/10 اتصالا هاتفياً من "الكابتن بسيل" من مركز الشرطة الاسرائيلية بالمسكوبية للحضور الى ما يعرف باسم "غرف رقم 4" في تمام الساعة الرابعة من عصر ذات اليوم، ولكن الصحفية كرستين ريناوي طلبت منه تأجيل الموعد بسبب تأخر الوقت، فطلب منها الضابط الاسرائيلي الحضور عند الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (2020/5/11).وبعد تلقيها تلك المكالمة تواصلت كرستين الريناوي في ذات اليوم (يوم الأحد 2020/5/10) مع محامي نادي الأسير مفيد الحاج، الذي حاول من طرفه استيضاح سبب استدعاء الصحفية ريناوي من الشرطة والمخابرات الاسرائيلية، لكن "الكابتن" رفض إخباره على الهاتف وطلب منه أن تأتي كرستين في تمام الساعة العاشرة من صباح التالي كما كان اخبرها. في تمام الساعة العاشرة من صباح الاثنين 2020/5/11 وصلت كرستين ريناوي الى "غرف رقم 4" وهناك قام محقق بتصويرها وأخذ بصماتها، ومن ثم سلمها قراراً صادراً عن وزير الامن الداخلي الاسرائيلي جلعاد اردان، يقضي بتجديد إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين وحظر جميع أنشطته في كل مكان من مدينة القدس والداخل لمدة 6 أشهر أخرى. وبعد تسليمها القرار قام محقق إسرائيلي آخر باستجوابها حول الصحفية المقدسية لانا كاملة، وطبيعة علاقتها مع تلفزيون فلسطين، كونها تقوم ببث برامج عبر شاشة تلفزيون فلسطين، وقد اجابته ريناوي بأن الصحفية لانا تعمل لدى شركة انتاج، وان هذه الشركة هي من تقوم ببيع بعض البرامج لتلفزيون فلسطين، ومن ثم طلب المحقق منها رقم هاتف الصحفية لانا كاملة من كرستين وقام بتسجيله. بعد الانتهاء من السؤال على لانا كاملة، في تمام الساعة 11:45 دقيقة، سمح للصحفية كرستين الريناوي بالمغادرة.

يذكر أن هذا الاستدعاء هو الخامس الذي تتعرض له الصحفية كرستين الريناوي منذ شهر كانون الأول 2019، حين تم اغلاق مكتب تلفزيون فلسطين ومنعه من العمل في مدينة القدس.

(11-5) أصيب المصور الصحفي كريم خمايسة بعيار مطاطي اطلقه جنود الاحتلال، اثناء تغطيته انسحاب قوات الاحتلال من بلدة كوبر بمحافظة رام الله بعد هدمها احد المنازل هناك.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فإن كريم خمايسة (21 عاماً)، وهو مصور صحفي حر، كان توجه في ساعة مبكرة من صباح يوم 2020/5/11 الى بلدة كوبر بمحافظة رام الله لتغطية اقتحام قوات الاحتلال البلدة وهدمها منزل عائلة المحاضرة في جامعة بيرزيت وداد البرغوثي (والدة الاسير قسام البرغوثي). اعتلى خمايسة تلة تطل على الشارع الرئيسي لبلدة كوبر لتغطية انسحاب قوات الاحتلال من البلدة التي شهدت مواجهات بين المواطنين وجنود الاحتلال لا سيما خلال انسحابهم، حيث رشق الشبان قوات الاحتلال بالحجارة والزجاجات الحارقة فيما خرج بعض الجنود من آلياتهم وأطلقوا قنابل الغاز والرصاص المطاطي وقنابل الصوت بكثافة نحو الشبان لتفريقهم، وبينما هو يصور تلك الاحداث أصيب بعيار مطاطي في ركبته اليسرى، وتوجه اثر ذلك الى مجمع فلسطين الطبي حيث مكث نحو نصف ساعة تلقى خلالها العلاج اللازم واجريت له بعض الفحوص للاطمئنان على حالته الصحية وغادر المستشفى.

(5-11) اعتقلت حركة الجهاد الاسلامي الصحفي يوسف خليل حسان مرتين وحققت معه ارتباطا بتحقيق صحفي أعده حول وجود فساد في توزيع المساعدات على الفقراء في غزة.

وبحسب متابعة باحث "مدى" فإن الصحفي الحر يوسف خليل نعيم حسان (25 عاماً)، من سكان رفح جنوبي قطاع غزة، تلقى يوم الاثنين بتاريخ 2020/5/11، بلاغ استدعاء من جهاز الأمن الداخلي في غزة، للحضور على خلفية نشره تحقيقًا مصوراً (فيديو)، يوم الأحد الموافق 2020/5/10، عبر صفحته على "فيسبوك"، حول شبهات فساد في ملف المساعدات التي تأتي للفقراء في قطاع غزة (حول احدى الشخصيات المحسوبة على حركة الجهاد الاسلامي تتولى مهام توزيع المساعدات الانسانية في رفح). ووفق خليل حسان، والد الصحفي يوسف، فإنّ نجله تعرض للاعتقال في مكان مجهول من قبل "جهاز أمن سرايا القدس، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي في رفح على خلفية ذات التحقيق، يوم الاثنين 2020/5/11، قبل أن يذهب الى مقر الأمن الداخلي الذي استدعاه (حول ذات القضية في ذلك اليوم). وفي اليوم التالي تلقى (الأب) اتصالا من جهاز الأمن الداخلي طلب منه الحضور لمقره بالمحافظة مصطحبًا الهاتف المحمول لابنه يوسف، فتوجه الساعة الرابعة عصرًا الى المقر وبحوزته الهاتف المحمول، وهناك جلس خارج غرف التحقيق وبعد وقت عاد الى منزله دون ان يرى او يعرف شيئا عن ابنه، الذي تبين لاحقًا له بأنه جرى تسليمه من "أمن السرايا" إلى "جهاز الأمن الداخلي"، وأعيد مجددا للاحتجاز من قبل "أمن السرايا" في مكان مجهول. وفي نفس اليوم ليلاً وبالإكراه كما علم لاحقًا من يوسف، فقد أجبر على تسجيل مقطع فيديو يظهر فيه وهو يعتذر من خلاله عن بعض ما تضمنه التحقيق الصحفي الذي أعده ونشره على صفحته. واتهم "أمن السرايا" يوسف بانه ذكر اسم أحد قادة السرايا في التحقيق الصحفي واتهمه بالفساد، رغم أنه لم يشير بشكل مباشر أو صريح لأي شخص بعينه. ومكث يوسف أربعة أيام معتقلاً لدى "أمن السرايا" وأفرج عنه دون تدخل أي جهة أمنية أو حكومية، بحجة أنه عضو في تنظيم حركة الجهاد (التي اعتقلته)، والتنظيم سيتكفل بحمايته. ليلة الثلاثاء 2020/5/26، تلقى يوسف اتصالا من عنصر يعمل في "أمن سرايا القدس"، طلب منه عبره بتسليم نفسه لهم، فتوجه قرابة الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي (الأربعاء 2020/5/27) حيث احتجز، ولم يعد الى منزله حتى نشرت زوجته تغريده عبر "فيس بوك" مساء ذات اليوم، قالت فيها بأنه مختطف وطالبت عبرها بالتدخل لمعرفة مكان اعتقاله، وقد بقي يوسف محتجزا حتى مساء يوم الخميس 2020/5/28، حيث وصل ظهر الخميس وفد من حركة الجهاد، الى منزل عائلة يوسف لبحث وإنهاء قضيته، وقد قام "أمن السرايا" بتحويل يوسف للنائب العام بغزة. يوم الإثنين 2020/6/1 نشر يوسف عبر صفحته على فيسبوك مقطع فيديو مدته 6 دقائق، يستعرض فيه حيثيات وظروف اعتقاله.

(5-12) اعتدى أحد جنود الاحتلال بالضرب على المصور الصحفي ناصر اشتية، كما ومنعته والمصور مجدي اشتية من تغطيته أحداث في بلدة يعبد.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان مجدي محمد اشتية (33 عامًا)، الذي يعمل مصورا مع وكالة الصحافة الامريكية، والمصور الصحفي الحر ناصر سليمان اشتية (50 عامًا)، وصلا عند حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء، الموافق 2020/5/12 بلدة يعبد بمحافظة جنين في شمال الضفة، لتغطية اقتحام وعمليات دهم لمنازل البلدة نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي هناك، بحثًا عن فلسطيني قالت انه ألقى حجراً من سطح مبنى على أحد جنوده ما أدى لمقتله. وفور وصول المصورين مجدي وناصر

البلدة، توقفوا على مسافة نحو 100 متر من جنود الاحتلال وآلياتهم وترجلوا من سيارتهما وارتدوا زيهم الذي يحمل شارة الصحافة المتعارف عليها دوليًا، وباشروا بالتقاط بعض الصور للآليات العسكرية من تلك المسافة، وحين شاهدهم الجنود صرخوا عليهما وطلبوا منهما مغادرة المكان فتراجع المصوران ناصر ومجدي الى الوراء قليلا، وعادا لالتقاط مزيد من الصور، فتقدمت مجموعة من الجنود نحوهما وقام أحدهم الجنود بإطلاق قنبلة صوتية نحوهما. في تلك الاثناء كان مجدي وصل قرب مدخل أحد المنازل، فيما اقترب جندي من المصور ناصر واعتدى عليه بالضرب وبدأ بركله ولكمه ما أدى الى سقوطه على الارض واصابته برضوض في الصدر والكتف. في الاثناء حاول مجدي تصوير وتوثيق الاعتداء على زميله ناصر لكن الجندي اوقف اعتداءه حين شاهده وبدأ بالصراخ عليهما بمغادرة المكان والتوقف عن التصوير.

(12-5) أطلق جنود الاحتلال قنابل صوت وغاز بصورة متعمدة ومباشرة نحو أربعة صحافيين اثناء تغطيتهم اقتحام بلدة يعبد مساء يوم 2020/5/14 ما ادى لإصابتهم بحالات اختناق.

وحسب متابعة باحثة "مدى" فإن الصحافيين طارق حسني سليمان ابو زيد الحوراني (38 عاماً)، مصور تلفزيون فلسطين في جنين، ومحمود يونس ابراهيم سمودي (41 عاماً) مراسل تلفزيون فلسطين في جنين، ومجاهد محمد سعيد السعدي (31 عاما)، وهو مصور حر، ومحمد علي عبد القادر عتيق (28 عاماً) وهو صحفي حر أيضا، كانوا وصلوا حوالى الساعة العاشرة من مساء الثلاثاء بلدة يعبد بمحافظة جنين لتغطية اقتحام نفذه الجيش للبلدة في تلك الاثناء واعتلوا سطح أحد المنازل في حي السلمة بالبلدة، علما ان قوات الاحتلال كانت على مسافة نحو 20 متراً منهم، وقد ابلغ الصحفيون الجنود عن انفسهم اكثر من مرة وهم على سطح المنزل فضلا عن انهم كانوا يرتدون الزي الصحفي. وبعد نحو عشر دقائق، صوب الجنود أسلحتهم باتجاه الصحفيين عن طريق تسليط أضواء الليزر على صدورهم، وبدأوا بالصراخ عليهم وطالبوهم بالابتعاد عن المنطقة ومغادرتها، وما لبث الجنود بعد دقائق أخرى ان وجهوا مرة أخرى أضواء الليزر باتجاه الصحفيين من عدة اتجاهات، فانبطح الصحفيون الأربعة على الأرض، وعلى الفور أطلق الجنود عدة قنابل صوت باتجاه سطح المنزل مباشرة، فصاح الصحفيون باللغة العربية والانجليزية والعبرية معرفين بأنفسهم مجددا بأنهم صحفيون، ولكن ما لبث الجنود ان القوا عدة قنابل صوت وغاز مسيل للدموع نحوهم. حاول الصحفي طارق الحوراني رمي وابعاد قنابل الغاز عن سطح المنزل، لكن كمية الغاز كانت من الكثافة والشدة ما أدى لإصابتهم جميعاً بحالات اختناق شديدة فيما أغمي على الصحفي طارق وسقط (على أرض سطح المنزل حيث كانوا)، وسقطت كاميرته وكُسرت شاشتها الخارجية كما وكُسرت دعامة حامل الكاميرا (كان ينقل تلك الاحداث في بث مباشرة)، وقد تم اسعاف طارق ميدانياً من قبل أصحاب المنزل الذي تواجدوا على سطحه، وغادروا المكان بعد نحو نصف ساعة بعد ان انسحبت قوات الاحتلال من المكان.

(13-5) احتجزت قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي المصور مصعب شاور وحذفت صوراً التقطها لمسيرة نظمت في مدينة الخليل.

ووفق متابعة باحثة "مدى" الميدانية، فان المصور الصحفي مصعب شاور الذي يعمل مع صحيفة "الحدث" كان توجه مساء يوم 2020/5/13 الى منطقة البلدة القديمة بالخليل، لتصوير مسيرة احتجاجية سلمية نظمها المواطنون الفلسطينيون هناك احتجاجا

على مصادرة سلطات الاحتلال أراض حول الحرم الابراهيمي في المدينة، تمهيدا لإنشاء مصعد ومسارات للمستوطنين، للوصول الى الحرم الابراهيمي. وقد انطلقت المسيرة من أمام التكية عند حوالي الساعة التاسعة مساء واتجهت نحو المسجد الابراهيمي، ثم الى مبنى البلدية القديمة في الخليل، وفي الأثناء بدأ جنود الاحتلال بتحذير المواطنين ومطالبتهم بالابتعاد والتفرق، وما لبثت مجموعة من الجنود أن هاجمت أحد المواطنين واعتدوا عليه ضرباً واقتادوه الى نقطة عسكرية للجيش في المدينة. وبينما كان الصحفي مصعب شاور يصور المسيرة وهذه الاحداث، توجه اليه مجموعة من الجنود وأمروه بالتوقف عن التصوير، واقتادوه الى حاجز عسكري يقيمه الجيش في تلك المنطقة، وهناك ابلغه أحدهم وكان بزي عسكري بأنه ضابط مخابرات وعرف على نفسه باسم "الكابتن موسى"، وابلغه بأن القانون يمنع التصوير"، وطلب من مصعب حذف المواد صورها، لكنه رفض، فقام الجنود بسحب الكاميرا منه وحذفوا جميع المواد التي كان صورها، وطلبوا منه المغادرة.

(5/19) تعرضت الصحفية آلاء الزرو لتهديد غير مباشر من الشرطة الفلسطينية كي تتوقف عن المشاركة إثارة قضية اعتقال الصحفي انس حواري، الذي اعتقلته الشرطة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فإن الصحفية الاء الزرو، وهي من سكان الخليل، وتعمل مع إذاعة الحرية ووكالة وطن، وهي عضو ضمن مجموعة خاصة بالصحفيين على "واتس اب" اسمها "نادي الصحفيين". ومن بين اعضاء تلك المجموعة الناطق الاعلامي باسم الشرطة العقيد لؤي ارزيقات. وإثر اعتقال الصحفي انس حواري من قبل الشرطة، جرى نقاش داخل المجموعة بين الصحفيين والناطق الإعلامي باسم الشرطة، انتهى بمطالبة جدية له بتقديم سبب مقنع يفسر اعتقال الصحفي حواري. وبعد ايام من ذلك النقاش، أعادت الصحفية آلاء طرح ذات السؤال حول موضوع أنس حواري وسبب اعتقاله المتواصل وفتح النقاش مجددا بين الصحفيين والناطق باسم الشرطة. وبعد ثلاثة ايام من الحادثة، اتصل الناطق باسم الشرطة الفلسطينية، برئيس مجلس إدارة إذاعة منبر الحرية، وهو المدير المباشر للصحفية الاء، وسأله عن سبب إثارة الصحفية آلاء موضوع انس حواري ودفاعها عنه، فابلغه المدير بأن هذا التصرف مرتبط بطبيعة عملها ومن المهنية التي تتمتع بها، وأنه لن يتدخل لمنعها من الكتابة أو التعبير عن رأيها. وفي ذات الوقت، تواصلت الشرطة مع أحد زملاء آلاء في الإذاعة، لينقل لها رسالة بأن اعتقال الصحفي أنس ليس له علاقة بالصحافة، وان الموضوع حزبي، وأوضح لها أن الشرطة سألت عن انتمائها السياسي و توجهاتها، ونصحها (لأنه يهمه أمرها ولا يريد لها المشاكل) بأن تتوقف عن التدخل بهذه القضايا. وقد انعكس ذلك كنوع من الضغوط من قبل عائلتها كي لا تكون عرضة للمشاكل.

(5/30-1) أقدمت إدارة شركة "فيسبوك" على حجب وإغلاق العديد من الصفحات والحسابات الخاصة بمواقع إعلامية، وتلك الخاصة ببعض الصحفيين/ات في الضفة الغربية وذلك بحجة "انتهاك معايير خصوصية مجتمع فيس بوك".

وطالت هذه الحملة بالضفة الغربية الصحافيين/ات التالية اسماؤهم:

1) سامر أمين سعيد خويره (38 عاما)، وهو من سكان مدينة نابلس، ويعمل مذيعاً في راديو "حياة" ومقره في مدينة نابلس، وقد تم منع الصحفي سامر خويرة من النشر عبر عدة ثلاث صفحات على فيسبوك، هو آدمن فيها، وهي: الصحفي سامر خويرة، صفحة راديو حياة، صفحة إذاعة القرآن الكريم، دون انذار مسبق وواضح، كما وتم منع الصحفي خويرة من خدمة البث المباشر على حسابه الرسمي، وكذلك الحرمان من إرسال الرسائل عبر تطبيق المسنجر الموصول بموقع فيسبوك، ما بين 2020/5/5–2020/5/21 وذلك بدعوى نشره أخباراً ومصطلحات ممنوعة في سياسة الفيسبوك، مثل الاخبار التي تضم كلمات (أسير أو جريح). ولاحقا اتيحت له خدمة البث المباشر ولكنه ما يزال محظورا من النشر عبر الصفحات سابقة الذكر، وممنوع من ارسال رسائل عبر المسنجر، علما ان حسابه الشخصي يضم حوالي 900 متابع.

2) عميد سامي دويكات (38 عاما)، وهو من سكان مدينة نابلس، ويعمل مذيعا في راديو طريق المحبة ومقره نابلس، حيث قامت إدارة فيسبوك بحظر قدرته على النشر والتعليق وإرسال الرسائل عبر تطبيق المسنجر، ما بين 2020/5/5–2020/5/16 ، دون ان يتسلم أي ايضاح عن سبب الحظر، علماً انها ليست المرة الاولى التي يتم فيها منعه من البث المباشر، وذلك بسبب منشورات قديمة له تعود لخمسة اعوام مضت. علما ان المنع شمل حسابه الشخصي الذي يضم 5000 متابع، والصفحة الرسمية التي تضم 22500 متابع.

3) سامي سعيد عبد الساعي (36 عاماً)، وهو من سكان مدينة طولكرم يعمل مراسلاً لفضائية النجاح نابلس وباحثاً ميدانياً لدى مركز مدى للحريات الاعلامية، حيث اغلقت شركة فيسبوك اكثر من حساب له، وتم اغلاق الحساب الاول الذي يضم 5000 صديق و 17000 متابع بشكل نهائي بتاريخ 2020/5/5, وبعد ذلك بأربعة أيام (بتاريخ 2020/5/9) تم تعطيل حسابين آخرين له بشكل نهائي، ما دفعه لإنشاء حساب جديد يحمل اسم (أبو ابراهيم الساعي) وتجنب نشر أي خبر او مادة سياسية لتجنب اغلاقه.

4) عماد جبرين (38 عاماً)، وهو من سكان بيت لحم ويعمل كصحفي حر، حيث اغلقت شركة فيسبوك، حسابه الشخصي الذي يضم حوالي 5200 متابع بشكل نهائي بتاريخ 2020/5/5 دون انذار مسبق.

5) زاهر ابو حسين (56 عاماً)، وهو من سكان مدينة نابلس ويعمل مديرا لدائرة الإعلام في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وقد اقدمت شركة فيسبوك على إغلاق حسابه الشخصي بتاريخ 2020/5/6 حيث تلقى رسالة من ادارة فيسبوك تطلب التأكيد على هويته، علما ان الحساب التي تم إغلاقه يضم حوالي 5000 صديق و 25000 متابع، وهذه هي المرة السادسة التي يتم فيها اغلاق حسابه.

6) **محمود برهم**، وهو من سكان نابلس ويعمل مديرا لفضائية معا في شمال الضفة، وقد اغلقت شركة فيسبوك حسابه لمدة شهر وذلك ابتداء من يوم 2020/5/6، بما يشمل عدم استقبال وارسال الرسائل عبر تطبيق المسنجر، علماً ان الحساب الذي تم إغلاقه يضم 1000 متابع، وهذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها اغلاق حسابه.

7) علي صادق سليم سمودي (53 عاماً) وهو من سكان مدينة جنين، ويعمل مراسلا لدى قناة الجزيرة وصحيفة "القدس" ومصورا مع وكالة رويترز، تم اغلاق حسابه الذي يضم نحو 108 آلاف متابع، بتاريخ 2020/5/5، لمدة ثلاثة ايام، بحجة مخالفة سياسة فيسبوك، علماً ان هذه هي المرة الرابعة التي يتم فيها إغلاق حسابه الخاص.

8) فراس احمد طنينة (45 عاما) وهو من سكان مدينة رام الله، ويعمل مديرا لمكتب فضائية النجاح، تم اغلاقه حسابه الموثق من شركة فيسبوك بتاريخ 2020/5/6 بدعوى مخالفته معايير "فيسبوك" في السياسة، ولاحقا ادعت الشركة ان ذلك نجم عن "خلل في الخوارزميات" لكن لم يتم اعادة تفعيل حسابه الذي يضم 4998 صديق، و1200 متابع.

9) مجاهد سالم السعدي (38 عاما) وهو من سكان مخيم جنين ويعمل مراسلا لقناة "فلسطين اليوم"، وتم اغلاق حسابه بتاريخ 2020/5/6 بدعوى مخالفة معايير سياسة الفيسبوك وما يزال مغلقا حتى اللحظة (نهاية أيار).

10) مهند محمد حافظ الشريف (31 عاما)، وهو من سكان مدينة الخليل، ويعمل مذيعاً في راديو منبر الحرية بالخليل، حيث تلقى رسالة من ادارة الفيسبوك بتاريخ 2020/5/6 مفادها بانه سوف يتم تعطيل حسابه بشكل نهائي (لأول مرة) . بدعوى انتهاك معايير الفيسبوك، علماً ان حسابه المغلق يضم 500 صديق ويتابعه نحو 4000 شخصاً.

11) محمد علي عبد القادر عتيق (28 عاماً)، وهو من سكان قرية برقين بمحافظة جنين، ويعمل كمراسل صحفي حر لعدة جهات، تم اغلاق حسابه بتاريخ 2020/5/4، وقد تلقى رسالة من ادارة فيسبوك، طلبت عبره تأكيد هوية المستخدم، ولكن بعد اسبوع تم تبليغ الصحفي بشكل رسمي بانه تم إغلاق حسابه بشكل نهائي بدعوى "مخالفة وانتهاك معايير فيسبوك". لاحقا حاول محمد عتيق انشاء أكثر من حساب لكنه كان يتم بعد ايام تعطيلها، علما ان حسابه الذي اغلق يضم 5000 صديق ونحو 10 آلاف متابع.

12) ساري جرادات (34 عاماً) وهو من سكان سعير بمحافظة الخليل، ويعمل مراسلا لدى بوابة اللاجئين، وقد تم تعطيل حسابه بتاريخ 2020/5/27 حيث تلقى رسالة من إدارة الفيسبوك، تطلب منه تأكيد هوية المستخدم، وبعد ان فعل تم تعطيل حسابه بشكل كامل، علما ان حسابه الذي اغلق يضم 5000 صديق و2700 متابع.

(1-5/30) أقدمت شركة "فيس بوك" على إغلاق حسابات وصفحات ما لا يقل عن 31 صحافيا/ة ومؤسسة اعلامية محلية، شملتها هذه الحملة في قطاع غزة، وذلك بحجة "انتهاك معايير خصوصية مجتمع فيس بوك".

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" في قطاع غزة، فإنّ شركة فيسبوك أغلقت حسابات هذه المجموعة من الصحافيين/ات دون سابق إنذار، فيما وصلت رسائل نصية لبعضهم عبر البريد الإلكتروني ومن خلال صفحة "الفيسبوك، ذكرت عبرها بأن عمليات الاغلاق او تقييد عمليات النشر، تمت نتيجية "انتهاك معايير خصوصية مجتمع فيس بوك".

وشملت عمليات الإغلاق التي نفذتها إدارة فيسبوك، خلال شهر أيار، صفحات عدد من وسائل الاعلام التي يتابعها آلاف الاشخاص، عُرف منها: صفحة "فلسطين ميديا" عبر فيس بوك، التي يتابعها (22 ألف شخص)، و"فلسطين أون لاين" عبر فيس بوك التي تحظى بنحو 10 آلاف متابع، وصفحة "صور من فلسطين" عبر انستجرام، التي يتابعها 10 آلاف شخص، وذلك دون أن يتسلموا أي إشعار مُسبق بالإغلاق.

وطالت حملة الاغلاقات الجديدة هذه أيضا، مجموعة كبيرة من الصحافيين/ات من قطاع غزة، شملت التالية أسماؤهم: علاء عبد الفتاح النملة (صحفي حر)، محمد ماجد أبو دقة (مصور شبكة شرق الإعلامية)، سعيد الطويل رضوان (صحفي حر)، عبد الحكيم أبو رياش (مصور حر)، أحمد الناقة (صحفي حر)، محمد أبو ريدة (صحفي حر)، وائل أبو عمر (صحفي حر) ، محمد فروانة (صحفي حر)، محمد جربوع (محرر وكالة سبق 24)، محمد الجمل (مراسل صحيفة الأيام برفح)، ربيع أبو نقيرة (مراسل صحيفة فلسطين برفح)، محمود الخواجا (منسق برامج قناة فلسطين اليوم)، محمد وشاح (مراسل قناة الجزيرة مباشر)، محمد عبد العزيز النجار (صحفي حر)، إسماعيل الغول (صحفي حر)، إسماعيل أبو عمر (مراسل إذاعة الأقصى)، عبد القادر الشريف (صحفي حر)، أسامة الكحلوت (مراسل موقع قناة النجاح الفضائية)، محمود هنية (محرر في صحيفة الرسالة)، جهاد بارود (مدير شبكة عين الإعلامية)، رامي أبو طعيمة (مراسل فضائية القدس اليوم)، بلال عواد (مصور حر)، معاذ مقداد (محرر لدى شبكة الأقصى الإعلامية)، محمد أبو حية (محرر لدى شبكة الأقصى)، حسين زقوت (مونتيور لدى شبكة الأقصى)، محمود بسام الجمل (مصور حر) وقد تقييد قدرته على النشر لمدة ثلاثة أيام، عطية درويش (مصور وكالة الرأي الحكومية بغزة)، عامر العمور (مراسل إذاعة الشعب في خان يونس) وقد تم تقييد قدرته على النشر لمدة 60 يومًا، ومحمد نجيب الجبور (محرر في شبكة كنعان الاخبارية)، واياد حسن ابو ريدة (محرر في اذاعة الاقصى)، وعبد الرؤوف سمير شعث (مصور حر).

(25-5) تعرض الصحفي ايهاب الجريري، مدير إذاعة "FM 24 " ومقرها مدينة رام الله، لحملة تحريض وتحقير، عبر صفحة مقربة من النظام السياسي الفلسطيني تعمل عبر موقع "فيس بوك" وتحمل اسم "رواتب دولة فلسطين والترقيات – الصفحة الرئيسية"، وذلك على خلفية آراءه وانتقاداته لأداء الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بانتشار فيروس كورونا.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد نشر موقع "رواتب دولة فلسطين والترقيات – الصفحة الرئيسية" يوم 25 ايار/مايو مادة تحت عنوان "الى ايهاب الجريري: ان العبيد لأنجاس مناكيد" ارفقت بصورة الصحفي ايهاب الجريري. وتضمن هذا المنشور عبارات تحريضية وهجومية مسيئة مثل "المذيع المأجور" و "صاحب الاجندات المعروفة والذي يعمل بالشيكل فقط"، كما وهاجمت الصفحة عبر ذات المنشور، إذاعة 24 اف ام، ووصفتها بأنها "جزء من فريق أوعز لهم المنسق (المقصود منسق جيش الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية) بفتح معارك داخلية بين أفراد الشعب والحكومة حتى يتفرد نتنياهو بضم الاراضي وتنفيذ صفقة القرن"، كما وعادت الصفحة المذكورة لمهاجمة الجريري في نفس المنشور واتهامه بتلقي تعليمات من المنسق الاسرائيلي، وتلقي تمويل "الفتنة الداخلية" ، كما وصفت الجريري بـ السكير" ووصفت الاذاعة بانها "إذاعة الفتنه والفساد"، وعادت الصفحة في ذات اليوم (25 ايار) لمهاجمة الجريري في منشور آخر، جاء تحت عنوان (أسئلة للجريري.. فهل يجيب؟!) قالت فيه بان ما يقوم به

"السيد الجريري هو تعليمات جهات محددة تتساوق مع الاحتلال، وبوق للمنسق في الهجوم على الحكومة، والتي قد نختلف معها ولا نختلف عليها." متهمة الجريري بتلقي تمويل قيمته 800 ألف يورو من الاوروبيين والامريكان لفتح إذاعة ٢٤ اف ام القدس، باعتبارها مدينة سلام، وبأنه وقع على وثيقة تصف الفصائل الفلسطينية بالإرهاب. وواصلت تلك الصفحة مهاجمتها الصحفي الجرير حيث نشرت في اليوم التالي (26 أيار) منشوراً جديداً تحريضياً، اتهمت فيه الجريري بانه يسخر ويستهزئ بالرئيس الراحل ياسر عرفات والرئيس محمود عباس والاجهزة الامنية والحكومة الفلسطينية، وعادت يوم 27 أيار ونشرت منشورا يتضمن مقطع فيديو للجريري يشكر فيه الموظفين ورجال الأمن، حيث بدا هذا المنشور ايجابيا تجاه الجريري، لكنه ارفق بتعليق جاء فيه: "بعد كلامك هذا.. شكرا لك... وإذا لك حق عندنا.. ستجد عنواننا دوما القضاء!".

وجاء الهجوم على الجريري، عقب منشورا كتبه الجريري يوم 23 أيار تحت عنوان "حكومة خُلف خلاف" انتقد فيه طريقة تعامل الحكومة الفلسطينية مع أزمة كورونا، سواء ما يتعلق بملف العمال الفلسطينيين في اسرائيل، او بملف صندوق وقفة عز الذي أنشئ لتعويض المتضررين، او ما يتعلق بالفحوصات للعمال، وأداء وزيرة الصحة وادارتها لهذا الملف.

وفاق التحريض والهجوم الذي تعرض له الجرير عبر العديد من المجموعات المغلقة على تطبيق واتساب ما ذكر سابقا. ولم تعرف الجهة التي تقف خلف عملية التحريض والهجوم على الجريري، او التي تدير الصفحة، خاصة ان آدمنز، الصفحة التي اطلقت حملة التحريض هذه متواجدين في 3 مناطق هي، قطاع غزة، والداخل الفلسطيني (مناطق 48)، وفي الخارج وتحديدا في فرنسا، لكنهم "بلا شك مجموعات مقربة من النظام السياسي الفلسطيني". وقد توجه الجريري الى النيابة العامة في مدينة رام الله يوم 27 ايار/مايو لتقديم شكوى ومتابعة القضية قانونيا وقضائياً، رغم انه ليس متأكدا من انه قد يصل الى نتيجة في هذا الشأن نظرا لوجود المسؤولين خارج الضفة وفق ما تعلمه النيابة العامة كذلك، حيث وعدت النيابة ببذل جهدها في هذا الامر مع علمها ان الامر ليس تحت سيطرتها.

(24-5) اعتدى مستوطنون على طاقم قناة "روسيا اليوم" اثناء تغطيته مثول رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو المتهم بقضايا فساد، أمام المحكمة المركزية الاسرائيلية في شارع صلاح الدين بمدينة القدس المحتلة، حيث أدلى ببيان أمام انصاره ووسائل الاعلام قبل دخوله قاعة المحكمة.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان أعدادا كبيرة من قوات الشرطة والامن الاسرائيلي اغلقت يوم 2020/5/24 محيط المحكمة المركزية في القدس الشرقية قبيل مثول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو امام المحكمة، وأقامت متاريس حديدية وقفت خلفها اعداد كبيرة من المستوطنين واليمين الاسرائيلي المتطرف والطواقم الصحفية التي وصلت لتغطية هذا الحدث، وكان طاقم قناة "روسيا اليوم" المكون من مراسلة القناة داليا عصام النمري (36 عاماً)، والمصور أشرف عايد داوود الشويكي (33 عاما) أحد هذه الطواقم. طلب طاقم القناة من الشرطة الاحتلال الخروج من وراء الحواجز التي وضعتها الشرطة الاسرائيلية، لكنها رفضت ذلك وأبقتهم محتجزين وسط حشود من المستوطنين والمتطرفين من الساعة الواحدة ظهراً حتى الثالثة عصراً، أي لحين انتهاء محاكمة نتنياهو ومغادرته المحكمة، وعندما حاولت الصحفية النمري تسجيل خاتمة لتقريرها (الستاند)، بدأ بعض المستوطنين بإعاقتها واستفزازها من خلال تغطية عدسة الكاميرا بالعلم الإسرائيلي وتمريره فوق رأسها، والتلفظ بعبارات نابية بحقها وبحق زميلها المصور أشرف

الشويكي، كما وقام بعضهم بالتهجم عليها ودفعها ومطالبتها بمغادرة المكان. حاولت الصحفية داليا النمري إبعادهم عنها بيدها فيما اعتدى بعضهم على زميلها الشويكي ضربا بأيديهم وارجلهم، ما اضطره لرفع قاعدة الكاميرا "ترايبود" لإبعادهم عنه، ورغم أن هذا الاعتداء حدث أمام أنظار عناصر الشرطة الاسرائيلية الا أنهم لم يتدخل الا بعد مناداتهم من قبل مراسلة روسيا اليوم داليا النمري طالبةً منهم فتح المتاريس الحديدية للتمكن من الخروج من بين المستوطنين، وعندها جاء أحد ضباط الشرطة وسألها كيف حدث الاعتداء عليها وعلى زميلها، وطلب منهما التوجه الى مركز الشرطة الاسرائيلية في منطقة النبي يعقوب لتقديم شكوى، وقال لهما بأنهما حالما يصلا فانه (الضابط) سيقوم هو بإخبار المتواجدين في المركز بظروف الاعتداء. في تمام الساعة الثالثة والنصف من عصر ذات اليوم توجه أشرف الشويكي وداليا النمري الى مركز الشرطة الاسرائيلية الواقع في بلدة بيت حنينا شمال القدس، لتقديم شكوى ضد المستوطنين الذين اعتدوا عليهما، الا أن الشرطة ادعت بأنها لا تعلم بالحادثة وأنها بحاجة لفتح الكاميرات الموجودة في المنطقة هنالك لمعرفة ماذا حدث في التفصيل، ورغم ذلك فان مراسلة ومصور "روسيا اليوم" سيقومان بمتابعة الموضوع قانونيا وتقديم شكوى رسمية في المحكمة الاسرائيلية ضد المستوطنين الذين اعتدوا عليهما.

(27-5) أقدمت وكالة "اسوشيتد برس" الاميركية العالمية على فصل مصورها في الاراضي الفلسطينية المحتلة، إياد حمد، "إثر شكوى تقدمت بها الشرطة الفلسطينية ضده لدى الوكالة، بدعوى قيامه بالتحريض ضد الاجهزة الامنية ومحاولته خلق فوضى" كما قال حمد، وهو ما يبدو انه جاء ارتباطاً بمشاركته في احتجاج نظم في بيت لحم ضد اعتقال الشرطة الصحفي أنس حواري.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان المصور في وكالة "اسوشيتد برس" في الاراضي الفلسطينية المحتلة، إياد نمر عبد القادر حمد (63 عاما)، وهو من سكان مدينة بيت لحم، ومجموعة من الصحافيين اعتصموا يوم الثلاثاء 2020/5/19، أمام مقر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مدينة بيت لحم، بعد وصوله معلومات من الوكالة التي يعمل معها تفيد بأن "الشرطة الفلسطينية تقدمت بشكوى ضده" الامر الذي كان سبقه بوقت قصير، حدوث جدل حاد على مجموعة خاصة بالصحافيين على "واتس أب"، الصحفي إياد حمد عضو فيها، مع المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية لؤي رزيقات الذي هو عضو فيها ايضاً، على خلفية اعتقال الشرطة الفلسطينية الصحفي أنس الحواري من محافظة طولكرم. وبعد ايام من تلك الحادثة وتحديدا عند حوالي الساعة 3:30 من عصر يوم الاربعاء الموافق 2020/5/27، تلقى الصحفي اياد حمد اتصالاً هاتفياً من إدارة الوكالة المذكورة أُبلغ عبره بصدور قرار بإنهاء عمله وفصله بشكل نهائي من الوكالة، بناءً على "شكوى مقدمة من الشرطة الفلسطينية ضده"، تضمنت حسب ادعائهم "أعمالا مخلة بالأمن العام". وفي نفس اليوم (الاربعاء 2020/5/27)، تلقى الصحفي حمد رسالة عبر البريد الإلكتروني من الوكالة، تضمنت اتهامه (حسب ادعاء الشرطة) بعدة مخالفات، منها محاولته خلق الفوضى والتحريض، والتهديد بإشعال إطارات مطاطية أمام المحكمة في مدينة بيت لحم اعتراضاً على محاكمة الصحفي أنس حواري، الذي كان اعتقل من للشرطة الفلسطينية بعد الاعتداء عليه عند مدخل بلدة عنبتا بمحافظة مدينة طولكرم، وكذلك اتهامه (أي الصحفي إياد حمد) بالدعوة الى وقفة احتجاجية أمام مقرات الأجهزة الأمنية في مدينة بيت لحم، والتحريض على الاجهزة الأمنية وعملها، وقد نفى العقيد لؤي زريقات الناطق باسم الشرطة هذا الادعاء بشكل قاطع في حديث له مع مركز "مدى".

يشار الى ان الصحفي إياد حمد عمل مع الوكالة المذكورة نحو 20 عاماً، غطى خلالها الاحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجمهورية الليبية والتونسية والمصرية، وتعرض خلال مسيرة عمله لاعتداءات عديدة من قبل جيش الاحتلال.

(29-5) أصيب المصور الصحافي نضال اشتية بعيار مطاطي أطلقه أحد جنود الاحتلال بينما كان يغطي احداث في بلدة كفر قدوم بمحافظة قلقيلية.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان نضال شفيق طاهر اشتية (50 عاما)، وهو من سكان قرية سالم بنابلس ويعمل مصورا لدى وكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، كان قد وصل حوالي الساعة 12.10 من ظهر يوم الجمعة قرية كفر قدوم بمحافظة قلقيلية لتغطية المسيرة الاسبوعية المناهضة للاستيطان واستمرار اغلاق مدخل البلدة من قبل جيش الاحتلال منذ سنوات. حين وصل كفر قدوم كان جنود الاحتلال قد اقتحموا القرية قبل خروج المسيرة المعتادة بنحو نصف ساعة، وحاصروا المسجد الواقع وسط القرية الذي تخرج منه المسيرة عادة، وكان هناك نحو عشرة جنود يطلقون الرصاص المعدني المغلف بالمطاط والقنابل المسيلة للدموع، وقد بدأ الجنود بملاحقة بعض شبان البلدة الذين رشقوا الجنود بالحجارة، حتى اقتربوا من مقر لجنة الزكاة في القرية، وهناك رشق شبان الجنود بالحجارة مرة اخرى فيما أطلق الجنود الرصاص بصورة عشوائية، ما اسفر عن اصابة الصحفي نضال اشتية برصاصة مطاطية في الفخذ الأيسر، علما انه في تلك اللحظة كان يتواجد عن مسافة نحو 100 متر من الجنود ونحو 50 مترا من المتظاهرين، وعلى الفور توجه ثلاثة من شبان البلدة ونقلوه الى أحد المنازل لإسعاف نظرا لأنه لم تكن في المكان اي سيارة او طاقم اسعاف. قدمت له بعض الاسعافات، لكن المصور اشتية ظل يشعر بألم شديد ما دفعه لمغادرة المكان والتوجه الى مستشفى رفيديا بمدينة نابلس حيث قدمت له العلاجات اللازمة وقام طبيب بتضميد مكان الاصابة ونصحه بالراحة في المنزل لثلاثة ايام.

(31-5) سلمت قوات الاحتلال الاسرائيلي الصحفية روز الزرو استدعاء للتحقيق معها، وذلك اثناء تغطيتها اعتصاما في مدينة القدس بمناسبة ذكرى رحيل فيصل الحسيني.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان شرطة ومخابرات الاحتلال دهمت يوم 2020/5/31 وقفة نظمت أمام بيت الشرق في حي الشيخ جراح بالقدس، بمناسبة الذكرى السنوية الـ 19 لرحيل فيصل الحسيني، وقد اعتقلت شرطة الاحتلال خلال دهمها الاعتصام، محافظ القدس عدنان غيث، ومدير نادي الأسير ناصر قوس، وعضو إقليم حركة فتح بالقدس عوض السلايمة، وأحد المشاركين في الفعالية والموظف السابق في بيت الشرق، اسحق القواسمة، كما وسلمت جميع المتواجدين الاخرين بلاغات استدعاء للتحقيق معهم من قبل المخابرات بدعوى خرقهم السيادة الإسرائيلية ومحاولة فرض السيادة الفلسطينية، وقد شمل تسليم الاستدعاءات الصحفية روز الزرو، معدة البرامج لإذاعة صوت فلسطين في القدس، لمراجعة المخابرات الاسرائيلية للتحقيق معها يوم الثلاثاء 2020/5/2 بهذا الخصوص ايضا.

(31-5) منعت شرطة الاحتلال الصحفية سندس عويس من تغطية احداث رافقت اعادة فتح المسجد الاقصى بعد اغلاقه لمدة 69 يوما بسبب جائحة كورونا، وابلغتها بانها موقوفة واستدعتها لمركز الشرطة بالقدس واقرت منعها من الوصول الى منطقة المسجد الاقصى لمدة اسبوع.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فقد اعادت دائرة الأوقاف الإسلامية عند الثالثة من فجر يوم 2020/5/31 فتح أبواب المسجد الأقصى بالقدس المحتلة بعد 69 يوما من اغلاقه بسبب جائحة كورونا، حيث تم فتح ثلاثة من أبواب المسجد الأقصى هي ابواب السلسلة، حطة، المجلس. وفي تمام الساعة السابعة والنصف صباحاً فتحت شرطة الاحتلال باب المغاربة أمام المستوطنين الاسرائيليين الذين عادة ما يقتحمون المسجد الاقصى انطلاقا من تلك المنطقة، وحين تم فتح باب المغاربة رد المصلون بالتكبيرات أمام عدسات الصحافيين الذين كانوا يوثقون تلك اللحظات، فيما عملت قوات الاحتلال على إبعاد المواطنين الفلسطينيين من منطقة باب المغاربة ومن ساحات المسجد القلبي كي تتيح للمستوطنين تأدية طقوس تلمودية، كما وحاولت منع الصحفيين المتواجدين من تصويرهم. طلبت الصحفية الحرة سندس عبد الرحمن عويس (23 عاما) التي كانت هناك من ضابط في شرطة الاحتلال السماح لها بتصوير تلك الاحداث في ساحة المسجد القبلي بعد أن ابلغته بهويتها وأطلعته على بطاقتها الصحفية لكن الضابط الاسرائيلي رفض ذلك، وطلب منها مغادرة المكان والصعود الى ساحات قبة الصخرة، وقال لها بأنه لا يعترف ببطاقتها الدولية، وفقط يعترف بالبطاقة الصحفية الإسرائيلية الصادرة. حاولت سندس مناقشته للسماح لها بالتصوير إلا أنه رفض ذلك، وقال لها "أنت موقوفه الآن". حاولت سندس عويس توضيح الأمر خشية اعتقالها، الا أن ضابط الاحتلال طلب منها التوجه الى مركز شرطة بيت الياهو في باب السلسلة في تمام الساعة الثامنة والنصف (من صباح ذات اليوم)، وفعلا توجهت على الفور الى مركز الشرطة، وهناك وبعد انتظار نحو ربع ساعة، قابلها ضابط في مخابرات الاحتلال يدعى يورام، وابلغها بانها متهمة بالتحريض والقيام بأعمال شغب داخل المسجد الاقصى، ولهذا السبب أُحضرت الى مركز الشرطة. شرحت الصحفية سندس للضابط حيثيات وتفاصيل ما حدث وبأنها لم تقم الا بطلب التصوير، الا أن الضابط الاسرائيلي أنهى التحقيق معها خلال ربع ساعة وامرها بتوقيع إفادتها واخلى سبيلها شريطة العودة مجددا الى مركز الشرطة يوم السبت (2020/6/6)، للتحقيق، كما وابلغها بانها ممنوعة من الوصول الى المسجد الأقصى وأروقته وأبوابه لمدة أسبوع، وهددها بإبعاد آخر عن المسجد الاقصى قد يستمر لستة أشهر.

حزيران:

(3-6) استدعت شرطة ومخابرات الاحتلال الاسرائيلي أربعة صحافيين اثناء تغطيتهم اعتصاما احتجاجيا ضد ابعاد الشيخ عكرمة صبري عن المسجد الاقصى، وحققت معهم حول عمهم الصحفي وتغطيتهم الاحداث والانشطة في القدس.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فقد نظم اعتصام في حي الصوانة بمدينة القدس يوم 2020/6/3 ، وذلك احتجاجا على ابعاد خطيب المسجد الاقصى الشيخ عكرمة صبري عن المسجد من قبل سلطات الاحتلال، وقد توجهت عدة وسائل اعلام لتغطية الاعتصام، وخلال ذلك اقتحمت الشرطة وعناصر أمن المكان، وسلمت عددا من المشاركين وأربعة صحافيين أوامر استدعاء للتحقيق معهم، بتواريخ مختلفة، شملت: المصور أحمد عثمان أحمد جلاجل (40 عاما) وهو صحفي حر من سكان القدس ويعمل مع عدة مؤسسات، ومصور قناة الجزيرة الفضائية مراد محمد فاروق اسعيد (47 عاما)، وهو من سكان بيت حنينا بالقدس، ومراسل قناة العربي أحمد نايف حماد جردات (29 عاما) وهو من سكان الطور بالقدس، ومصور قناة روسيا اليوم، أشرف عايد داوود الشويكي، وهو من سكان سلوان بالقدس.

وعند الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (الخميس الموافق 4 حزيران 2020)، توجه اسعيد إلى ما يعرف بـ"غرف 4" للتحقيق في مركز المسكوبية، وهناك انتظر نحو ساعتين حتى استدعي لجلسة تحقيق استمرت 20 دقيقة فقط (ما بين الساعة 11:50 حتى 12:10 ظهراً)، بدأها المحقق بقوله "لماذا أنا لا أراك ولا أعرفك؟"، واستمر بالاستفسار عن مكان عمله الحالي وأين يرى نفسه بعد عشر سنوات، ثم انتقل لسؤاله عن معارفه من الصحفيين وكيف يتناقلون المعلومات عن وقوع الأحداث لتغطيتها، وسبب عدم تواجده قبل ايام في اعتصام اخر نظم أمام "بيت الشرق" إحياءً للذكرى 19 لرحيل فيصل الحسيني يوم الأحد الموافق 31 أيار 2020، وما إذا كان يعمل مع أي جهة تابعة لـ "السلطة الفلسطينية" الامر الذي نفاه الصحفي اسعيد، ومن ثم سمح له بالمغادرة.

وبناء على استدعائه الصحفي وصل الصحفي جرادات عند الساعة الرابعة من عصر يوم الخميس 4 حزيران 2020 الى مركز التحقيق، ولم يستغرق استجوابه سوى عشر دقائق تقريبا حيث استجوبه المحقق خلالها حول سبب تواجده (خلال تغطيته الاعتصام سالف الذكر)، وكيف وصلته المعلومات بشأن هذا الاحتجاج وموعده، وكانت إجابته بأن معرفته بالحدث كانت بمحض الصدفة حين كان عائداً من عمل ميداني إلى مكتبه في بلدة الطور حين لاحظ التجمع وتوقف لتغطيته.

اما الصحفي الشويكي (وبناء على الاستدعاء) فقد وصل عند الساعة الرابعة من عصر يوم الأحد الموافق 7 حزيران 2020، الى غرف 4 للتحقيق، وهناك انتظر نحو 15 دقيقة حتى بدأ التحقيق معه الذي استمر نحو نصف ساعة، سأله المحقق خلالها عن معرفته بالصحفيين وتداول الأخبار في الميدان، وطبيعة التقارير التي يعدونها ضمن تغطيتهم لهذه الأحداث، وركّز المحقق خلال ذلك، على سؤاله عن كيفية معرفة الصحفيين بالفعاليات والانشطة التي تنظم في القدس.

وبناء على الاستدعاء توجه جلاجل توجه جلاجل عند الساعة الثانية من بعد ظهر العاشر من حزيران 2020 إلى مركز المسكوبية في القدس، وبعد نحو نصف ساعة استجوبه حول عمله الصحفي المتمثل بتغطية الفعاليات المختلفة التي تنظم في القدس، ودوره

في نشره أخبار أنشطة المؤسسات المقدسية، خاصة تلك الممولة من السلطة الوطنية الفلسطينية الامر الذي تعتبره اسرائيل ممنوعاً في القدس، لكن الصحفي جلاجل اخبره بأنه يقوم بتغطية مختلف أخبار القدس السياسية والفنية والثقافية وانشطة مختلف المؤسسات منذ 20 عاماً، وهذا هو عمله، فهدده المحقق الإسرائيلي بأنه سيعمل على سحب بطاقة الصحافة الإسرائيلية من الصحفي جلاجل، علما ان اسرائيل لا تعترف باي بطاقة اخرى، وقال المحقق للصحفي جلاجل بأنه يستطيع إيقافه عن العمل كليا وملاحقته قانونيا، استنادا لذلك، وابلغه بمنع تغطية اخبار المؤسسات الفلسطينية التي تعتبرها اسرائيل مدعومة من السلطة الفلسطينية، وعند حوال الرابعة عصرا أخلي سبيل جلاجل علماً أنه (جلاجل) رفض التوقيع على إفادة التحقيق الذي أخضع له.

(3-6) احتجز جنود الاحتلال طاقم قناة "الاخبارية" السورية، عقب اعدادهما تقريرا عن هدم قوات الاحتلال خياما في تجمع بدوي بمنطقة اريحا، وحذفوا بعضا من المواد التي صوروها.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان طاقم الاخبارية السورية الذي يضم مراسل القناة جريس خليل داود عاز (30 عاما) ومصور القناة معتصم سمير حمدي سقف الحيط (30 عاما)، كانوا توجهوا الى قرية دير حجلة شرق اريحا (تجمع الدواهيك) لإعداد تقرير تلفزيوني حول هدم قوات الاحتلال خيم القرية ومحاولة اجلاء سكانها. وبعد استكمالهم التصوير، وبعد مغادرتهم وابتعادهم عن التجمع البدوي نحو 200 متر، اعترضت طريقهم دورية من جيش الاحتلال الاسرائيلي. وسألهم الجنود عن علاقتهما بالتجمع البدوي، فأخبرهما جريس ومعتصم بأنهما صحفيان وكانا يعدان تقريراً مصوراً عن التجمع البدوي، فصادر الجنود بطاقتيهما وطلبوا منهما أن يتبعاهم وانطلقوا نحو منطقة التجمع البدوي، وحين وصلوا الى التجمع قام الجنود باحتجازهما بحجة التصوير في منطقة ممنوعة، واخبروهما بانه سيتم إطلاق سراحهما بشرط حذف المواد المصورة، لكنهما أخبرا الجنود بانهما يقومان بعملهما كصحفيين وانه من حقهما التصوير في المكان. وبعد نحو ساعة ونصف من احتجازهما تم اعادة الهويات، وحذف المواد الموجودة على جهاز هاتف معتصم سقف الحيط، ولم يتم حذف المواد الموجودة على كاميرا التصوير، وأُطلق سراحهما بعد حوالي ساعتين من احتجازهما.

(5-6) اعتقل جنود الاحتلال المصور في تلفزيون فلسطين احمد حبابة بعد ان اعتدوا عليه اثناء عودته الى بلدة بيت اكسا شمال غرب القدس حيث يقيم.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان في حوالي الساعة الرابعة والنصف عصراً من يوم الجمعة الموافق 2020/6/5، كان الصحفي فان أحمد كمال حسان حبابة (28 عاما)، وهو من بلدة بيت اكسا شمال غرب القدس ويعمل في قسم التصوير بتلفزيون فلسطين، وبينما كان عائداً بسيارته إلى منزله في بلدة بيت اكسا، عبر العسكري الذي يقيمه الجيش الاسرائيلي على مدخلها من جهة بلدة بدّو (راس بدو)[3]، وهناك اوقفه الجنود وبدأوا بمماطلته وسمحوا للسيارات التي تقف خلفه بالمرور، علما انها ليست المرة الاولى

[3] - هذا هو المدخل الوحيد تقريبا لبلدة بيت اكسا حيث ان المدخل الثاني اقيمت عليه بوابات ولا يمكن عبوره سوى مشيا على الاقدام. وتعتبر بيت اكسا من القرى المعزولة والمحاصرة حيث انها تقع خارج الحدود المرسومة لمدينة القدس وداخل الضفة الغربية، والوصول لها والخروج منها محفوف بالمصاعب، فعلى سبيل المثال لا تدخلها سيارات الاسعاف والمواد الغذائية او حتى عبوات الغاز الا بتنسيق خاص مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

التي يتعرض فيها للاستفزاز من قبل الجنود الذين يتعمدون تأخيره واخرين عبر اختلاق اشياء لمضايقتهم، فاخرج حبابة هاتفه لتصوير مضايقات الجنود، فتقدمت مجندة منه وطلبت من مجند اخر احاطته من الخلف لانتزاع الهاتف منه، وصادروا هاتفيه وحطموهما، وقيدوا يديه وادخلوه إلى غرفة خاصة ومن ثم نقلوه بسيارة للشرطة الى سجن "عوفر" المقام قرب رام الله، وهناك بقي مقيّداً لنحو اربع ساعات تعرض خلالها لاعتداءات متكررة بالضرب، ومن ثم نقل للتحقيق معه دون ان يسمح له بطلب حضور محامي، وعرضت عليه لائحة اتهام باللغة العبرية، التي لا يجيدها ولم يعرف منها سوى تهمة واحدة تقول بـ " التهجم على الجنود" وبقي محتجزا حتى الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل. بعد ان تسليمه طلبا للمحاكمة في سجن "عوفر" صباح الخميس الموافق 2020/12/17، وقد طلب منهم إرجاعه الى المكان الذي اعتقل منه على الحاجز لأن محفظته ونقوده بقيت في السيارة ولا يملك ما يمكنه من العودة بسيارة أجرة في مثل هذا الوقت، لكنهم رفضوا ذلك ونقلوه إلى حاجز قلنديا، الذي يبعد حوالي 9 كيلو عن نقطة اعتقاله ومكان اقامته في بيت اكسا، فلم يكن بإمكانه سوى الانتظار في الطريق حتى وجد من يساعده للعودة الى منزله في بيت اكسا. وتظهر صور تم نشرها عبر صفحة فيسبوك اثار كدمات على جسد حبابة جراء ما تعرض له خلال اعتقاله.

(6-6) أبعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الصحفية سندس عبد الرحمن عويس (23 عاماً) عن المسجد الأقصى لثلاثة أشهر بدعوى "إثارة الشغب" في المسجد.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان شرطة الاحتلال، كانت أوقفت يوم 2020/5/31 سندس عبد الرحمن عويس (23 عاماً)، وهي صحفية حرة من سكان القدس، أثناء تغطيتها إعادة فتح أبواب المسجد للصلاة بعد إغلاق استمر 69 يوماً ضمن الإجراءات الوقائية من تفشي فيروس كورونا، واقتادتها الى مركز شرطة الياهو عند باب السلسلة بالقدس، وهناك سلمت أمر إبعاد عن المسجد الاقصى لمدة أسبوع، على ان تراجع مركز الشرطة مجددا يوم السبت (2020/6/6)، وعليه وصلت عند الساعة التاسعة والربع من صباح يوم 2020/6/6 إلى مركز شرطة "الياهو" في باب السلسلة، وهناك لم يُسمح لها بالدخول الى المركز، بينما قام ضابط بتسليمها أمر إبعاد عن المسجد الأقصى، وحين استفسرت سندس منه عن ماهية الورقة التي سلمها إياها قال لها: بأنه أمرُ إبعاد عن المسجد الأقصى لمدة ثلاثة شهور، وبأن هذا القرار كان جاهزاً منذ لحظة اعتقالها قبل اسبوع، وأنه يتوجب عليها عدم الوصول باحات المسجد الأقصى وأبوابه وأروقته والطرق المؤدية إليه بناء على ذلك.

(6-6) أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص الحي، باتجاه عدد من الصحفيين الفلسطينيين أثناء إعدادهم تقريراً صحفياً، عن موسم حصاد القمح شرق خانيونيس بقطاع غزة.

ووفقا لمتابعة باحث مركز "مدى"، فإن الصحافيين: المصور الحر حسن عبد الفتاح إصليح (33 عاماً)، وأشرف أبو عمرة مصور وكالة (apa)، ومحمد المشهرواي (مراسل سكاي نيوز عربية)، وزميله مصور ذات القناة أيمن الرزي، وصلوا قرابة الساعة 10.20، من صباح يوم السبت 2020/6/6، شرقي بلدة خزاعة على متن سيارة جيب مكتوب عليها باللغتين العربية والانجليزية كلمة "صحافة"، لإعداد تقرير عن موسم حصاد القمح، وقد وصولا تحديداً الى حقل قمح في المنطقة المعروف باسم شارع جكر

الذي يبعد حوالي 300 متر عن السياج الفاصل (الحدودي) المقام شرقي بلدة خزاعة، وكانوا يحملون كاميرات ومعدات التصوير. بعد نحو 10 دقائق من مباشرتهم تصوير سبعة عمال كانوا يعملون في حقل القمح، أي قرابة الساعة 10.30ص صباحاً، شاهدوا جنودا إسرائيليين يعتلون تلة رملية على الجانب الاخر من السياج الفاصل، وقد بدأ الجنود يطلقون النار نحوهم، دون سابق إنذار، ما أجبر الصحافيين على الانبطاح إلى حين تمكنوا بعد نحو ربع ساعة (قرابة 10:45 صباحا) من الانسحاب من المكان الى سيارة الجيب، واضطروا للابتعاد والتصوير من مكان آخر في البلدة يبعد نحو 700 متر عن السياج الأمني.

(9-6) اعتقل عناصر من جهاز الامن الوقائي سامي سعيد الساعي وهو من طولكرم، لمدة ثلاثة اسابيع.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى" فان قوة من جهاز الامن الوقائي اعتقلت عند حوالي الساعة السابعة من مساء يوم الثلاثاء (الموافق 2020/06/9) سامي سعيد عبد الساعي، ويعمل كصحفي مستقل وراصد ميداني مع مركز مدى للحريات، بينما كان متواجداً عند "بسطة" لبيع العصير تعود لوالده، على دوار جمال عبد الناصر وسط مدينة طولكرم. وفور اعتقاله صادر عناصر الأمن جهاز الهاتف المحمول خاصته، وعند منتصف تلك الليلة علمت زوجته باعتقاله وفوجئت بتلميحات نشرها البعض عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول اعتقال شخص له صلة بإدارة صفحة على فيسبوك اسمها "بنت طولكرم"، كانت اثارة سخطا بين المواطنين بسبب ما يتم نشره عبرها من مواد ذات طابع تشهيري فضائحي. وبعد يومين من اعتقاله (صباح الخميس 2020/6/11) تم تحويل سامي الى محكمة صلح طولكرم، وقد أبلغ جهاز الأمن الوقائي النيابة العامة رسمياً بانتهاء التحقيق مع سامي الساعي، ولكن النيابة قررت تمديد اعتقاله 15 يوم بحجة استكمال التحقيق، بتهمة نشر أخبار ومعلومات وصور مخالفة لقانون الجرائم الالكترونية عبر صفحة تدعى "بنت طولكرم." أخبر سامي عائلته في اتصال هاتفي في اليوم ذاته (2020/6/11) أن الشرطة أبلغته بشكل رسمي بأن جهاز المباحث العامة يطلب التحقيق معه، وأنهم أبلغوه بأنه متهم بإدارة صفحة "بنت طولكرم"، وبأنه نفى هذه التهم وأنكرها، وقد تم نقله الى النظارة في مديرية شرطة طولكرم . يوم الجمعة 2020/6/12 سُمح لزوجة سامي ووالدته بزيارته، وقد أبدى لهما مخاوفه من احتمالية التعرض للتعذيب الجسدي والضغط النفسي لانتزاع اعتراف منه، وأخبرهما بانه لم يتم التحقيق معه منذ تواجده في مديرية الشرطة، وبأن التحقيق معه اقتصر على ما جرى في مقر الامن الوقائي وشاركت فيه لجنة شملت جهازي الوقائي والمباحث. يوم الثلاثاء 2020/6/15 تمت زيارة الزميل سامي من قبل زوجته، وكان وضعه الصحي جيد، ولكنه كان بحالة نفسية سيئة، وأبلغها عن نيته الاضراب عن الطعام ويوم الخميس 2020/6/17 زار محامي "مدى" سامي وعلم أنه مضرب عن الطعام وقد تم عزله ونقله الى غرفة انفرادية، وفي ذات اليوم زارته زوجته وطلبت منه بالتنسيق مع المحامي وطلبت منه وقف الاضراب فاستجاب لذلك. يوم الأحد 2020/6/21، وصل عناصر من جهاز الأمن الوقائي إلى منزل سامي ومعهم أمر تفتيش، وقاموا بتفتيش المنزل وصادروا أجهزة محمول خاصة بالعائلة، وهي جهاز كمبيوتر نوع قديم، جهاز كمبيوتر (لاب توب) يخص سامي، وجهازي ((tablet تابلت أحدهما لزوجته والآخر لأبنائه، وجهاز نوكيا نوع قديم، وجهاز محمول نوع mi6حديث. يوم الاثنين 2020/6/22 رفضت محكمة صلح طولكرم طلبا لمحامي مركز "مدى" الذي يتولى الدفاع عن سامي

بإخلاء سبيله، علما أنه كان الطلب الثامن الذي يقدمه المحامي ويتم رفضه منذ صدور قرار تمديد اعتقاله لمدة 15 يوما. يوم الخميس 2020/6/25 مددت محكمة صلح طولكرم مجددا توقيف الزميل سامي لسبعة أيام أخرى، علما ان النيابة كانت طلبت تمديد توقيفه لـ15 يوما. وعقب ذلك قدم محامي مدى ثلاثة طلبات اخلاء سبيل ايام الاحد والاثنين والثلاثاء الموافق 28 و29 و30 حزيران 2020 رفض اول طلبين وسيُرد على الطلب الثالث الاربعاء 2020/7/1 وهو اليوم الاخير في فترة التمديد الثانية لتوقيف سامي.

(12-6) أصيب ثلاثة صحافيين برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي خلال تغطيتهم المسيرة الاسبوعية المناهضة للاستيطان في بلدة كفر قدوم بمحافظة قلقيلية.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى"، فإن الصحافيين: مصور الوكالة الفرنسية، جعفر زاهد حسين شتيه (51 عام) ومصور وكالة "وفا" أيمن أمين ابراهيم نوباني (34 عام) والمصور في تلفزيون فلسطين الرسمي، فادي مثقال فايز الجيوسي (40 عام) اصيب برصاصة معدنية في اطراف اصابعه باليد اليمنى ويعمل مصورا لدى تلفزيون فلسطين، كانوا وصلوا قبيل ظهر يوم الجمعة 2020/5/12 بلدة كفر قدوم الواقعة شرق قلقيلية لتغطية المسيرة الاسبوعية التي تنظم بعد صلاة الجمعة بصورة منتظمة منذ نحو 9 سنوات، وذلك رفضا للاستيطان وللمطالبة بفتح مدخل البلدة الرئيسي الذي اغلقه جيش الاحتلال لصالح المستوطنين. وكان الصحافيون الثلاثة، اضافة لعدد اخر من الصحافيين وصلوا البلدة وهم يرتدون الزي الخاص الذي يحمل شارات تظهر طبيعة عملهم الصحافي (الخوذة والسترة الزرقاء مكتوب عليها كلمة PRESS)، وبدأوا يستعدون لتصوير المسيرة، التي انطلقت كالعادة بعد صلاة الظهر. وفور اقتراب المشاركين بالمسيرة من الشارع المغلق، وبينما كانوا على مسافة نحو 200 متر منه، بدأ الجنود بقمع المسيرة عبر إطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط نحو المتظاهرين. في تلك الاثناء كان المصور أيمن النوباني يقف على مسافة متساوية تقريبا من الجنود والمتظاهرين وكان بجواره ثلاثة صحفيين آخرين، فيما كان الجنود يطلقون الرصاص ما اسفر عن إصابة ايمن بعيار معدني مغلف بالمطاط في الفخذ الايمن، علما انه كان على مسافة نحو 100 متر من الجنود في تلك اللحظة. وفور إصابته سارع بعض المتظاهرين ونقلوه الى سيارة اسعاف كانت متوقفة على مسافة نحو 200 متر، وهناك قدمت له الاسعافات اللازمة لكنه اضطر للتوقف عن العمل حيث تسببت له بألم شديدة. وبينما كان المصور أيمن النوباني يتلقى العلاج أصيب مصور الوكالة الفرنسية جعفر اشتية، برصاصة معدنية في الفخذ الايسر، على ايدي جنود تحصنوا داخل بئر للمياه على الطريق المغلق يقع على مسافة نحو 500 متر من وسط القرية، حيث طالبه الجنود بالتراجع بينما كان يتقدم خلال تغطيته تلك الاحداث، ولكن ورغم استجابته وتراجعه الى الخلف فوراً الا ان أحد الجنود حتى اطلق عليه رصاصة معدنية اصابته في الفخذ الايسر. وعقب ذلك اشتدت المواجهات بين المتظاهرين وجنود الاحتلال الذين اقتحموا البلدة وهم يطلقون الرصاص المعدني وقنابل الغاز، ما دفع المتظاهرين للتراجع الى وسط البلدة، وهناك وبينما كان مصور تلفزيون فلسطين فادي الجيوسي يقف في احد ازقة البلدة على مسافة نحو 300 متر من جنود الاحتلال، وعلى مقربة من بعض المتظاهرين، شاهد فادي جندي يجلس بوضعية قنص ويستعد لإطلاق الرصاص نحو المتظاهرين، فوجه كاميرته نحو الجندي لتصويره، لكنه ما

لبث ان اصيب برصاصة معدنية اصابت اصابع يده اليمنى، اطلقها عليه احد الجنود، وقد قدمت له اسعافات ميدانية، وما لبثت اصابعه ان تورمت نتيجة الاصابة.

(12-6) احتجزت قوات الاحتلال 5 صحافيين بعد ان صادرت بطاقاتهم كما وصادرت ذاكرة الكاميرا الخاصة بأحدهم، واعاقت عملهم خلال اعدادهم فيلما وثائقيا وتغطيتهم مسيرة سلمية في قرية الزبيدات بالأغوار الوسطى.
ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان الصحفي الحر أمين ابراهيم محمد نايفة (32 عاما) وهو من طولكرم، كان وصل عند حوالي الساعة 12.20 من ظهر يوم الجمعة (2020/6/12) برفقة المنتج أحمد البز الى قرية الزبيدات بالأغوار الوسطى لاستكمال فيلم وثائقي يعده حول الأغوار لصالح قناة "روسيا اليوم"، ويحمل تكليفا من القناة حول ذلك، في حين وصلت عدة طواقم صحفية قادمة من مدينة اريحا الى ذات القرية التي كان سكانها بصدد تنظيم مسيرة بعد صلاة الجمعة. وقبل وصول نايفة وزميله القرية، اوقفهما حاجز عسكري أقامه جنود الاحتلال عند مفترق الحمرا بالأغوار، ودقق في بطاقتيهما وسألهما عما اذا كانا سيتوجهان الى قرية الزبيدات لكنهما ابلغا الجنود بانهما متجهان الى مدينة أريحا، وبعد نحو 15 دقيقة سمحوا لهما بمواصلة طريقهما. وبعد صلاة الجمعة، خرج اهالي قرية الزبيدات في مسيرة سلمية نحو الشارع الرئيسي الذي اقامت عليه قوات الاحتلال حواجز قرب مداخل القرية، وما لبثت المسيرة ان انطلقت حتى بدأت قوات الاحتلال بقمع المشاركين عبر إطلاق قنابل الصوت باتجاههم، فيما قام ثلاثة جنود وأربع مجندات بإيقاف جميع الطواقم الصحافية التي كانت تغطي المسيرة، وطلبوا منهم بطاقاتهم الصحفية وصادروها، وهذا شمل الصحافيين: **سليمان محمود سليمان أبو سرور (48 عاما)**، يعمل لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، والصحفي **محمد جواد عيسى زغب**، يعمل في وكالة دنيا الوطن، والصحفي **عمر احمد حسن ابو عوض**، من تلفزيون فلسطين، والصحفي في وكالة رويترز **عادل إبراهيم أبو نعمة**، والصحفي الحر **أمين إبراهيم محمد نايفة. وعقب مصادرة بطاقات الصحافيين، عند حوالي** الساعة 1.45 طلب أحد الجنود من جميع الصحفيين مغادرة المكان والابتعاد، فطلب منه الصحفي **سليمان أبو سرور** ان يعيد له بطاقته الصحفية التي تمت مصادرتها، لكن الجندي رفض ذلك وبدأ بدفعه إلى الخلف وهدده بالاعتقال، حيث قام مجموعة من الشباب بسحب سليمان للخلف، أبو سرور لم يكن يلبس الزي الخاص بالطواقم الصحفية. وعند حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر، أعاد احد عناصر الشرطة الاسرائيلية البطاقات للصحافيين وطلب منهم مغادرة المكان، وغادروا على الفور قرية زبيدات، باستثناء الصحفي أمين إبراهيم محمد نايفة الذي كان ينتظر زميله أحمد البز في موقع بعيد نسبيا عن تجمع المتظاهرين، كي يُحضر مركبتهم، وحينها اقترب أحد الجنود من الصحفي نايفة، وطلب منه بطاقة هويته الشخصية وبطاقته الصحفية، فابرز له نايفة، الكتاب الخاص الصادر عن قناة "روسيا اليوم" الذي يوضح بأنه صحفي يعمل في إنتاج الأفلام الوثائقية، لكن الجندي لم يكترث لذلك، وأبلغه بانه "معتقل" وصادر الكاميرا الخاصة به، وبدأ بدفعه بعنف نحو الجيب العسكري، وقال له "الليلة بدك تروحي معي وستنام بمكان حلو" في اشارة منه الى السجن، واحتجزه قرب الجيب العسكري. وبعد نحو 45 دقيقة من احتجازه هناك، أعاد له أحد الجنود بطاقته الخاصة والكاميرا بعد أن صادر ذاكرة الكاميرا الـ (ميموري كارد) الخاصة بتخزين المواد المصورة، وأطلق سراحه، وما تزال ذاكرة الكاميرا محتجزة لدى الجنود.
(حزيران) اغلقت إدارة شركة "فيسبوك" الحساب الخاص بالصحفي ساري جرادات (33 عاماً)، 7 مرات منذ بداية شهر أيار من العام 2020.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى"، فقد أغلقت إدارة موقع "فيسبوك"، الصفحة الخاصة بمراسل قناة الميادين الفضائية، الصحفي ساري شريف عبد الغفار جرادات (33 عاما)، 7 مرات متتالية، منذ بداية شهر أيار من العام 2020. وبدأت عملية اغلاق الحسابات للصحفي جرادات بعد حادثة فصل الصحفي اياد حمد، مصور وكالة "اسوشيتد برس العالمية"، (الذي تم حسب حمد والوكالة إثر شكوى قدمت ضده من الشرطة الفلسطينية)، وقد تواصل الصحفي جرادات مع موقع فيسبوك عدة مرات وتلقى رسالة مفادها بان هناك متسع للحكومات في جميع البلدان تخص وقف حسابات لأشخاص تعتبر مخالفة للمعايير والسياسات. كما وقام جرادات بمراسلة وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات الفلسطينية حول ذلك، وجرى ابلاغه بالتقدم بطلب الى نقابة الصحافيين الفلسطينيين والى الوزارة لمتابعة ما يجري، الا انه لم يتلقى أي رد ايجابي بخصوص ذلك. وخلال تلك الفترة حاول الصحفي جرادات فتح حساب جديد له على موقع الفيسبوك من خلال شبكات تزويد انترنت مختلفة لكن سرعان ما كان يتم حذف الحساب بدون أي رسائل تحذيرية مسبقة.

(18-6) اعتقل جهاز الامن الداخلي التابع لحكومة حماس في غزة، الصحفي توفيق ابو جراد على خلفية تغطيته انشطة وفعاليات لحركة فتح في القطاع.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد تم يوم الخميس، الموافق 2020/6/18 استدعاء الصحفي توفيق عبد العزيز محمد أبو جراد (38 عاماً)، وطلب منه المثول في مقر الأمن الداخلي صباح يوم الأحد (2020/6/21)، إلا أنه وبعد ساعتين من استدعائه، وصلت سيارة شرطة الى منزله لإبلاغه بالمثول فورا في مركز الامن الداخلي ولكنه لم يكن حينها في المنزل، وبعد ساعتين عاد عناصر الأمن مجددا الى منزله ولم يكن في المنزل ايضا، ولكنه حين عاد الى منزله في وقت لاحق من ذلك المساء وعلم بسؤال الامن عنه، توجه بنفسه الى مقر الامن الداخلي في شمال قطاع غزة، وهناك تمت مصادرة جهازه النقال (الجوال) وبطاقته الشخصية، ونقل الى زنزانة دون أي يخضع لأي تحقيق حتى مساء السبت (2020/6/20)، حيث تم إخلاء سبيله على أن يحضر في اليوم التالي (الأحد 6/21) الساعة الثامنة صباحاً. وبناء على ذلك توجه صباح الاحد الى مقر الامن الداخلي، حيث أخضع عند الساعة الحادية عشرة للتحقيق لمدة ساعة تقريبا، وتمحورت أسئلة المحقق معه حول تغطيته لمسيرات وفعاليات حركة فتح، وكتاباته على صفحته الشخصية الفيسبوك عن الوضع السياسي بشكل عام. وبعد التحقيق معه اعيد للزنزانة مرة أخرى حيث بقي محتجزا حتى الساعة الخامسة مساءً، حيث أخلي سبيله عنه، وأبلغ بالحضور مجددا الى مركز الامن الداخلي يوم الثلاثاء (2020/6/23). وعند الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء، وصل ابو جراد الى مقر الأمن الداخلي في شمال قطاع غزة، وهناك نقل فوراً الى غرفة التحقيق، وعند حوالي الساعة 10:30 صباحاً، تم التحقيق معه حول محتوى جهاز الهاتف النقال خاصته المحتجز لدى الامن الداخلي، وهي عبارة عن صور لفعاليات ومقابلة صحفية أجراها مع القيادي في حركة فتح فايز أبو عيطة. وفي حوالي الساعة الثالثة من عصر ذات اليوم، سلمه عناصر الامن الداخلي هاتفه وبطاقته الشخصية وتم إخلاء سبيله.

(19-6) احتجزت قوات الاحتلال الاسرائيلي ثلاثة صحافيين وعملت على اعاقة عملهم اثناء تغطيتهم مسيرة سلمية في قرية سوسيا جنوب مدينة يطا.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى"، فعند حوالي الساعة 12:00 من منتصف نهار يوم الجمعة الموافق: 2020/6/19، وصل الصحفيون: مراسل فضائية الغد العربي رائد محمد سمير الشريف (30 عاماً)، ومصور الفضائية جميل هاشم سلهب (28 عاماً)، ومصور وكالة "وفا" للأنباء مشهور حسن محمود الوحواح (36 عاماً) الى قرية سوسيا، جنوب مدينة يطا، بمحافظة الخليل، لتغطية صلاة يوم الجمعة التي اقيمت في العراء تنديد بقرار سلطات الاحتلال ضم اجزاء من اراضي الضفة الغربية بداية شهر تموز/يوليو من هذا العام. وفور وصول الصحفيين الثلاثة الى الموقع كانت قوات من جيش الاحتلال قد وصلت الى القرية، واقتربت من مكان تجمهر المواطنين. تقدم جنديان نحو الصحفيون الثلاثة وطلبوا منهم ابراز هوياتهم الشخصية من اجل الفحص الامني حسب ادعاء الضابط، فيما جرى منعهم من التصوير لمدة 10 دقائق حتى انتهاء فحص الهويات. وبعد انتهاء الصلاة اقدم الجنود على منع الصحفيون الثلاثة من تصوير المظاهرة السلمية، وحاولوا ابعادهم عن المكان، وأعاقوا حركتهم بشكل مستمر لمنعهم من تغطيتها، فيما كان احد الضباط يطالبهم بمغادرة الموقع بشكل مستمر. وقبل انتهاء المظاهرة غادر الصحفيون الثلاثة المواقع خشية تعرضهم لأي اعتداء آخر خاصة وان مجموعة من المستوطنين وصلوا الى الموقع.

(19-6) منعت قوات الاحتلال عدة صحافيين ووسائل اعلام من الوصول الى منطقة عرب المليحات شمال مدينة اريحا لتغطية اعتصام سلمي نظم هناك احتجاجا على سعي اسرائيل لضم اجزاء من الضفة الغربية.
ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فقد توجه الصحافيون: مصور رويترز عادل إبراهيم أبو نعمة (52 عاما) والمصور الصحفي محمد جواد زغب، ومصور وكالة "وفا" سليمان محمود سليمان أبو سرور، بسيارة ابو نعمة الخاصة عند حوالي الساعة 10.50 من صباح يوم 19 حزيران 2020، لتغطية احتجاج سلمي كانت دعت حركة فتح ومحافظة اريحا والاغوار في منطقة عرب المليحات احتجاجا على خطة ضم اجزاء من الضفة من قبل اسرائيل بناء على الخطة الاميركية. وحين وصل الصحافيون مدخل بلدة العوجا الملاصقة لمدينة اريحا اوقفهم جنود الاحتلال الذين يقيمون حاجزا عسكريا هناك، علما ان سيارتهم لم تكن تحمل اي شارة للصحافة او لوجهتهم. سألهم احد الجنود إلى هم ذاهبون، فابلغوه بانهم متجهون الى نبع العوجا القريب، فقام بتفتيش السيارة، وحين شاهد معدات التصوير والكاميرات خاصتهم، وعلم انهم صحافيون طلب بطاقاتهم التعريفية، وطلب من الصحفي ابو نعمة اطفاء محرك السيارة ووضعه فوق المركبة، ففعل، وبعد نحو نصف ساعة أعاد الجندي بطاقاتهم وامرهم بالعودة إلى اريحا بدعوى أن "هذه منطقة عسكرية مغلقة وعليكم العودة إلى أريحا"، فعاد الصحفيون الثلاثة إلى أريحا، وتكرر ذات الامر مع طاقم هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطيني، الذين كانوا في مركبة خاصة بالهيئة خلفهم. وبعد ان عادوا الى اريحا اضطر الصحافيون الى سلوك طريق جبلي وعر بمساعدة شاب يملك سيارة دفع رباعي للوصول الى موقع الاحتجاج السلمي في منطقة عرب المليحات، حيث جرى الاحتجاج وتمت تغطيته بهدوء ودون ان يسجل اي احتكاك، نظرا لان الموقع (وهو جزء من مساحات واسعة مهددة بالضم) بعيد عن أي نقاط تماس مع الجيش الاسرائيلي.

(19-6) اعتقلت قوة من الشرطة في غزة الصحفي محمود اللوح من منزله، بدعوى تصويره تعرض مسنة لاعتداء في منطقة البريج قيل إن الشرطة هي من نفذته.

ووفقا لمتابعة باحثة مدى فان ثلاثة أشخاص وصلوا ما بين الرابعة والنصف والخامسة من عصر يوم الجمعة 2020/06/19 منزل محمود عمر اللوح (30 عاما) مقدم البرامج ومراسل اذاعة صوت الشعب، الكائن في منطقة الدعوة بالنصيرات، ودون أن يفتشوا المنزل، ودون التعريف عن أنفسهم سوى بأنهم عناصر بالشرطة، واعتقلوا الصحفي اللوح بعد أن صادروا جهازي الهاتف خاصته، واقتادوه إلى مركز شرطة النصيرات، وفور وصله المركز تمت مصادرة جميع مقتنياته وأُدخل إلى زنزانة وأُبلغ بانه موقوف على ذمة المباحث (قرارات سلطة عليا). بقي في الزنزانة نحو ساعة ونصف، نقل بعدها بالباص الى مركز شرطة "البريش"، وهناك أدخل لزنزانة صغيره، وبعد ذلك نقل الى المباحث، وتم التحقيق معه حول قيامه بتصوير حادثة البريج وتعرض المواطنة أم جبر وشاح للاعتداء، واتهم بتصويرها وبانه قام بنقلها الى المستشفى، الامر الذي نفاه الصحفي اللوح وقال لهم بانه "حتى لو حدث فأنا عندها لم أقم سوى بتوثيق الواقعة لأنني صحفي، إلا أنني لم أتواجد في المكان منذ بداية الحدث، وبالتالي لم أستطيع أن أوثق ما جرى". وعند الساعة 11:30 من مساء ذات اليوم الذي اعتقل فيه، وبعد تدخلات من جهات عدة (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الجبهة الشعبية، وإذاعة صوت الشعب التي يعمل فيها) أخلي سبيله على أن يعود في صباح اليوم التالي السبت (2020/6/20). وقد توجه في الموعد المذكور الى مركز النصيرات حوالي الساعة 10:00 صباحا، وهناك أعادوا مجدداً التحقيق معه حول حادثة البريج وتصوير أم جبر الوشاح، وبعد نحو ساعة، حوالي الساعة 11:00 ظهرا، سمح له بمغادرة المركز.

(22–6) منعت قوات الاحتلال عددا من الصحافيين ووسائل الاعلام من تغطية تظاهرة واحداثا وقعت عند المدخل الجنوبي لمدينة اريحا ضمن احتجاجات فلسطينية ضد سعي اسرائيل لضم منطقة الاغوار.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان مجموعة من الصحافيين كانوا وصلوا ما بين السابعة والسابعة والنصف من مساء يوم 2020/6/22 الى منطقة الحاجز العسكري الاسرائيلي المقام عند مدخل مدينة اريحا الجنوبي، بعد ان علموا بتظاهر عشرات الشبان ورشقهم الحجارة نحو جنود الاحتلال هناك، وهم: المصور الحر مهران سيلمان برهم براهمة (32 عاما)، ومصور وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" سليمان محمود ابو سرور (38 عاما)، ومصور وكالة فلسطين للأنباء "بال نيوز" محمد جواد زغب (38 عاما)، و المصور معتصم سمير سقف الحيط (37 عاما)، وطاقم تلفزيون فلسطين الذي ضم: المصور عمر احمد ابو عوض، والصحفي فتحي خليل براهمة، وسائق المركبة سامر اسعد ابو سلمان. وما لبث الصحافيون ان باشروا تغطية المواجهات حتى أمرهم الجنود بمغادرة المنطقة بزعم انها منطقة عسكرية مغلقة، وحين بدأ الصحافيون بالمغادرة استغل الجنود ذلك وحاولوا الاحتماء ببعض الصحفيين من حجارة المتظاهرين مستغلينهم "كدرع بشرية". وتخلل ذلك تعمد احد جنود الاحتلال اطلق قنبلة غاز نحو الصحفي ابو سرور لكنها لم تصبه بأذى، فضلا عن تهديده بالاعتقال من قبل الجنود اذا لم يغادر المكان فورا، كما وتعرض **الصحفي محمد زغب**، للتهديد والدفع من قبل الجنود، وكذلك تم تهديد سقف الحيط بالاعتقال، وتم اجبار سائق مركبة هيئة الاذاعة والتلفزيون على المغادرة قبل ان يتم احتجازه وذلك بعد ان منع طاقم التلفزيون من تغطية الاحداث التي كانت وقعت عقب مهرجان جماهيري شارك فيه مسؤولون فلسطينيون ودبلوماسيون اجانب ضد ضم الاغوار كان نظم في وقت سابق من نهار ذلك اليوم.

(24-6) منعت قوات الاحتلال عددا من الصحفيين/ات من الوصول الى قرية فصايل في الاغوار الوسطى لتغطية مهرجان اقيم هناك دعما لسكان الاغوار ورفضا للخطة الاسرائيلية الهادفة ضم تلك المنطقة.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى"، **فان زيدان زكريا محمد الرازم** (41 عاما) وهو صحفي حر(فري لانسر)، ومراسل وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية "وفا" في اريحا **عبد الرحمن محمود صالح القاسم**، و**الصحفية دعاء مازن جابر الدمنهوري (29 عاما) وتعمل في دائرة الاعلام بمحافظة اريحا، والصحفية الحرة نضال عبد المجيد احمد فطافطة**، و**الصحفي الحر سلامة محمد سلامة سطرية (31 عاما)، توجهوا عند حوالي الساعة الثالثة من عصر يوم 2020/6/24 بمركبة الصحفي زيدان الرازم الى قرية فصايل المجاورة لاريحا من اجل** تغطية اجتماع لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أعلن انه سيعقد هناك وسيليه مهرجان احتجاجي ضد الخطة الاسرائيلية لضم منطقة الأغوار. وحين وصل الصحافيون الى مدخل أريحا الشمالي، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد أقامت حاجزا عسكريا على مدخل المدينة، وشاهدوا نحو عشر مركبات أمامهم عند الحاجز وكان الجنود يقومون بإيقاف جميع المركبات والتدقيق بالبطاقات الشخصية لجميع ركابها، وحين جاء دورهم طلب أحد الجنود بطاقاتهم الشخصية، وعندما شاهد الكاميرات بحوزتهم، قال لهم: "**تلفزيون فلسطين رايحين على فصايل لف وارجع**". حاول الصحفي **زيدان الرازم** إقناعهم بأنهم ليسوا من تلفزيون فلسطين، إلا أن الجندي أصر على إرجاعهم إلى مدينة أريحا. وإثر ذلك توجه هؤلاء الصحافيون/ات إلى المدخل الآخر لمدينة أريحا، الواصل الى بلدة العوجا المجاورة، ولكن تبين لهم أن جيش الاحتلال الإسرائيلي كان قد أقام حاجزاً اخر هناك، ومنعهم الجنود من المرور مجددا واجبروهم على العودة الى اريحا. واثر ذلك توجهوا الى منطقة طريق جسر الملك حسين المعروفة باسم (البوابة الصفراء) كي يتمكنوا من الوصول الى مكان الحدث (وصلوا هناك حوالي الساعة 4.25 عصرا). عند الساعة 6.10 مساءً قرر **الصحفي زيدان الرازم والصحفية نضال فطافطة** المغادرة والعودة إلى مدينة أريحا، وحين اقترابا من مركبتهما التي كانا ركناها قرب مجلس المحلي، شاهدا مجموعة من الشبان يرشقون الحجارة نحو قوة من جيش الاحتلال وصلت القرية، **فيما كان الجنود يستخدمون** مركبة خاصة لرش المتظاهرين الفلسطينيين بالمياه العادمة، وقد تعمد الجنود بتوجيه مرش المياه العادمة نحو مركبة **الصحفي زيدان الرازم تحمل رقم (9.4076.94)** ما أدى إلى تحطم الزجاج الخلفي للمركبة واغراقها من الداخل بالمياه العادمة، (بينما كان الصحفي زيدان والصحفية فطافطة يقتربان من السيارة)، ما ادى حين استقلا السيارة للعودة الى اريحا بعد ان عملية تنظيف سريعة لها إلى اصابة الصحفية فطافطة بحالة اختناق جراء ذلك، وتم علاجها ميدانيا من قبل زملائها، ولم تنقل إلى اي مركز صحي.

وعند الساعة 4.20 من عصر ذات اليوم، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا **الصحفي محمد جواد عيسى زغب (32 عاما)**، مصور وكالة فلسطين للأنباء (بال نيوز)، من الوصول الى قرية فصايل لتغطية تلك الفعالية، وارجعته من على الحاجز الذي اقامه الجيش على المدخل الشمالي لمدينة اريحا ولم يتمكن محمد من الوصول إلى مكان الحدث الذي كان متوجها لتغطيته.

(24-6) اقتحمت قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي عند الساعة الثالثة من فجر يوم 2020/6/24 منزل الصحفي مجاهد محمد سعيد سعدي (32 عاما)، الكائن في حي السعادة بمدينة جنين، ويعمل كصحفي حر، واعتقلته دون ان يفتشوا المنزل حيث دخلوا الى صالة المنزل فقط، وقد طلب منهم مجاهد-2020) أن يرتدي ملابسه، وطلبوا منه احضار بطاقة هويته وهاتفه الشخصي، واقتادوه معهم ونقلوه الى جهة غير معلومة. ويوم 2020/6/28 أخبر الصليب الاحمر عائلته (كما افادت زوجته راية عماد حسني زكارنة)، بأن الجيش نقل السعدي الى معسكر حوارة المقام جنوب نابلس، وسيتم تقديمه للمحاكمة يوم الثلاثاء (الموافق

30-6-2020)، وقد تم في هذا اليوم تحويله للاعتقال الاداري لستة شهور، ولم تعرف عائلته لماذا تم اعتقاله، وما هي التهم الموجهة له، وكيف هي أوضاعه في الاعتقال.

(24-6) استهدفت قوات الاحتلال أربعة صحافيين بإطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع خلال تغطيتهم هدم منزل قيد الإنشاء في بلدة بيتونيا غرب رام الله.

ووفقا لمتابعة باحث "مدى" فان قوة كبيرة من جيش الاحتلال كانت ترافقها ثلاث جرافات، اقتحمت عند حوالي الساعة السادسة من صباح يوم 2020/6/24 المنطقة الجنوبية من بلدة بيتونيا وحاصرتها وباشرت عملية هدم منزل قيد الإنشاء يعود للمواطن عبد العزيز فروخ بدعوى عدم الترخيص. وقد توجه عدد من الصحافيين لتغطية عملية الهدم، وخلال تصويرهم عملية الهدم التي استمرت نحو ثلاث ساعات، منع جنود الاحتلال الصحافيين من الاقتراب من محيط المنزل لتغطية وتصوير الحدث، وهددوهم بالاعتقال اذا لم يبتعدوا ويغادروا المنطقة، واطلقوا باتجاههم قنابل غاز مسيل للدموع وقنابل صوتية وأعيرة مطاطية باتجاههم اكثر من مرة، خاصة لحظة انسحاب الجيش من المكان بعد ان استكمل عملية الهدم عند حوالي الساعة التاسعة صباحا. وقد طال هذا الاعتداء والمنع من التغطية المصورين الصحفيين: محمد جرير حمدان (30 عاما) من دائرة العلاقات العامة بهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومصور رويترز محمد علي تركمان (50 عاما)، ومصور وكالة جي ميديا الاعلامية محمد حمود تركمان (22 عاماً)، والمصور عصام هدى الريماوي (36 عاماً).

(28-6) استدعى جهاز الامن الداخلي في غزة المصور ايهاب عمر فسفوس وحقق معه حول تعليقاته على فيسبوك.

ووفق متابعة باحث "مدى"، فإن إيهاب عمر يوسف فسفوس (46عامًا)، وهو من سكان منطقة البلد بخانيونس ويعمل كصحفي حر، تلقى عند حوالي الساعة 11 من قبل ظهر يوم الخميس 2020/6/25 بلاغ استدعاء من جهاز الأمن الداخلي خان يونس، عبر رجل أمن بلباس مدني حضر الى منزله، مكتوبٌ في اعلاه "**مذكرة حضور للشهادة**"، يطلب منه الحضور، لمقر الأمن الداخلي بخان يونس، الساعة التاسعة، صباح يوم الأحد الموافق 2020/6/28. وقد استجاب الفسفوس لذلك ووصل مقر الامن الداخلي في الموعد المذكور سالفا، وهناك وقبيل الدخول لمقابلة المحقق، طلب منه احد عناصر الامن تسليم هاتفه، وحسابه على "فيس بوك"، فسلمه الهاتف واعطاه بيانات صفحته على فيسبوك؛ وفي الاثناء قال عنصر الامن له "كل مرة تأتي لنا وتقوم بافتعال مشاكل.."؛ فرد عليه الفسفوس "ما هي مشكلتي حتى أتمكن من مناقشتك بها"، فلم يجبه. وحين دخل الى غرفة التحقيق، قابله شخص واحد فقط، باشر التحقيق معه بطرح بسؤاله عما اذا كان يعرف لماذا تم استدعاءه، فقال فسفوس: "أنا أتيت للشهادة حسب ما هو مكتوب في البلاغ"، فقال له المحقق: "لا، أنت جئت لأنك متفاعل، وقمت بالإعجاب ومتابعة صفحة المنسق الإسرائيلي عبر فيسبوك، والتعليق على إحدى منشوراته، بكتابة (خذوا دولارات وأعطونا هدوء)"؛ فنفى الفسفوس ذلك، وقال للمحقق بانه كصحفي من حقه متابعة اي شيء لكنه لا يتابع اي اسرائيلي، وطلب من المحقق ان يثبت له ما ادعاه بهذا الشأن فرد المحقق:

"لدي تقرير بين يدي يثبت أنك تفاعلت مع صفحة المنسق"، فجدد الفسفوس نفي ذلك وطالب بإبراز ما يثبت ذلك فقال له المحقق "قد تكون بالخطأ علقت على المنسق" وقد استمر التحقيق مع الفسفوس نحو 45 دقيقة، طلب منه مغادرة غرفة التحقيق بعدها، لكنه بقي محتجزا حتى الساعة الثانية من بعد الظهر حيث سلمه عنصر امني هاتفه وسمح له بالمغادرة.

(26-6) تعرضت الصحفية هاجر محمد حرب، لعملية تحريض عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" على خلفية تعليق نشرته تعقيبا على تصريحا الناطق باسم جناح حماس العسكري.

ووفقا لمتابعة باحثة "مدى"، فإن الصحفية هاجر محمد ابراهيم حرب (26 عاما) وهي من سكان مدينة رفح جنوب قطاع وتتواجد حاليا في المملكة الأردنية الهاشمية للعلاج، فوجئت بموجة تحريض عبر الفيس بوك ضدها، شملت التحريض بينها على قتلها، وذلك على خلفية منشور لها على فيسبوك، نشرته تعقيبا على تصريحات أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، قالت فيه " دعونا نتفق اننا شعب عاطفي، ونتمتع بقدرة عالية على التأثر اللحظي، ونملك ذاكرة كذاكرة السمك. اعلان الحرب لن يغير في قرار الضم قيد انملة، والخاسر فيه نحن اولا واخيرا، هكذا يقول المنطق، والاولى ان نتجنب الذهاب الى تلك الحرب بدلا من السعي لها او حتى التلويح بإمكانية ان تكونا خيارا أمثل"، وإثر ذلك كتب شخص يدعى "محمد شقير" يوم الجمعة 2020/6/26 تعليقا في مجموعة على معروفة على فيسبوك باسم "سوق غزة التجاري"، ما يلي: "حدا عنده RBG نُضرب فيه الكائنة اللي اسمها هاجر حرب"، وهو ما اعتبرته الصحفية حرب تحريضا على قتلها. وقد تبين للصحفية حرب بأن الحساب الذي تم التحريض منه يحمل اسماً وهمياً، ولم تتمكن من تقديم شكوى رسمية لدى الجهات الأمنية.

(26-6) حررت الشرطة الاسرائيلية مخالفات لعدد من الصحفيين، أثناء تواجدهم في قرية حارس بمحافظة سلفيت لتغطية احداث هناك، بصورة "اعتباطية" كوسيلة لمضايقتهم كما رأوا.

وكان الصحافيون شادي ياسر أحمد جرارعة (29 عاماً) مراسل فضائية العربي، وناصر سليمان محمد اشتية مصور وكالة فلاش 90، ومحمد عبد القادر حسن اشتية (44 عاماً) مراسل فضائية فلسطين في سلفيت، وصلوا حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من ظهر يوم 2020/6/26 مدخل قرية حارس، لتغطية مسيرة احتجاجية ضد مصادرة الاحتلال الاسرائيلي أراض تابعة للقرية، حيث كان تجمع نحو 200 مواطن وهم يرفعون شعارات ويهتفون ضد مصادرة الاراضي. واثناء تغطيتهم المسيرة قام عناصر الشرطة الإسرائيلية بمخالفة الصحفيين شادي جرارعة وناصر اشتية، بحجة عدم وضعهما الكمامة الطبية لتجنب الاصابة بفايروس كورونا، علما أنهما كانا يضعانها ولكن في لحظة معينة ازاحها الصحفي جرارعة اثناء اخراجه المعدات الصحفية من السيارة وقيامه بتركيب حامل الكاميرا وتجهيزها للتصوير، حيث اقترب الشرطي الاسرائيلي منه وطلب هويته، فاعتقد الزميل شادي أن الشرطي يريد فقط أن يفحص الهوية، وعندها سأله الشرطي أين كمامتك التي كانت بيد شادي لحظتها وأخبره بانه ازاحها فقط كي يُنزل المعدات من السيارة، فتوجه الشرطي الاسرائيلي إلى الدورية ثم عاد وقد حرر للصحفي شادي مخالفة بقيمة (200 شيكل)، علماً أن بعض الجنود الذين كانوا متواجدين على قرب الشرطة والصحفيين لم يكونوا يضعوا الكمامات لحظتها. وتكرر

ذات الامر مع المصور ناصر اشتية حيث أنه ما لبث أن ترجل من سيارته حوالي الساعة 11:45 ظهراً أيضاً، حتى اقترب منه أحد أفراد الشرطة الاسرائيلية، وسأله عن كمامته، فأشار له اشتية نحو كمامة الصحافة (كمامة الغاز) التي كانت معلقة على رقبته، وأخرج الكمامة الأخرى من جيبه ليضعها على وجهه، فطلب الشرطي هويته وأخذها وتوجه نحو سيارة الشرطة، فلحق به المصور اشتية فوجده يحرر له مخالفة بقيمة 200 شيكل بحجة عدم وضع الكمامة، فأخبره اشتية بانه كان يستعد لاستبدال كمامة الصحافة التي كانت على رقبته بالكمامة الطبية، وبانها لم يكن ابتعد عن سيارته، واخبره بان بعض الجنود في المكان لا يضعون كمامات، فقال له الشرطي "هذا ليس من شأنك"، علما أن الشرطي ذاته الذي خالفه لم يكن يضع الكمامة على فمه وانفه بل كانت معلقة على رقبته. أما بالنسبة للمصور محمد اشتية فقد وصل قرية حارس برفقة المصور جمال رائد جمال حسان (24 عاماً) وتم منعهما في البداية من دخول القرية، مما اضطرهما لدخولها من بين حقول الزيتون، بعد ان ركن مركبته عند مدخل القرية، وبعد انتهائهما من التغطية تم منعهما من الخروج من المدخل الرئيسي، فاضطرا للخروج من بين المنازل، حتى وصلا الشارع الرئيسي، وهناك فوجئا بوجود الشرطة الاسرائيلية، حيث طلب منهما احد عناصر الشرطة أوراق السيارة، ورخصة السائق جمال حسان الذي يقود سيارة تلفزيون فلسطين وتم تحرير مخالفة له بمبلغ (250 شيكل)، بحجة أن السيارة مركونة بجانب الطريق وفوق الخط الأصفر علما انها كانت بعيدة عن الخط الأصفر، و"كان واضحاً أنها مخالفة كيدية" حسب قولهما، "لمنع الطواقم الاعلامية من تغطية الاحتجاج".